التداعيات الاجتماعية لأزمات الاقتصاد القومي على التنمية الشاملة
دراسة للحالة المصرية

إعداد

أ. د / ممدوح عبد الواحد الحيطي

أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

أ. د / إيمان محمد الصياد

أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

المستخلص :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في محاولة لتحديد وتحليل التداعيات الاجتماعية لأزمات الاقتصاد القومي على التنمية الشاملة ، وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج. ووفقا لهدف البحث تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها (لأزمات الاقتصاد القومي تداعيات اجتماعية متعددة على التنمية الشاملة في المجتمع المصري).

وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال القيام بقراءة سوسيولوجية تحليلية لبعض البيانات الجاهزة ، وأيضاً بتطبيق دليل المقابلة على عينة عمدية حجمها (30) مفردة ، من بعض أرباب الأسر بمدينتي المنصورة وطنطا ، الذين يمثلون بعض الشرائح الاجتماعية لمعرفة رؤيتهم حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة.

وقد توصلت الدراسة من خلال القراءة السوسيولوجية التحليلية للبيانات الجاهزة ، وآراء أفراد العينة إلى صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث. فعلى الرغم من تعدد السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات المصرية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن ، ظل الاقتصاد المصري يعاني من العديد من الأزمات الهيكلية ، وهو ما انعكس على عملية التنمية في المجتمع المصري وهذا ما تعكسه مؤشرات تنموية عديدة ، ومن أهمها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخول والثروات وتراجع مستمر في مستويات معيشة المواطنين وما يقدم لهم من خدمات اجتماعية .

الكلمات الافتتاحية : التداعيات الاجتماعية ، أزمات الاقتصاد القومي ، التنمية الشاملة ، الحالة المصرية نموذجاً .

The Social Repercussions Of National Economic Crises On Comprehensive Development

Study Of The Egyptian Case

Abstract:

The main goal of the research is an attempt to identify and analyze the social repercussions of national economic crises on comprehensive development, Through application to the Egyptian case as a model. According to the aim of the research, The study starts from a main hypothesis which states (The crises of the national economy have multiple social repercussions on comprehensive development in Egyptian society).

The study relied on the descriptive analytical method, By carrying out a sociological and analytical reading of some ready-made data, And also by applying the interview guide to a deliberate sample of (30) individuals, From some heads of families in the cities of Mansoura and Tanta, Who represent some social segments to know their vision about the factors and variables. Basic for study.

Through the sociological and analytical reading of the prepared data and the opinions of the sample members, The study reached the truth of the basic hypothesis from which the research began. Despite the multiple development policies pursued by Egyptian governments from the mid-1970s until now, The Egyptian economy has continued to suffer from many structural crises, Which has been reflected in the development process in Egyptian society, And this is reflected in many development indicators, The most important of which is the high rates of poverty and unemployment. Inequity in the distribution of income and wealth and a continuous decline in citizens' living standards and the social services provided to them.

Opening words: Social Repercussions, Crises of the National Economy, Comprehensive Development, The Egyptian case as an example.

أولاً : هدف البحث وأهميته :

تعد الأزمات بكافة أشكالها " سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إدارية أو بيئية أو صحية " قديمة قدم التاريخ ، وهى جزء من نسيج الحياة الإنسانية في أي مجتمع ، وسمة من سمات الحياة المعاصرة (أبو النصر،1999،ص361). فالإنسان المعاصر يعيش حياة صعبة ومتشابكة ومعقدة وذلك نظراً للتشابك والتعقيد الذي يشهده عالم اليوم في مختلف المجالات ، هذا التشابك يجعل من الطبيعي نشوء أزمات تطرأ على الحياة اليومية سواء بالنسبة للفرد أو المؤسسات أو المجتمع المحلي أو المجتمع الدولي. وتعتبر هذه الأزمات تحدياً للإنسان الذي يكون بالأساس محور الأزمة ، فهو بالضرورة يكون سبباً في نشوء الأزمة وتصاعدها والتعامل معها ومعالجتها . فهذه الأزمات تتفاوت في طبيعاتها وتشعبها وخطورتها ومدى تأثيرها على حياة الإنسان (المساعدة ، 2012، ص11).

كما أن الأزمات تنشأ عادة وتتطور على نحو دوري ، وعندما يعاني الإنسان من أزمة ما لا تتاح له أبداً إمكانية التعامل مع أزمة واحدة فقط في المرة الواحدة ، فالأزمات لا تأتي فرادى . وحيث أن الأزمات لا تخضع لنظام ترتيب ، فإن دورة الأزمة تجعل من الصعب معرفة النقطة التي تنتهي عندها أزمة ما ومتى تبدأ أخرى (المساعدة ، 2012، ص11). فالإنسان المعاصر أصبح لديه دراية بالطبيعة المتغيرة والحضور المستمر للأزمات، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني أو عبر الوطني أو الدولي (Dayton , 2004 ,p.165).

ومما لا شك فيه أن القرن العشرين كان دون ريب عصر تقدم الإنسانية في شتى مجالات الحياة الإنسانية ، أهمها التقني والتنظيمي الذي شمل جميع النشاطات البشرية . ولكن في المقابل ، على الرغم من ذلك فإنه من منطق الأحداث الاقتصادية ، فإنه عصر للأزمات بجميع مظاهرها (العشماوي ، 2020 ص 3) .

فالأزمات الاقتصادية أصبحت أمراً متكرراً خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، والربع الأول من القرن الحادي والعشرين قياساً إلى ما كانت عليه في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وقد تركزت معظم الأزمات في في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية ولم تنج منها أيضاً أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (صابر،2010 ، ص 358) . باستثناء أزمتى جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية اللتين غطى تأثيرهما جميع دول العالم .

فقد شهد النظام النقدي الأوروبي أزمة عملات ناشئة عن نظام آلية سعر الصرف الأوروبي خلال الفترة 1992- 1993 ، وهناك أزمة المكسيك 1994 – 1995 والتي أطلق عليها " Tequila Crisis " ، بالإضافة إلى ما شهدته منطقة شرق آسيا من أزمات خلال عامي 1997 - 1998 في أندونيسيا ، وكوريا ، وماليزيا ، والفلبين ، وتايلاند . وأزمة البرازيل في عام 1998 ، والأرجنتين خلال الفترة 2001 – 2003 ، وأزمة التمويل العالمية في الولايات المتحدة خلال عامي 2007 – 2008 (صابر،2010 ، ص 358). وأخيراً أزمتى جائحة كورونا (يناير 2020 – 2023 " وحتى الآن") ، والحرب الروسية الأوكرانية التي تأثرت بها جميع دول العالم فبراير 2022 – 2023 " وحتى الآن ") .

ويحتل موضوع الأزمات بصفة عامة موضع اهتمام كافة العلوم تقريباً ، وفي العلوم الاجتماعية يحتل مكانة خاصة لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية كما يشير " سوبرت جيري Subrt Jiri " , 2014 , Jiri) (p.70. وفي علم الاجتماع تحتل قضية الأزمات وما ينجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية موضع اهتمام كبير لدرجة أن هناك فرع من فروع علم الاجتماع يختص بدراسة الأزمات من المنظور الاجتماعي يعرف بعلم اجتماع الأزمات.

وعقب قيام ثورة 25 يناير2011 والاطاحة بنظام حسنى مبارك ، واجه الاقتصاد المصري أزمات متعددة .(See Abdou & Zaazou , 2013 , p. 92-115) . فقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمنى إلى توقف بعض المنشآت عن العمل بينما لجأ البعض الآخر إلى تخفيض معدلات التشغيل والإنتاج . كما توقفت بعض الاستثمارت الأجنبية وعمد البعض إلى تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج وتحول صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السالب في عام 2011 . كما تأثرت حركة السياحة مما أثر على معدلات التشغيل وعلى تدفق النقد الأجنبي للبلاد مما أدى إلى ظهور أزمة نقص النقد الأجنبي . ومن الأزمات التي تعرضت لها البلاد في هذه الفترة أيضاً أزمة انخفاض معدلات الاستثمار الوطني والأجنبي بالإضافة أزمة الطاقة التي تمثلت في النقص المتكرر في إمدادات الوقود وعدم كفاية الطاقة الكهربائية . كما مثلت محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة للمطالب الفئوية عبئاً إضافياً على الموازنة العامة خاصة في ظل جمود مستوى الإيرادات نتيجة الركود الاقتصادي وعوامل أخرى ، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج القومي وتزايد عجز الموازنة العامة وإلى زيادة الاقتراض الداخلى والخارج. وانعكست هذه الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي المتراجع على الأوضاع الاجتماعية ، حيث دلت بعض المؤشرات الاجتماعية على تدهور الأوضاع بدلا من تحسنها (الجعفراوي ، 2016 ، ص 9-10) . ومن أهم هذه المؤشرات تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات الفقر وتفاقم عجز الموازنة وارتفاع معدلات الدين العام المحلي والخارجي وانتشار الفساد في المجتمع المصري وغيرها .

وكمحاولة لعلاج الأزمات التنموية والاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي لجأت الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولي من أجل دعم الاقتصاد المصري ببرنامج إصلاحي . وفي 11 نوفمبر 2016 وقعت الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي اتفاقية لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يمتد من عام 2016 وحتى عام 2019 ، ويسهم فيه صندوق النقد الدولي بقرض للحكومة المصرية بقيمة (12) مليار دولارا . ويتضمن برنامج الإصلاح – كغيره من برامج الصندوق المماثلة – بنوداً لإعادة هيكلة سوق الصرف الأجنبي ، والسياسات النقدية بشكل عام ، والسياسات المالية ، وبيئة الأعمال ، والاستثمار ، وذلك بغرض إزالة التشوهات في الأسواق المحلية ، وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الكلية للاقتصاد ، وتحفيز القطاع الخاص على وجه التحديد ، ودفع النمو والتشغيل (سليمان ، 2018، ص 16) .

ولم ينجح هذا البرنامج في تحقيق المأمول منه ، بل على العكس ، حيث تدهور مستوى معيشة قطاع واسع من المواطنين في المجتمع المصري – نتيجة إجراءات السياسات التنموية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الحكومة المصرية تنفيذه منذ نوفمبر 2016 – ، وتحول فئات من الطبقة الوسطى المصرية إلى مستوى الفقر ، فقد تفاقمت مشكلة الفقر في المجتمع المصري طبقاً للإحصاءات الرسمية . كما لم يستطع هذا البرنامج في خلق اقتصاد قومي قوي يتحمل الصدمات الخارجية ، وخير دليل على ذلك أزمتى كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ، وهو ما انعكس في تفاقم التدعيات الاجتماعية التي انعكست تأثيرها السلبي على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري وهو ما تعكسه مؤشرات التنمية ، ومن أهمها انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات التضخم والفقر والبطالة والفساد في المجتمع المصري . وهو ما دفع الحكومة المصرية لعقد اتفاق

جديد مع صندوق النقد الدولى لبرنامج جديد لإصلاح الاقتصاد المصري تم الاتفاق عليه في نوفمبر 2022 (على ، 2023 ، ص 7) . لمواجهة تداعيات أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية .

ومن هنا تظهر أهمية البحث الحالي الذي يمثل محاولة لتحديد وتحليل التداعيات الاجتماعية لأزمات الاقتصاد القومي على التنمية الشاملة ، وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج .

وفقا لهدف البحث تنطلق الدراسة الحالية من فرضية رئيسة مؤداها **(لأزمات الاقتصاد القومي تداعيات اجتماعية متعددة على التنمية الشاملة في المجتمع المصري)** ، وينبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هى كما يلي :

1- يعاني الاقتصاد القومي من العديد من الأزمات الهيكلية منذ منتصف السبعينات وحتى الآن .
2- ليس هناك عامل وحيد لأزمات الاقتصاد القومي .
3- ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة والمدعومة من صندوق النقد الدولي في الحد من أزمات الاقتصاد القومي .
4- هناك تأثيرات اجتماعية سلبية لأزمات الاقتصاد القومي على عملية التنمية الشاملة.
5- اتخذت الدولة إجراءات كافية لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي .

ثانياً : مشكلة البحث :

إن الهدف الرئيس لسياسات التنمية ليس فقط نمو الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها ، وإنما تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام (جاد الله ، 2023، ص 66). وعلى الرغم من تعدد محاولات إصلاح الاقتصاد القومي عبر برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومات المصرية المتتالية – وآخرها برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر 2022– بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وأحياناً البنك الدولي ، والتي كان التركيز فيها دائماً على الاختلالات الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في عجز الموازنة العامة ، وعجز ميزان المدفوعات ، وما ينتج عنهما من ارتفاع التضخم ، وربما أيضاً انخفاض في قيمة العملة الوطنية وفي الاحتياطات الدولية من الصرف الأجنبي ، ظل الاقتصاد المصري ولفترة طويلة يعاني من من اختلالات اقتصادية هيكلية (الشواربي ، 2018 ، ص 20 ، وأيضاً الباجوري ، 2023 ، ص 68) .

وفي هذا الإطار تشير " سمر الباجوري " إلى أن محاولة إصلاح الاقتصاد القومي تواجه تحديات رئيسة بعضها خارجي وبعضها الآخر داخلي . التحدي الأول: ولعله من أهم هذه التحديات النمو المطرد في حجم الاستدانة الخارجية خاصة في ظل عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية بالمعدلات المطلوبة والمتوقعة ، وضعف معدلات الادخار المحلي . أما التحدي الثاني: فيرتبط بهيكل الاقتصاد المصري نفسه فعلى الرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت القطاعات العينية خاصة المتعلقة بالتصنيع ، فلاتزال مساهمة هذه القطاعات في الناتج والتشغيل وحجم استثماراتها محدود ولا تقترب من المأمول لتحقيق طفرة كبيرة للاقتصاد المصري تنعكس بشكل أساسي على هيكل صادراته ، فنصيب الصناعة – التي تعتبر حجر الأساس في تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة – لا يزال محدوداً ولا تزال السلع الأولية أو ما يطلق عليه القطاعات الريعية هى التي تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات المصرية . وبالتالي تكسبها قدراً من الهشاشة أمام صدمات الأسواق العالمية . كما أن هذه السلع بوجه عام عادة ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة مقارنة بقطاعات التصنيع وبالتالي غير دافعة للنمو الاقتصادي . أما التحدي الثالث: والذي لايزال هو التحدي الأبرز في مواجهة مسيرة التنمية الشاملة في مصر فهو معدلات الزيادة السكانية المرتفعة والتي تمتص أي نمو اقتصادي محقق وتضيف كل عام أعباء جديدة على الاقتصاد المصري . أما فيما يتعلق بالتحديات الخارجية فضبابية الظروف الاقتصادية العالمية وعدم استقرار النظام العالمي في ظل ما يشوبه من احتمالات ركود اقتصادي عالمي يصاحبه زيادة كبيرة في

معلات التضخم . وهو ما ينعكس بالطبع على الاقتصاد المصري في صور عدة ، لعل من ابرزها تدفق الاستثمار الأجنبي ، وارتفاع فاتورة الواردات ، وتذبذب أسعار السلع الأولية مع تذبذب الطلب العالمي عليها (الباجوري ، 2023 ، ص 72 -73) .

وهو ما يعيني أن الاقتصاد المصري يواجة أزمة اقتصادية هيكلية ، وفي هذا الإطار يشير " فتحي الحسيني خليل" أنه لا تتمثل المخاطر الحقيقية لتلك الأزمة ، في ذلك الحجم الهائل من الصعوبات والمشاكل التي ينوء بها الاقتصاد المصري في سبيل توفير احتياجات المواطن المصري من الغذاء والمسكن والملبس بقدر ما تعنيه تلك الأزمة من مخاطر حقيقية تحيط بواقع مستقبل عملية التنمية ذاتها . ذلك أن أنه من المؤكد أن ما يمكن أن يتحقق من تنمية في الاقتصاد المصري اليوم ، انما يتوقف في جزء كبير منه على حصاد الماضي ، أي ما تم انجازه في السنوات السابقة . كما أن ما يمكن أن نحققه من تنمية في المستقبل إنما يتوقف في جزء كبير منه على ما نستطيع تحقيقه اليوم . ويتمثل الجزء المكمل لذلك ، في ذلك القدر من ترشيد استخدام الموارد المتاحة والممكنة الذي يمكن أن نحققه اليوم بالمقارنة بما حققناه في الماضي ، وما يمكن أن نتوصل إليه في المستقبل ، إن هذا هو منطق الاستمرارية في معناها الأوسع والأشمل (خليل ، 1982 ، ص 2) .

ولقد كشفت أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – على الرغم من أن تأثيرهما شمل معظم دول العالم تقريباً – مدى فشل محاولات إصلاح الاقتصاد في خلق اقتصاد قومي ومرن يستطيع تحمل الصدمات والضغوط الداخلية والخارجية . وهو ما انعكس سلبياً على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري ، وهذا ما تعكسه المؤشرات الأساسية للتنمية والتي من أهمها تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وتفاقم معدلات التضخم وتدنى المستوي المعيشي لقطاع كبيرة من المجتمع المصري وعدم عدالة توزيع الدخول والثروات وتفاقم ظاهرة الفقر والبطالة والفساد وغير ذلك من مؤشرات .

ومما سبق تتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي : **ما أهم التداعيات الاجتماعية لأزمات الاقتصاد القومي على التنمية الشاملة في المجتمع المصري ؟**

ثالثاً : المفاهيم الإجرائية للبحث :

1- مفهوم التداعيات الجتماعية :

نعني بمفهوم التداعيات الاجتماعية إجرائياً " جملة التأثيرات الاجتماعية المترتبة على أزمات الاقتصاد القومي ، وتتمثل أهمها في تدنى المستوى المعيشي للفقراء ومحدودي الدخل ، وتفاقم ظواهر الفقر والبطالة ، وسوء توزيع الدخل والثروات ، وانتشار الفساد وغير ذلك من تأثيرات ، وتنعكس آثارها السلبية على عملية التنمية الشاملة في المجتمع ، فتؤدى إلى تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ، وتفاقم من عجز الموازنة العامة للدولة، والدين العام المحلي والخارجي ، وتحول دون تحقيق عملية التنمية لأهدفها ، مما يهدد أمن واستقرار المجتمع ".

2- مفهوم أزمات الاقتصاد القومي :

يرى " بروس و. دايتون Bruce W. Dayton " أنه عادة ما يستخدم مصطلح " أزمة " كمفهوم شامل يشمل مجموعة متنوعة من أحداث ، حيث ينطبق على المواقف غير المرغوب فيها ، وغير المتوقع ، والمسبوق وغير قابل للإدارة تقريباً وهذا يسبب انتشاراً واسعا وحالة من عدم اليقين (Dayton , 2004 ,p.167).

ولذا فمن الصعب إيجاد تعريف محدد وموحد للأزمة ، وذلك بسبب الاستخدام الواسع للمصطلح في العلوم الاجتماعية ، وتعدد وتنوع الكتابات والاتجاهات التي تناولت مفهوم الأزمة من جهة ، وكذا بسبب تعدد وتنوع الأسباب التي تقف وراء الأزمة أو مصادر الأزمة من جهة أخرى (الحاج ، ونور الدين ، 2012 ، س 8) .

ويرى " ماجد عبد الهادي المساعدة " أن مفهوم الأزمة يشير بصفة عامة إلى موقف أو حالة أو عملية أو قضية يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة أو مؤسسة أو مشروع أو أسرة) ، تتلاحق فيها الأحداث بالحوادث وتتداخل ، وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ، وتختلط الأمور وتتعقد ويفقد معها متخذ القرار قدرته على الرؤية عند اصطدامه بها للوهلة الأولى وعند محاولته السيطرة عليها ، أو على اتجاهاتها المستقبلية (المساعدة ، 2012 ، ص 19) .

وفي حين يرى " بروس و. دايتون Bruce W. Dayton " أنها تلك الحالة التي تتسم بالتهديد الخطير للهياكل الأساسية أو القيم والمعايير الأساسية للنظام الاجتماعي ، والتي تستلزم اتخاذ قرارات حاسمة تحت ضغوط الوقت والظروف شديدة الغموض (Dayton , 2004 ,p.165).

وبينما يرى البعض أنها نقطة تحول أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة ، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها ، في وقت قصير ، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة (العقيل ، 2017، ص 6) .

وفي حين يرى البعض الآخر أنها حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها هبوطا غير معهود ، وبالتالي إعاقة تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد لها (المهنا ، 2021، ص 105) .

وفي هذا الإطار ترى " رانيا عامر " أنه على الرغم من أن هناك عدة تعريفات للأزمة من منظور العلوم الاجتماعية المختلفة " السياسية ، والاقتصادية ، الاجتماعية " ، ولكنها أجمعت على أن الأزمة عبارة عن أحداث تحمل في طياتها خطراً يهدد كيان المنظمة ، أو المؤسسة ، أو الدولة ، أو الإقليم ، وتتسم هذا الأحداث بالمفاجأة ، أو قد تكون نتيجة تراكمات لأحداث معينة ، وسرعة وتيرة هذه الأحداث يضع متخذي القرار تحت ضغط الوقت وضرورة اتخاذ القرار المناسب لإدارة الأزمة وحلها (عامر ، 2014 ، ص 108) .

وعلى هذا فنحن نقصد بمفهوم أزمات الاقتصاد القومي في هذه الدراسة إجرائياً " تلك الحالة الغير عادية والتي تخرج عن نطاق السيطرة والتحكم ، والتي تحدثها عوامل داخلية وخارجية ، ويترتب عليها آثار متعدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وصحية وبيئية " تنموية بصفة عامة " وتعيق تحقيق الاقتصاد القومي الأهداف المرجوة في الوقت المحدد ، وتحتاج قرارات صعبة من متخذ القرار لمواجهتها والتخلص من آثارها وتجنب حدوثها في المستقبل " .

3- مفهوم التنمية الشاملة :

لقد أظهرت أدبيات التنمية أن التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية ، إلا انها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث والتحليل إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأن ثمة توافق متزايد بين الباحثين في الآراء بأن التنمية عملية متعددة الأبعاد ، وانها تنطوي على تفاعلات متداخلة بين أهدافها المختلفة ، ويتطلب هذا الأمر تصميماً منهجياً للسياسات والاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف . فقضايا التنمية واشكالياتها معقدة ومتعددة

الأوجه، فلا يوجد مسار واحد للتنمية التي يمكن لجميع البلدان أن تسلكه على المدى الطويل (علي ، 2018 ، ص 43).

فالتنمية مصطلح قيمي تطبيقي يرتبط أساساً بالإنسان وبالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة ضمن البيئة التي يعيش فيها . فهى القدرة على تنفيذ التقدم الإنساني كمياً وكيفياً . وهى قانون – حق – إنساني وكونها كذلك يقتضي عرضاً للمعاني المقصود منها (أبو هزيم ، والنسور ، 2013 ص 181).

هذا وقد اختلفت الآراء في تحديد المقصود بالتنمية ، وفي هذا الإطار يرى " أمارتيا صن " أن التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها ، وتشتمل الحريات الحقيقية على الحريات السياسية المتعارف عليها والتسهيلات الاقتصادية ، والفرص الاجتماعية ، وضمانات الشفافية والإفصاح والأمن الوقائي (صن ، 2004 ، ص 15 ، 23) .

بينما يرى " منير الحمش " أنها عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من الفقر والجهل والقهر والاستغلال ، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج ، وتخليصه من قيود التبعية بما تحمله من استغلال وتقييد للحرية والإرادة الوطنية ومن هشاشة أمام المجتمعات الخارجية (الحمش ، 2005 ، ص 64).

على حين يرى آخرون أنها تعنى القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية ، ورفع مستوى المعيشة ، والارتقاء بنوعية الحياة ، وزيادة قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحة وقيمه الجوهرية (أبو هزيم ، والنسور ، 2013 ص 181).

وعلى هذا فنقصد بمفهوم التنمية الشاملة إجرائياً في هذه الدراسة أنها " عملية مجتمعية متكاملة ومعقدة تمثل نقلة حضارية نوعية بحيث تحرر الفرد من الفقر والقهر والاستغلال ، وتحرر المجتمع من الاعتماد على الخارج ، وتخلصه من قيود التبعية بما تحمله من استغلال وتقييد للحرية ، وتتصف تلك العملية بالاستمرارية وتعتمد بالأساس على الامكانات والموارد الذاتية للمجتمع " .

رابعاً : الدراسات السابقة والنماذج والأطر النظرية :

أ- النماذج والأطر النظرية :

لما كانت التنمية تمثل عملية تغيير موجهة ومعقدة وشاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والطبيعية والأيديولوجية ، وتستهدف إحداث تغيرات بنائية وظيفية في المجتمع ، سعياً إلى توفير أكبر قسط من الرفاهية للإنسان . لذا فقد أفلحت في استقطاب اهتمام الفلاسفة والمفكرين والعلماء منذ أقدم العصور لدارستها وتحليلها بغية الكشف عن الكيفية التي يمكن من خلالها تغيير المجتمع وتنميته (التابعي ، 1991، ص 50) .

وقد شغلت قضية التنمية حيزاً واسعاً في الأدبيات والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، منذ نهاية خمسينات وبداية ستينات القرن العشرين وحتى الآن ، خاصة في دراسة التنمية والتحديث في بلدان العالم الثالث ، ناهيك عن محاولة البحث عن أي النظريات يمكن تعميمها في باقي العالم. بدءاً بأطروحة النمو والتقدم إلى غاية فكرة التنمية الشاملة (المرواني ، 2018 ، التخلف والتنمية ، دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل ، المركز الديمقراطي العربي ، https://democraticac.de/?p=54648).

وبشكل عام من أهم التصورات النظرية المفسرة للعلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة ما يلي :

1- اتجاه مدرسة التبعية :

ظهرت الإرهاصات الأولى لاتجاه مدرسة التبعية في نهاية ستينات القرن العشرين على أيدي مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع من أمريكا اللاتينية ممن كانوا أعضاء في لجنة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك القارة UN Economic Commission for Latin America والمعروفة باختصار باسم ECLA (أبو العينين ، 2020 ، ص 31).

إذن فقد ظهرت مدرسة التبعية كرد فعل لفشل وقصور النظريات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث في ضوء بناءاتها القديمة . وإذا كانت مدرسة التبعية قد نشأت أساساً في أمريكا اللاتينية ، فإن ذلك يرجع إلى أن شعوب تلك القارة كانت أسبق شعوب القارات الثلاث في معاناة تجربة النمو الاقتصادي القائم على الاندماج الكامل مع السوق العالمي ، والموجه أساساً إلى خدمة احتياجات الدول الصناعية الاستعمارية . فلقد أثبتت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي مرت بها الدول الرأسمالية الكبرى في ثلاثينيات القرن العشرين بصورة حاسمة مدى فشل أساليب النمو القائمة على هذا النمط (عبد الرحمن ، 1984، ص 27).

وقد ساعدت الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على الأزمة الاقتصادية الكبرى على إشاعة مزيد من الإدراك لدى شعوب القارات الثلاث ، وخصوصاً أمريكا اللاتينية بخطورة استمرار هذا النمط من التنمية التي عرفت باسم التنمية الموجهة إلى الخارج . وقد أسهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA التابعة للأمم المتحدة في بلورة هذا الإدراك من خلال النقد الذي وجهته لنظرية التجارة الدولية التقليدية باعتبارها عاجزة عن تفسير أسس التبادل الدولي بين الدول النامية " المنتجة للمواد الخام " والدول الصناعية ، وبالتالي فهي لا تصلح كأساس نظري ملائم لصياغة سياسات التنمية في الدول النامية . وقد قامت اللجنة بإعداد مجموعة من الاقتراحات البدلية تهدف إلى تحويل تلك الدول إلى نمط التنمية الموجه إلى الداخل .غير أن تجربة التنمية الموجهة إلى الداخل بالصورة التي دعت إليها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لم تصادف النجاح المتوقع وخصوصاً فيما يتعلق بتعليل اعتماد دول أمريكا اللاتينية على الخارج . وقد كان هذا إيذاناً بظهور ما يعرف حالياً باتجاه مدرسة التبعية كرد فعل راديكالي على النظريات والسياسات التنموية التي قامت على افتراض إمكان تحقيق التنمية في ظل الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي (عبد الرحمن ، 1984، ص 27 – 28).

وتعد مدرسة التبعية بمثابة قراءة كلية وشاملة لعملية تطور المجتمعات ، آخذة بعين الاعتبار العوامل الخارجية والداخلية لتلك العملية ، أي تشمل " التحليل الكلي للتطور " . إنها تنطلق من قضية أساسية هى أن السيطرة الداخلية تظهر داخل البنية الاجتماعية الداخلية من خلال آليات السيطرة والتحكم ، تلك الآليات وحركتها التي تنتج في نفس الوقت عن التغيرات التي تطرأ في المراكز الرأسمالية وعن ديناميكية المحيط كذلك ، هي الميدان الحقيقي الذي تخوض فيه نظرية التبعية (عبد المعطي ، والهواري ، 1987 ، ص 97) .

وفي هذا الإطار يرى " عبد السلام نوير " أن مدرسة التبعية تدور حول فكرة محورية ، مؤداها أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث ، بل نشأ من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي ، بمعنى أنه نشأ تدريجياً وتطور مع التطور في البؤرة أو المركز الرأسمالي المتقدم ، وأن هذا التخلف والتقدم هما وجهان لعملة واحدة ، بدأت مع بداية ولادة النظام الرأسمالي، وأن التخلف والتنمية هما انعكاس للتطور في البدان المتقدمة ، وأن شرط تطور البدان المتقدمة هو تخلف وتبعية بلدان أخرى ، حيث تستطيع بعض البدان التوسع عبر الدفع الذاتي وتتبع بلدان أخرى . والتوسع لهذه البلدان فهو انعكاس للتوسع الحقيقي في البلدان المسيطرة (نوير 2020، ص 163 – 164).

إذن فمفهوم التبعية مرتبط عضوياً بمفهوم السيطرة ، وتمثلها دول ما يعرف بالمركز ، والمجموعة الثانية هي ما يعرف بالتوابع والأطراف. وتتميز الأولى بالنمو الصناعي والاقتصادي المتكامل، وتتميز الثانية بالتشوه في تنمية قطاعاتها . ومن حظ القطاعات المرتبطة بالمركز أن الزيادة في الدول التابعة تعود بالفائدة على دول المركز المتقدمة وليس على الأطراف (نوير ، 2020 ، ص 164) .

وفي هذا الإطار ترى " عواطف عبد الرحمن" أن مدرسة التبعية تحتوي على اتجاهين رئيسين يحاول كل منهما الكشف عن بعض جوانب ظاهرة التبعية . ينظر الاتجاه الأول إلى التبعية على أنها علاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر والآخر تابع . أما الاتجاه الثاني فهو يعتبر التبعية تعبيراً عن مجموعة من البناءات أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية (عبد الرحمن ،1984، ص 29) .

ومن أهم منظري مدرسة التبعية " راؤول بريبش Raúl Prebisch " ، و هانس سينجر Hans Singer " ، "بول الكسندر باران "Paul Alexander Baran" ، " فرناندو هنريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso " ، أينزو فاليتو Enzo Faletto " ، و أندريه جوندر فرانك Andre Gunder Frank " ، سمير أمين ، وفؤاد مرسي ، " جيرار تشاليان Gérard Chaliand " وغيرهم (البطراوي ،2016، نظرية الثورة على التبعية للرأسمالية الإمبريالية ، الإرهاصات الكلاسيكية والإتجاهات النيوماركسية ،https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=537697&ac=2).

فينظر " أندريه جوندر فرانك A. G. Frank " – على سبيل المثال – إلى الاقتصادات الوطنية National Economies باعتبارها عناصر بنائيــة في نظام رأسمالي عالمي، وأن هذا النظام هو وحدة التحليل الضرورية وليست المجتمعات الفردية Individual Societies . وعلاوةً على ذلك ، فهذا النظام محدد البناء بطريقة غير متكافئة. وفى استعارة مشهورة يشخص " فرانك " النظام ككل باعتباره سلسلة من علاقات التوابع بالمركز Metropolis-Satellite Relation، وتربط هذه السلسة النسق كله من المركز العالمي الأساسي الذي لا يتبع أحد " أي الولايات المتحدة الأمريكية " عبر مجموعة من الوحدات الوسيطة التي تعتبر مراكز وتوابع في آن واحد " مثل مدن العواصم في أمريكا اللاتينية التي يرى "فرانك" أن الولايات المتحدة تستغلها وأنها بدورها تستغل الأقاليم التابعة لها ، حتى نصل إلى التابع الأخير العامل الزراعي المعدم الذي لا يستغل أحد (Foster – Carter,1986, p.17) .

وطبيعة هذه السلسلة – ببساطة – هى الاستغلال الضخم المنظم ، وبتعبير " فرانك " ينتزع الفائض Surplus باستمرار إلى أعلى وللخارج على كل المستويات من القاعدة إلى القمة . ويحدث هذا لأن كل مركز له نفوذ اقتصادي احتكاري داخل النظام بدلاً من السوق الحر Free Market. ولقد كانت هذه هي حالة النظام منذ أن بدأ " أي في القرن السادس عشر في أمريكا اللاتينية " ولا تزال كذلك حتى الآن . ويعنى التسليم بذلك أن أي تنمية حقيقية Real Development سوف تقتضى خروجاً ثورياً على النظام – (Foster Carter,1986, p.17) .

وفى معرض تحليله للتخلف يرى " فرانك " أن التخلف المعاصر- في جانب كبير منه - يمثل نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة. ويضيف " فرانك " أنه إذا ما عدنا إلى التاريخ لاحظنا أن أوروبا خلال نموها الاقتصادي وسيطرتها السياسية منذ القرن الخامس عشر ، قد احتوت ما يطلق عليه الآن بالدول المتخلفة لتشكل تياراً عالمياً . ولقد أدى هذا الموقف- في وقت واحد - إلى الإسراع بتنمية الدول المتقدمة الآن وتخلف ما يطلق عليه بدول العالم الثالث، معنى ذلك أن التخلف قد ارتبط منذ البداية بسيطرة النظام التجاري الرأسمالي المعاصر، ذلك النظام الذي لم يكن ينمو إلا على حساب الدول المتخلفة (الحسيني ، 1984، ص 368 -369) .

ويذهب " فرانك " بعد ذلك إلى أن الطريق الوحيد لوقف استغلال الدول المتخلفة هو تحطيم سلسلة التبعية " علاقات التوابع بالمركز " والتي ينتقل الفائض بواسطتها ، والطبقة الوحيدة القادرة على ذلك هى الطبقة العاملة في الدول المتخلفة ، والسلاح الوحيد القوى أمامها هو الثورة الاشتراكية التي تزيـح صفوة الكومبرادور - هى الصفوة التي ارتبط أسلوب حياتها واعتمدت ثروتها على أوجه نشاط الصفوة الاقتصادية في المركز فهم يمثلون الحلقة الضعيفة في السلسلة (وبستر ، 1989، ص 155- 156).

ومما سبق يتضح أن " فرانك " يضع التخلف في إطار عملية تاريخيـة عالميـة ، ذلـك أن نشـأة التخلف الاقتصادي مرتبطة بالقوى التاريخية ، أي استخدام القوتين السياسية والاقتصادية . غير أن تحليل "فرانك" يواجه بعض القيود المفروضة عليه ، فهو يستبعد من نموذجه جزءاً هاما من المجتمع الدولي هو الدول الشيوعية . كما أنه من الصعب التسليم بأن نشوب ثورة " اشتراكية " في دولة متخلفة يؤدى بالضرورة إلى تنمية اقتصادية، ذلك لأن التغير الجذري في نظام التوزيع في البلاد المتخلفة لا يؤدى بطريقة آلية إلى زيادة الإنتاجية ، لأن ذلك يتطلب - بطبيعة الحال - وجود أنماط من الالتزامات والترشيد على نحو ما هو موجود في المصنع الحديث (الحسيني ، 1993 ، ص 14) .

هذا وقد اشتملت الإسهامات التي قدمتها اتجاه مدرسة التبعية على مجموعة من القضايا الأساسية وتتضمن هذه القضايا ما يلي (عبد الرحمن ، 1984 ، ص 30) :

1- التبعية وعلاقتها بكل من التخلف والتنمية .

2- التبعية وعلاقتها بالاستعمار ككل والاستعمار الجديد على وجه التحديد .

3- التبعية والتبادل غير المتكافىء .

وعلى الرغم من التغيرات في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، فإن نظرية التبعية لا تزال كما يشير " أولوسلا صموئيل أويتوند Olusola Samuel Oyetunde " قادرة على تفسير العلاقات الاقتصادية وعلاقات القوة بين الدول في اقتصاد القرن الحادى والعشرين المعولم ومظاهر اللامساواة والاستغلال به ، كما يمكن بواسطتها رؤية وتفسير العلاقات بين بلدان الشمال " الدول المتقدمة " والجنوب العالمي " الدول النامية " في العديد من المجالات ، بما في ذلك الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأيديولوجية (Oyetunde , 2022, Is Dependency Theory Relevant in the Twenty-First Century?. https://www.e-ir.info/pdf/98727).

وبالرغم من نجاح نظرية التبعية في تفسير التخلف وعوامله فإنها عانت من بعض أوجه القصور ومن أهمها (نوير ، 2020 ، ص 164- 165) :

1- ركزت بصورة كلية أو شبه كلية على دور العوامل الخارجية ، ولم تربط العوامل الخارجية بالداخلية .

2- يعتقد أنصار هذه النظرية أنه كلما انخفضت درجة تبعية بلد ما ازدادت إمكانات التنمية ، وهذا غير مؤكد ، حيث إن هناك بلداناً كثيرة لم تخضع للسيطرة الاستعمارية ، ومع ذلك لم تتطور .

3- إن الاستراتيجية المقترحة للتنمية " فك الارتباط " من الصعوبة بمكان . كما ان عملية فك الارتباط لها شروط اقتصادية وسياسية ليس من السهل تأمينها .

4- إن استمرار التبعية الآن له سببان هما طبيعة استراتيجية التصنيع التي اتبعتها بلدان العالم الثالث "الإحلال محل الواردات " ، وظاهرة رأسمالية الدولة والخصائص البيروقراطية المتخلفة .

2- الاتجاه التكاملي في التنمية :

إن التنمية عملية تمكين للمجتمع والدولة في آن واحد ، فهي تمكين للمجتمع من حيث أنها تتضمن توفير مستوى الحياة الكريمة لأفراده على نحو يمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية . كما أنها تطلق حرياتهم المدنية والسياسية الفردية والجماعية وتعزز استقلالهم الذاتي وقدرتهم على توجيه المؤسسات السياسية التي تحدد إطار تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع رفاقهم في الإنسانية الذين يعيشون في مجتمعات أخرى . والتنمية هى أيضاً تمكين للدولة لأنها تعزز من قدرتها على التعامل بحرية مع قضايا السياسة الداخلية والخارجية فتتخذ قراراتها بالاستقلال عن الضغوط الداخلية والخارجية وتحظى في نفس الوقت بالتأييد العام في المجتمع (السيد ، 2005، ص 1).

فالتنمية تكتسي بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ، وعلى عكس ما كان يعتقده بعض الاقتصاديين فإن تحقيق التنمية يتطلب توجيه الاهتمام ليس للنمو الاقتصادي فقط ولكن للمسائل الاجتماعية والبيئية والثقافية أيضاً ، وهذا انطلاقاً من المبدأ القائم على أن التنمية عملية شاملة لا تقتصر فقط على الجانب الكمي "النمو" ، وإلا فإنها ستتعرض لمخاطر في الأمد البعيد ، ولتجنب ذلك وقع التطرق إلى ما أصبح متعارفاً عليه باسم التنمية الشاملة المستدامة (بن عمر ، 2015، ص 60) .

وبناءً على ذلك ينهض الاتجاه التكاملي للتنمية على النظرة الكلية لعملية التنمية – للمجتمع – ورفض التفسير الجزئي لعملية التنمية وقضاياها ، وذلك على أساس أن المجتمع يمثل وحدة كلية تترابط أجزاؤها ، وأنه لا يمكن فهم جزء من أجزائها إلا في ضوء علاقته بالأجزاء الأخرى . أو بعبارة أخرى لا يمكن فهم أي نظام أو ظاهرة أو عملية اجتماعية إلا في ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعي العام الذي توجد في إطاره . وهذا يعني أننا عندما نحاول دراسة العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة – التنمية وقضاياها – فلابد من فهم كافة مكونات البناء الاجتماعي مثل البناء الديموجرافي ، والنسق الايكولوجي ، والنسق الاقتصادي ، والنسق السياسي ، والنسق التعليمي ، والنسق القرابي، والبناء الطبقي .. الخ . ذلك أن كافة هذه المكونات تتفاعل معاً في التأثير على عملية التنمية . ومعنى ذلك أنه عند فهم التنمية ، فلابد من دراسة كافة جوانب البناء الاجتماعي للمجتمع المراد تنميته حتى نستطيع وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل تحقيق الأهداف المأمولة من وراء التنمية . وينطوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال سوروكين، وتالكوت بارسونز ، وميرادال ، ودوركايم ، وفيكيمانزو وسيجموندو ، وولبرت مور (التابعي ، 1991 ، ص 150 – 151 ، وأيضاً Anthony & Phillips , 2010, pp.145-173 , Chambers, 2012 , pp.184-197).

فولبرت مور W. Moore– على سبيل المثال – يذهب إلى أن عملية التنمية أو التحديث " التمدين " عملية عريضة لها دلالات مختلفة تختلف باختلاف المكان والزمان – وهو ما يؤكد أهمية دراستها من المنظور التكاملي – ، ففي بعض المناطق ينظر إلى أولوية التنمية " المشكلة " على أنها القضاء على الأمية أو توفير المياه النقية للأحياء المتخلفة في المدن أو رش المستنقعات بالمواد الكيميائية لإبادة البعوض والقضاء على الملاريا بينما تعطى الأولوية لمشروعات أو خدمات أخرى في أجزاء أخرى من العالم، وفي منطقة ثالثة من العالم قد تعطى الأولوية لصناعات السلع الاستهلاكية أو إصلاح أجهزة الخدمة المدنية. غير أن عملية التنمية – التحديث – أكبر من ذلك بكثير فهي تعني التحول الكلي من المجتمع التقليدي أو المجتمع السابق على المجتمع الحديث إلى أنماط من التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي التي تميز الدول الغربية (التابعي ، 1991 ، ص 151).

تعقيب :

بتطبيق ما سبق على الدراسة الحالية ، نرى أن اتجاهي مدرسة التبعية ، والتكاملي في التنمية هما أكثر المقاربات النظرية ملائمة ومناسبة لدراسة أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة في المجتمع المصري ، فعلى الرغم من تعدد محاولات إصلاح الاقتصاد القومي عبر برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومات المصرية المتتالية – وآخرها برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر 2022 – بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي واحياناً البنك الدولي ، والتي كان التركيز دائماً على الاختلالات الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وما ينتج عنهما في ارتفاع التضخم وربما أيضاً انخفاض في قيمة العملة الوطنية وفي الاحتياطات الدولية من الصرف الأجنبي ، ظل الاقتصاد المصري ولفترة طويلة يعاني من اختلالات اقتصادية هيكلية . كما لم يستطع هذا البرنامج خلق اقتصاد قومي قوي يتحمل الصدمات الخارجية ، وخير دليل على ذلك أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية .

وذلك لأن السياسات التنموية التي تم تنفيذها في إطار برامج إصلاح الاقتصاد القومي ركزت بالأساس على المجالين النقدي والمالي فقط في عملية التنمية ، ولم تعالج المشاكل الهيكلية للاقتصاد القومي، كما لم تحظى الجوانب الأخرى من عملية التنمية بنفس القدر من الاهتمام – ولاسيما الجانب الاجتماعي – مما أدى إلى عدم نجاحها في تطوير الاقتصاد القومي تطوير نوعي من حيث تنوع الصادرات وقيمتها المضافة ، ولم تجذب بالقدر الكافي استثمارات محلية وأجنبية في قطاعات عالية التوظيف وكثيفة العمالة . كما غابت العدالة الاجتماعية بشكل كبير عن هذه البرامج ، فتحملت الطبقات الفقيرة والوسطي التأثيرات السلبية العديدة لهذه البرامج الانكماشية .

فلم تنجح تجارب إصلاح الاقتصاد القومي في تحقيق نمو شامل ومستدام برغم التكلفة العالية التي تحملتها شرائح عريضة وكثيرة في المجتمع المصري ، فلقد فشلت هذه السياسات التنموية في إخراج مصر من التخلف والتبعية ووضع الاقتصاد القومي على طريق التنمية المستقلة والمستدامة ، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة واقتصاد قوي يتحمل الصدمات والضغوط الداخلية والخارجية ، وهو ما انعكس في تفاقم التداعيات الاجتماعية السلبية على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري ، وهو ما تعكسه مؤشرات التنمية ومن أهمها انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات التضخم والفقر والبطالة والفساد في المجتمع المصري.

ب- الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية حول أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة بعضها ذو طابع تنظيري ، وبعضها ذو طابع ميداني تطبيقي . وقد تم تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الراهن في ضوء المتغيرات الأساسية للبحث إلى ثلاث محاور رئيسة هى : الدراسات التي تناولت الأبعاد النظرية للأزمات ، والدراسات التي تناولت أزمات الاقتصاد القومي ، والدراسات التي تناولت العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والتنمية في المجتمع المصري :

1- الدراسات التي تناولت الأبعاد النظرية للأزمات :

من الدراسات التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور **دراسة خليل عرنوس سليمان (2011) الأزمة الدولية والنظام الدولي ، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي ،** حيث هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن لإدارة الأزمة الدولية في ظل بنية النظام الدولي المختلفة " القطبية التعددية والثنائية والأحادية " لفهم الكيفية التي تدار بها الأزمة الدولية وفقاً لكل نمط من هذه الأنماط البنيوية ، وكذا لفهم سلوك الدول الكبرى وإدراكها لحدود تأثير المتغير الدولي أثناء الأزمة الدولية . وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الأزمة الدولية وهيكل النظام الدولي القائم وقت حدوث الأزمة تتسم بالتأثير المتبادل بينهما ، حيث يتأثر سلوك الدول في الأزمات الدولية بطبيعة النظام الدولي السائد وقت حدوث هذه الأزمات . وهو ما يعرف بتأثير العامل الخارجي في عملية التفاعل بين أطراف أزمة ما ، كما تؤثر طبيعة هيكل النظام في نتائج تسوية الأزمة وفي الخصائص العامة له ، كما تؤثر الأزمة في حالة النظام وعملياته من حيث الاستقرار والتوازن والسلام . فهي قد

تتحداه لدرجه تقوده إلى اندلاع حرب كبرى أو قد تصل إلى إصابة أرجائه بالاضطراب على نحو قد يعزز قيماً وقواعد وأسساً جديدة لإدارته أو على العكس قد ينتهي الأمر القائم أو تدعيمه لصالح الأهداف السائدة بالفعل (سليمان ،2011) .

ودراسة عرابة الحاج ، تمجغدين نور الدين (2012) ، أهمية وجود نظام لإدارة الأزمات على مستوى الجماعات المحلية ، حيث هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية وجود نظام لإدارة الأزمات على مستوى الجماعات المحلية ، واشارت إلى أهمية وجود نظام لإدارة الأزمات في كافة المنظمات على اختلاف أنواعها وطبيعتها وأحجامها وخصوصاً بالنسبة للجماعات المحلية التي هي معرضة لحدوث مجموعة كبيرة من الأزمات والمرتبطة في جانب كبير منها بالبيئة وتقلباتها . حيث أضحى من الضروري على هذه المؤسسات أن تطبق نظاماً خاصاً بالأزمات المحتملة الوقوع أو التي تقع فعلا داخل إقليمها كأسلوب فعال للتخفيف من حجم ونوع الخسائر على المستوى البشري أو البيئي (الحاج ، ونو الدين ، 2012) .

ودراسة يونس إبراهيم جعفر (2017) ، أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات : دراسة تطبيقية : المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في التقليل من الأزمات التي يواجهها الموظفين في المؤسسات العامة ، والتعرف على أهمية التخطيط الاستراتيجي وأبعاده بالإضافة إلى عناصر التخطيط الاستراتيجي الفعال ، والعوامل التي يجب الاهتمام بها من قبل الإدارة والتي تساعد في التخفيف من آثار الأزمات ، وذلك بهدف التقليل من المخاطر والأزمات التي تواجه المؤسسات العامة في الضفة الغربية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وتم الاعتماد على الاستبيان كأسلوب لجمع البيانات وتم تطبيقها على جميع موظفي القطاع العام في منطقة ضواحي القدس ، حيث بلغ مجتمع الدراسة نحو (850) موظف . وخلصت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة يساهم في التقليل من المشكلات المحتملة ، وأن قلة توضيحه للموظفين يقلل من فعالية إدارة الأزمات . كما أن قلة إشراك الموظفين في التخطيط الاستراتيجي تعتبر عقبة في حل المشكلات ، فضلا عن أنه يكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة . وأن التخطيط الاستراتيجي يوفر معلومات تفيد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات ، ويزيد من وضوح رؤية العاملين في إدارة الأزمات . كما بينت نتائج الدراسة أن تطبيق التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى موظفين ذوي مؤهلات علمية عالية وخبرة طويلة في مجال التخطيط الاستراتيجي (جعفر ، 2017) .

ودراسة شكري رجب العشماوي (2020) الأزمات المالية العالمية ،أزمة كوفيد 19 نموذجاً ، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الأزمات المالية العالميةً من حيث أسباب نشوئها ، ومراحل تطورها وأهم الدروس المستفادة منها من خلال الإشارة لأزمة كوفيد - 19كنموذج . وقد خلصت الدراسة إلى أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19) ضربة موجعة لاقتصاد عالمي يعاني بالفعل من الهشاشة. ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية " التنموية " للجائحة لن يتضح قبل مرور بعض الوقت – وهو ما حدث بالفعل – إلا أن الخسائر في هذين المجالين ستكون كبيرة . وستجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الاقتصادات الدولية بشكل عام والدول النامية بشكل خاص عرضة لاضطرابات اقتصادية ومالية ، وإنه من المتوقع أن تكون التداعيات التنموية لجائحة كورونا طويلة الأمد (العشماوي ، 2020) .

ودراسة محمد السيد أبو الفتوح على (2021) العوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا وآثارها على الحد من تفشي الفيروس ، دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، هدفت الدراسة إلى تحديد الأدوار والمسئوليات والأولويات المرتبطة بالعوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا المستجد ، وهو ما لا يأتي إلا من خلال توافر رؤية استراتيجية واضحة تآخذ في الحسبان مقتضيات الواقع الجديد الذي يفرض نفسه على دول العالم أجمع من خلال رسم حزمة من السياسات والبرامج الهادفة للحد من تفشي الفيروس من ناحية ، والحفاظ على سلامة وصحة المواطنين من ناحية أخرى . ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة تضم فئة أعضاء المنظومة الصحية وعددهم (205) مفرده من فئات المجتمع (المواطنين

والمقيمين) وعددهم (179) مفرده ، وتم استخدام نوعين من الأساليب الإحصائية وهما : أسلوب الإحصاء الوصفي حيث تم استخدام متوسط قيم استجابات أفراد العينة وفقا لمقياس ليكارت والانحراف المعياري . وأسلوب الإحصاء الاستدلالي حيث تم استخدام تحليل التباين ANOFA . وخلصت الدراسة إلى اتفاق آراء العينة الكلية فيما يتعلق بالأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا ، حيث تمثلت هذه العوامل في امكانيات وقدرات القطاع الصحي سواء فيما يتعلق في الإمكانيات المادية أو البشرية ، وسرعة تدفق المعلومات وتغيرها بشكل مستمر. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة المراجعة المستمرة للقرارات والإجراءات والتدابير التي تتخذها المملكة العربية السعودية بشأن تطورات انتشار الفيروس ، خاصة وأن العالم أجمع في سباق حول السعي نحو تخفيف الاجراءات المقيدة للحياة الطبيعية واستخدام مصطلح العالم الجديد (على ،2021) .

ودراسة آية رياض العبد القادر بورزان (2021) ، إدارة الأزمات ، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الأزمة ، وأسباب حدوث الأزمات وخصائصها والآثار المترتبة عليها ، ودورة حياة الأزمة ، وإدارة الأزمات ، وسيناريوهات التعامل مع الأزمات . واشارت إلى أنه يكاد يكون من المستحيل تصوير كل جوانب الأزمة في تعريف واحد .وأنها بشكل عام هي الموقف الذي يربك موارد المجتمع ، ويهدد بتمزق أنظمة التحكم فيه ، وبالتالي يمكن أن يدمر الحياة اليومية لعدد كبير من الناس . وتتميز الأزمات عادة بحدوثها بشكل مفاجئ ، وشمولها العديد من الجهات الفاعلة المختلفة ، والحاجة إلى اتخاذ قرارات في ظل ضغوط زمنية شديدة وظروف من عدم التأكد ، مع إثارة انتباه العامة ووسائل الإعلام ونشر الأخبار والشائعات . وتتعدد أسباب الأزمات فقد تكون داخلية أو خارجية ، طبيعية أو متعمدة . وهناك العديد من الآثار السلبية التي تسببها الأنواع المختلفة من الأزمات ، وعلى الرغم من تعدد الآثار السلبية للأزمات فإنها تؤدى مباشرة إلى تراجع النمو الاقتصادي (بورزان، 2021) .

2- الدراسات التي تناولت أزمات الاقتصاد القومي :

من الدراسات التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور **دراسة سمير رضوان Samir Radwan (2009) التأثير الاقتصادي والاجتماعي للأزمة المالية والاقتصادية على مصر**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أزمة التمويل العالمية في الولايات المتحدة خلال عامي 2007 – 2008 على الاقتصاد المصري ، وخلصت هذه الدراسة إلى انعكاس تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد المصري في المؤشرات التالية : تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من (7.2٪) في عام 2007 / 2008 إلى حوالي (4٪) في عام 2008 / 2009 ، وانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض الاستثمار المحلي ، وانخفاض في التحويلات المالية للمصريين العاملين في الخارج ، زيادة الضغط على ميزان المدفوعات ، وانهيار سوق رأس المال ، وتباطؤ النمو القطاعي وخاصة في السياحة والتصنيع وقناة السويس . إلا إن الركود الذي طال أمده في سوق العمل وما يترتب عليه من تدهور اجتماعي هما أكثر الجوانب السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري ، حيث أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية عدم قدرة سوق العمل المصري على التكيف معها ، وهو ما أدى تفاقم مشكلة البطالة ، وتفاقم موقف الفئات المختلفة خاصة النساء والشباب (Radwan , 2009) .

ودراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2012) ، الاقتصاد المصري بين الماضي والمستقبل ، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الفرص والتحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري . واشارت هذه الدراسة إلى أن سوء الإدارة الاقتصادية من أهم العوامل التي ساعدت على اندلاع ثورة 25 يناير 2011 ، فرغم الانفتاح التدريجي للاقتصاد على قوى العولمة منذ التسعينيات من القرن الماضي محققاً بذلك معدلات نمو مرتفعة نسبياً ، إلا أن ثمار هذا النمو لم تستفد منها فئات المجتمع بصورة عادلة ، مما أدى إلى هبوط ملايين من المواطنين دون خط الفقر . كما اشارت هذه الدراسة إلى أن أجندة إصلاح الاقتصاد القومي يجب أن تتضمن أولويات محددة من أهمها إصلاح المالية ، وزيادة استقلال السياسة النقدية ، وتشجيع النشاط الخاص ، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومعالجة التشوهات الهيكلية في سوق العمل وإصلاح المؤسسات وتحسين بيئة

الأعمال وإصلاح نظام التعليم ، وذلك بهدف تحقيق نمو شامل يخلق فرص العمل ويزيد من العدالة الاجتماعية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، 2012).

ودراسة السيد محمد أحمد السريتي (2016) العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 – 2014 م) ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الكمية والسببية بين كل من التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 – 2014م). وقد خلصت الدراسة إلى معاناة الاقتصاد المصري من ارتفاع كبير في معدلي التضخم والبطالة ، وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدل البؤس الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، مما أسهم في تدني معدلات النمو الاقتصادي (السريتي ، 2016) .

ودراسة عبد الحافظ الصاوي (2022) ، واقع ومستقبل مصر الاقتصادي ، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع ومستقبل مصر الاقتصادي ، واشارت هذه الدراسة إلى أن ثمة مجموعة من الأعراض والمظاهر السلبية لأداء الاقتصاد المصري ، تنعكس على معيشة المواطن المصري بشكل مباشر ، ومن أبرزها الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الضرائب والتضخم . وتعود هذه الأمراض السلبية لمرض رئيس ، وهو ضعف الأداء الإنتاجي للاقتصاد المصري ، وضعف القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسة ، على الرغم من كبر حجم الاقتصاد المصري ، وخاصة من حيث عدد السكان ، واتساع الأسواق (الصاوي ،2022).

ودراسة خالد عبد الحميد حسانين (2022) ، العجز التوأم ، دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (1975 – 2020 م) ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في مصر لمعرفة ماهية هذه العلاقة وتأثير كل منهما على الآخر ، للوقوف على مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر باستخدام العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي من أهمها (الناتج المحلي الحقيقي – عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي – سعر الصرف الحقيقي – سعر الفائدة الحقيقي – الانفتاح التجاري) خلال الفترة (1975 – 2020 م) . وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العجز في الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة للدولة ، مما يعني عدم تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة باتباع سياسات تنموية تقوم على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ودعم الصادرات ذات القيمة المضافة المالية والحد من الواردات ، وتقليل الاعتماد على القروض المحلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة والبحث عن مصادر أخرى لتمويل عجز المشروعات العامة (حسانين ، 2022).

ودراسة فادية عبد السلام (2022) ، اختلال التوازن الخارجي وآليات التحرك لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية بالنسبة لمصر ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل انعكاسات جائحة كورونا والأزمة الروسية / الأوكرانية على التضخم في مصر ، وعلى الاختلال في التوازن الخارجي ودرجة انكشاف الاقتصاد المصري وقدرته على الصمود في مواجهة هذه الأزمات ، وذلك من خلال تتبع مؤشرات التوازن الخارجي ومؤشرات الدين الداخلي وأداء السياسة النقدية فيما يتعلق بسعر الصرف وإدارة الاحتياجات . وقد خلصت الدراسة إلى اتجاه معدل التضخم في مصر نحو الارتفاع تحت تأثير الأزمة الروسية / الأوكرانية والمخاطر المترتبة على ذلك من تدهور سعر صرف الجنيه وارتفاع مستوى المديونية الخارجية . وتأثير التضخم على مستويات أسعار الفائدة والسيولة وتراجع مستويات الاحتياطيات الدولية لدى مصر . وتأثير اتباع سياسة التشديد النقدي في الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية على هروب ونزوح رؤوس الأموال الساخنة من خلال سوق الأوراق المالية من مصر والانعكاسات السلبية المحتملة لاتباع السلطات النقدية لسياسة تركيم الاحتياطيات الدولية من خلال المعاملات الرأسمالية والمالية على هشاشة الوضع الخارجي للاقتصاد المصري . وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة لرفع مستوي الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية كالحبوب والزيوت ، والإهتمام بوضع سياسة واضحة للحماية الاجتماعية وعدم الاقتصار على طرح مبادرات ،

وإعادة النظر في وضع قيود مؤقته على حساب رأس المال الخارجي ، ودراسة إمكانية ربط الجنيه بسلة من عملات شركاء التجارة الرئيسين (عبد السلام ، 2022) .

ودراسة البنك الدولي (2022) ، مرصد الاقتصاد المصري ، دعم القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات من خلال الإصلاحات المالية مع التركيز على حالة قطاع التعليم ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى ألقاء الضوء على اوضاع الاقتصاد المصري في ظل الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية – أزمة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – والإصلاحات الكلية والهيكلية التي تنفذها مصر وخاصة في قطاع التعليم . واشارت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري – والعديد من الأسواق الناشئة – يواجه في ظل الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية تداعيات سلبية شديدة أدت إلى تفاقم الضغوط على حسابات المعاملات الخارجية وحساب المالية العامة . كما أشارت إلى أن الإنفاق على التعليم وكفاءته ونواتج التعلم لا يزال أقل مما هو مطلوب لتحقيق تنمية شاملة ، والحد من الفقر ، وتحسين العدالة الاجتماعية ، والنمو طويل الأجل (البنك الدولي ، 2022) .

3- الدراسات التي تناولت العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والتنمية في المجتمع المصري :

من الدراسات التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور **دراسة م. ك. ريحان ، وسالي أ. بوادي M.K. Rihan ، Sallay A. Bawady (2018) ، دراسة اقتصادية للتأثير الحالي والمستقبلي للتضخم على النمو الاقتصادي في مصر** ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع معدل النمو في الاقتصاد المصري ، وتحديد أنواع التضخم وطرق قياسه ، وقياس علاقات التفاعل بين كل من معدلات التضخم ومعدلات النمو في الاقتصاد المصري ، وتحديد العوامل التي تؤثر على معدلات التضخم والنمو في مصر . ولقد اشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يعاني من تراجع في المؤشرات الاقتصادية العامة ، وأهمها معدل النمو المحلي الإجمالي ، مقارنة بارتفاع التضخم والفقر والبطالة وانخفاض الإنتاج واستمرار العجز في الميزان التجاري، وعجز الموازنة العامة وهى مؤشرات سلبية للاقتصاد المصري . وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن معدل التضخم من أهم العوامل المؤثرة في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وله دلالة إحصائية سالبة خلال الفترة (2003-2014) ، وهذا ما تعكسه المؤشرات السلبية للاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة واستمرار العجز في الميزان التجاري ... الخ خلال الفترة المذكورة (Rihan & Bawady, 2018) .

ودراسة إيمان محمد عبد اللطيف (2020) ، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961 – 2018) ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي واتجاهاتها في مصر خلال الفترة (1961 – 2018). وقد تم استخدام كل من الأسلوب الاستنباطي في عرض الإطار النظري لظاهرة التضخم وآثاره على النمو الاقتصادي ، والأسلوب الاستقرائي " التحليل الكمي القياسي " من خلال اختيار النموذج القياسي المناسب لاختبار صحة الفروض البحثية . وقد أشارت نتائج الدراسة من واقع النموذج القياسي المستخدم إلى عدد من النتائج الهامة من بينها وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ، ووجود تأثير سلبي لمعدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة محل الدراسة . وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات منها ضرورة العمل على تقليل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي عند تجاوز معدلات التضخم المستويات الآمنة ، وكذلك ضرورة الاهتمام برفع معدلات الاستثمار لوجود علاقة طردية بين الاستثمار وزيادة المعروض من السلع والخدمات ، فضلاً عن ضرورة توجيه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للقطاعات والأنشطة ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي المرتفع من منظور التنمية المستدامة في الأجل الطويل (عبد اللطيف ،2020) .

ودراسة منال جابر مرسي محمد (2020) ، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر ، دراسة قياسية ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة

(1990- 2019) . وأشارت هذه الدراسة إلى أن الدين العام الخارجي يمثل مصدراً مهماً من مصادر التمويل ، فضلاً عن أنه مصدر مكمل أساسي لمصادر التمويل المحلية لدعم النمو والتنمية والاحتياجات الأخرى للدولة ، والدول النامية عادة ما تلجأ للاستدانة من الخارج على أن يتم دفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع فوائد متفق عليها بين الجهات المعنية . ورغم ذلك فإن هذا الدين إذا لم يستخدم في أنشطة إنتاجية مدرة للدخل سيترتب عليه انخفاض مقدرة الدولة على السداد والوفاء بتلك الالتزامات. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتزايد الدين الخارجي على كلاً من الناتج المحلي الإجمالي ، وإجمالي الصادرات ، والاحتياطي النقدي ، ومستوى التضخم في مصر خلال الفترة (1990 – 2019). وأن القروض الخارجية في معظمها من النوع الصعب ، الضار بالاقتصاد ، لأنها قصيرة ومتوسطة الأجل ومرتفعة التكلفة (محمد ،2020) .

ودراسة سحر عبود ، أسماء مليجي (2020) ، دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا ، هدفت هذه الدراسة إلي رصد وتحليل التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أزمة جائحة كورونا قد تؤدى إلي تداعيات تفوق في شدتها أي أزمات سابقة مرت بها مصر بل والعالم أجمع ، ومن أهمها الدخول في ركود اقتصادي عالمي ، وما يتبع ذلك من تراجع في معدل النمو العالمي ولكافة الأقاليم . وقد أكدت الدراسة على أن الأزمة الحالية ربما تكون بمثابة فرصة لإعادة الأولويات الخاصة بالإنفاق العام بشقيه التجاري والاستثماري ، وتوجيه الأولوية نحو قطاعات الصحة والتعليم والابتكار والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتبارهم أهم محفزات النمو في الأجل الطويل (عبود ، ومليجي ، 2020) .

ودراسة هند مرسي محمد على (2021) ، سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم انعكاسات سياسات تخفيض قيمة الجنيه المصري ، التي أتبعتها الحكومة المصرية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي ، على نسبة الفقر وعدالة توزيع الدخل في مصر خلال الفترة من 1999 – 2019 ، وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل القياسي لتحقيق هدف الدراسة . وخلصت هذه الدراسة إلى أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أدى إلى زيادات متتالية في أسعار السلع الأساسية ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم ، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل بانخفاض دخولهم الحقيقية ، مما فاقم من ظاهرة الفقر في مصر (على ، 2021) .

ومن الدراسات الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور **دراسة أنسيمون تقلا Anasimon Takla (2021) ، تأثير قرض صندوق النقد الدولي 2016-2019 على التنمية في مصر،** حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير قرض صندوق النقد الدولي الذي قدمه للحكومة المصرية لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي 2016 – 2019. وأشارت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الهدف الأساسي لصندوق النقد الدولي هو تحفيز النمو ومحاولة تمكين الدول لتحقيق التنمية . ومع ذلك ، فإنه بسبب نقاط الضعف في نظامه مع الشروط التي يتم تقديمها كحلول شاملة لمشاكل فريدة بالإضافة إلى شروط مساومة غير متكافئة ، يمكن لصندوق النقد الدولي أن يفاقم الوضع في الدول التي تعاني بالفعل من الأزمات. وأن مصر لجئت لصندوق النقد الدولي للحصول على قرض من الصندوق بعد سنوات من الاضطرابات التي أعقبت الربيع العربي (ثورة 25 يناير 2011) ، حيث وجدت مصر نفسها في وضع صعب . وتم الاتفاق مع صندوق النقد على برنامج للإصلاح الاقتصادي يغطي الفترة 2016 - 2019 ، تعهدت فيه الحكومة المصرية على إلى إدخال إصلاحات رئيسة بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على القروض منه. وخلصت الدراسة إلى أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها الحكومة المصرية – ومن أهمها تعويم العملة وانخفاض الدعم – أضافة مزيداً من الضغوط على السكان ذوي الدخل المتوسط والمنخفض على الرغم من وعود الصندوق بتيسير التعديلات لإضعاف حجم الصدمة للتدابير مثل تعويم العملة وانخفاض الدعم ، وهو ما فاقم من ظاهرة الفقر في مصر(Takla , 2021) .

ودراسة سهير أبو العينين " باحث رئيس " (2022) ، إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ملامح التنمية في مصر في ظل الأزمات . واشارت الدراسة إلى أن مصر منذ بداية القرن الحادي عشر انعكس عليها بعض الأزمات العالمية بالإضافة إلى بعض الأزمات المحلية وذلك بدءاً منذ الأزمة المالية العالمية 2008 / 2009 مروراً بالأحداث السياسية في عام 2011 ، وأزمة سد النهضة حتى أزمة جائحة كورونا – 19 في عام 2020 . وخلصت هذه الدراسة إلى أنه بمراجعة الدروس المستفادة من تجارب الدول الأسيوية التي استطاعت الصمود في الأزمة المالية العالمية كانت تتسم بمؤشرات قوية للاقتصاد الكلي ، وأكسبتها قوة في مواجهة الأزمة. ومن أهم هذه المؤشرات : معدل الادخار ، ونسبة كل من عجز الموازنة العامة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وحجم الاحتياطيات الدولية . فمقارنة هذه المؤشرات في مصر وبعض الدول الأسيوية الصاعدة ، يلاحظ انخفاض ملحوظ في حجم الادخار المحلي الإجمالي في مصر (13%) في أفضل حالاته 2010 /2011 في حين لا يقل عن (25%) في الدول الأسيوية الصاعدة ويرتفع إلى أكثر من (50%) – فقد بلغ معدل الادخار المحلي في مصر (9%) في عام 2019 في حين بلغ في الهند (28%) وسنغافورة (54%) – (أبو العينين ، 2022) .

ودراسة سحر عبود (2023) ، الإنفاق الصحي في مصر وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات ، هدفت هذه الدراسة إلى تتبع اتجاهات الإنفاق الصحي في مصر خلال الفترة (2016/2015 – 2021/2020) من حيث قيمته ومصادر تمويله ، وتقييم الإنفاق الصحي باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعكس الكفاية والكفاءة والعدالة مع مقارنته بمثيله في الدول ذات المستويات التنموية المتقاربة . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الصحي في مصر يواجه العديد من التحديات التي تؤثر سلبياً على جاهزية النظام الصحي وقدرته على مواجهة الأزمات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . ومن أبرز هذه التحديات تفتت الإنفاق الصحي في مصر ما بين عام متواضع وانفاق مباشر ضخم مما يصعب حوكمة هذا الإنفاق وتعظيم الاستفادة منه، وتقادم المؤشرات الصحية والافتقار للمؤشرات التي تعكس جودة الخدمات الصحية المتقدمة وغيرها (عبود ، 2023).

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة الدراسة يمكن استخلاص عدد من القضايا والمؤشرات التي تشكل منطلقاً للدراسة الحالية :

- تتميز الأزمات عادة بحدوثها بشكل مفاجئ ، وشمولها العديد من الجهات الفاعلة المختلفة ، والحاجة إلى اتخاذ قرارات في ظل ضغوط زمنية شديدة وظروف من عدم التأكد ، مع إثارة انتباه العامة ووسائل الإعلام ونشر الأخبار والشائعات .

- تتعدد أسباب الأزمات فقد تكون داخلية أو خارجية ، طبيعية أو متعمدة . وهناك العديد من الآثار السلبية التي تسببها الأنواع المختلفة من الأزمات ، وعلى الرغم من تعدد الآثار السلبية للأزمات فإنها تؤدى مباشرة إلى تراجع النمو الاقتصادي .

- إن سوء الإدارة الاقتصادية من أهم العوامل التي ساعدت على اندلاع ثورة 25 يناير 2011 ، فرغم الانفتاح التدريجي للاقتصاد على قوى العولمة منذ التسعينات من القرن الماضي محققاً بذلك معدلات نمو مرتفعة نسبياً ، إلا أن ثمار هذا النمو لم تستفد منها فئات المجتمع بصورة عادلة ، مما أدى إلى هبوط ملايين من المواطنين دون خط الفقر .

- إن الاقتصاد المصري يعاني من تراجع في المؤشرات التنموية العامة – في ظل أزمتي جائحة كورونا، والروسية / الأوكرانية – وأهمها معدل النمو المحلي الإجمالي ، مقارنة بارتفاع معدلات التضخم والفقر والبطالة وانخفاض الإنتاج واستمرار العجز في الميزان التجاري، وعجز الموازنة العامة ، وتنعكس هذه المؤشرات على

عملية التنمية الشاملة " معيشة المواطن المصري بشكل مباشر". وتعود هذه الأمراض السلبية لمرض رئيس ، وهو ضعف الأداء الإنتاجي للاقتصاد المصري ، وضعف القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسة ، على الرغم من كبر حجم الاقتصاد المصري ، وخاصة من حيث عدد السكان ، واتساع الأسواق .

- إن أجندة إصلاح الاقتصاد القومي يجب أن تتضمن أولويات محددة من أهمها إصلاح المالية ، وزيادة استقلال السياسة النقدية ، وتشجيع النشاط الخاص ، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومعالجة التشوهات الهيكلية في سوق العمل وإصلاح المؤسسات وتحسين بيئة الأعمال وإصلاح نظام التعليم ، وذلك بهدف تحقيق نمو شامل يخلق فرص العمل ويزيد من العدالة الاجتماعية .

- من الضروري إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة لرفع مستوي الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية كالحبوب والزيوت والاهتمام بوضع سياسة واضحة للحماية الاجتماعية وعدم الاقتصار على طرح مبادرات ، وإعادة النظر في وضع قيود مؤقته على حساب رأس المال الخارجي ، ودراسة إمكانية ربط الجنيه بسلة من عملات شركاء التجارة الرئيسين .

- إن الأزمة الحالية للاقتصاد المصري – في ظل جائحة كورونا والحرب الروسية / الأوكرانية – ربما تكون بمثابة فرصة لإعادة الأولويات الخاصة بالإنفاق العام بشقيه التجاري والاستثماري ، وتوجيه الأولوية نحو قطاعات الصحة والتعليم والابتكار والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتبارهم من أهم محفزات النمو في الأجل الطويل.

- بمراجعة الدروس المستفادة من تجارب الدول الأسيوية التي استطاعت الصمود في الأزمة المالية العالمية يلاحظ ان هذه الدول كانت تتسم بمؤشرات قوية للاقتصاد الكلي ، أكسبتها قوة في مواجهة الأزمة. ومن أهم هذه المؤشرات : معدل الادخار ، ونسبة كل من عجز الموازنة العامة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وحجم الاحتياطيات الدولية.

خامساً : منهجية البحث :

أ- المنهج المستخدم :

استعانت الدراسة بالأسلوب الوصفي التحليلي – والذي يعد من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه – لدراسة وتحليل رؤية عينة من بعض الشرائح الاجتماعية حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة. وفي إطار استخدام هذا الأسلوب المنهجي تم القيام بمقابلات متعمقة مع بعض الشرائح الاجتماعية من أجل جمع أكبر قدر من البيانات عن العوامل والمتغيرات المرتبطة بأزمات الاقتصاد القومي وانعكاساتها على التنمية الشاملة من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج .

ب- أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في بياناتها على مصدرين أساسيين هما:

1- البيانات الجاهزة :

وهى عبارة عن مصادر ثانوية تمثلت في الآتي : نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة ، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان الغرض من استخدام البيانات الجاهزة هو الخروج بمؤشرات تساعد في التحقق من الفرضيات التي انطلق منها البحث .

2- دليل المقابلة :

تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من بعض الشرائح الاجتماعية ، لمعرفة رؤيتهم حول قضايا الدراسة. وقد كان الغرض من تطبيق دليل المقابلة هو المزاوجة بين التحليل الكمي الذي تقدمه البيانات الجاهزة ، وبين

التحليل الكيفي الذي تقدمه المقابلات مع أفراد العينة. ويأتي ذلك في إطار مبدأ التعدد المنهجي ومحاولة التوصل إلى نتائج ذات مصداقية أعلى ، خاصة وأن المنهج الكمي لا يصلح أن يكون منهجاً متكاملاً في فهم الواقع وتفسيره بسبب عدم استيعابه لكل الحقائق الاجتماعية (انظر : امزيان ، 1981، ص ص77-78) .

ج - مجالات الدراسة :

1- المجال المكاني :

تمثل المجال المكاني في هذه الدراسة في مصر بوصفها إطاراً مكانياً بنطاقه الأوسع ، وفي نطاقه الأضيق تمثل في اختيار مدينتي المنصورة وطنطا ، باعتبارهما من أهم المدن المتوسطة في محافظات وجه بحري ، والتي تحتوى على شرائح طبقية مختلفة تمثل المجتمع المصري بصفة عامة.

2- المجال البشرى :

تمثل في أهالي مدينتي المنصورة وطنطا .

- نوع العينة :

تم اختيار عينة عمدية بالحصة من بعض أرباب الأسر بمدينتي المنصورة وطنطا ، وتم اللجوء إلى أسلوب العينة العمدية نظراً لأن الدراسة تحتاج إلى بيانات ومعلومات لا تتوافر إلا لدى أفراد لديهم قدر معين من المستوى العلمي والثقافي ، وهو ما يتوافر في بعض الشرائح الاجتماعية التي يحمل أفرادها مؤهلات جامعية كحد أدنى .

- كيفية اختيار العينة :

بلغ إجمالي عدد أفراد العينة (30) مفردة تم اختيارهم من بعض المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينتي المنصورة وطنطا بواقع (15) مفردة من مدينة المنصورة و(15) مفردة من مدينة طنطا ، حسب الرغبة في المشاركة في البحث . وقد راعى الباحثان في اختيار العينة أن تمثل المفردات المختارة الشرائح الاجتماعية المختلفة من حيث المستوى التعليمي والاقتصادي ولاسيما الطبقة المتوسطة .

3- المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية شهرين متواصلين منذ بداية فبراير 2023 وحتى نهاية مارس 2023 .

سادساً : الدراسة التطبيقية :

سنتناول نتائج الدراسة التطبيقية من خلال المحورين التاليين :

1- أزمات الاقتصاد القومي وانعكاساتها على التنمية الشاملة في مصر : قراءة سوسيولوجية تحليلية " نتائج تحليل البيانات الجاهزة ".

2- نتائج تحليل دليل المقابلة .

المحور الأول: أزمات الاقتصاد القومي وانعكاساتها على التنمية الشاملة في مصر : قراءة سوسيولوجية تحليلية " نتائج تحليل البيانات الجاهزة ":

يهدف هذا الجزء إلى دراسة وتحليل العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة في المجتمع المصري – من المنظور السوسيولوجي الشامل – وذلك بالتطبيق على الحالة المصرية كنموذج ومحاولة الكشف عن أسباب عدم نجاح محاولات إصلاح الاقتصاد القومي في تحقيق نمو شامل ومستدام للاقتصاد القومي وتنمية حقيقية للمجتمع المصري .

1- أزمات الاقتصاد المصري والتنمية الشاملة : خلفية تاريخية :

على الرغم من تعدد السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات المصرية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى قيام ثورة 25 يناير 2011 ، ظل الاقتصاد المصري يعاني من العديد من الأزمات الهيكلية وهو ما انعكس على عملية التنمية في المجتمع المصري . ففي محاولة من جانب القيادة السياسية للتغلب على المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري ، اتجهت نحو الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي (Abd El–Hai , Open – Door Policy, 1993 ,p. 9).

وقد جاء هذا انطلاقاً من تشخصيها لمشاكل الاقتصاد المصري. فهي ترى أن عبء الإنفاق العسكري قد هبط بمعدل نمو الدخل في مصر من (6.7%) سنوياً خلال الفترة (1956 – 1965) إلى اقل من (5%) سنوياً بعد ذلك. وهى تقرر أن استعادة المعدل القديم للنمو يجعلنا في أمس الحاجة إلى موارد خارجية. ومن هنا كانت الدعوة للانفتاح الاقتصادي ، وهى دعوة مبنية على تقدير لاحتياجات الاقتصاد المصري من ناحية والفرص المتاحة من ناحية أخرى (عبد الخالق ، 1982 ،ص 27 – 28) .

وتقوم هذه السياسة على إعطاء الدور الرئيس في عملية التنمية للقطاع الخاص وذلك بمنحه العديد من الامتيازات في كافة الانشطة ، وانسحاب الدولة تدريجياً من قطاع الانتاج ودعم السلع والخدمات وإطلاق العنان للقطاع الخاص في كافة المجالات تقريباً ، وخاصة المجالات الحيوية كالتعليم والصحة والإسكان. وتبنها نظام مبارك تحت مسمى سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ، وهو ما انعكس بالسلب على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري .

جدول رقم (1)

تطور المعدل الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1975 – 2010

العام	المعدل
1975 -1980	%9.4
1980 – 1990	%5.4
1990 -2001	%4.5
2001 – 2004	%3.6
2005	%4.5
2006	%6.8
2007	%7.1
2008	%7.2
2009	%4.7
2010	%5.1

المصدر :

- السنوات :1975 – 2004 : من العيسوي ، إبراهيم. (2005). نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملائمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه . في أحمد رضا العدل " تحرير". علم الاقتصاد والتنمية العربية ، أعمال المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة 28 – 30 مايو 2005. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة . ص 94.

- Years 2005-2008 from : International Monetary Fund (2010) . World economic and Financial Surveys , World economic outlook April 2010 , Rebalancing Growth . Washington . p . 160.
- Years 2009-2010 from : International Monetary Fund . (2015) . World Economic Outlook, Adjusting to Lower Commodity Prices . Washington . p.173 .

فلم تفلح هذه السياسات التنموية – على الرغم من تكلفتها الاجتماعية العالية التي تحملتها شرائح عريضة وكثيرة في المجتمع المصري – في إصلاح الاقتصاد القومي وجعله قادر على تحقيق نمو شامل مستدام ، كما لم تحقق تنمية حقيقية للمجتمع المصري . وفي هذا الإطار خلصت دراسة من إعداد " صبري محمد فريد أحمد الصحن " أن جهود التنمية في مصر خلال الخمس عقود الأخيرة لم تسفر إلا عن تحقيق معدلات نمو ترتفع وتنخفض من فترة لأخرى ومن عام لآخر (انظر جدول رقم 1) . وتراجع مستمر في مستويات معيشة المواطنين وما يقدم لهم من خدمات اجتماعية . وتراجع شبه مستمر في معظم مجالات التعامل مع العالم الخارجي . وفي مكانة مصر على المستويين الإقليمي والعالمي . وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى الاعتماد على آليات سوق غير منضبطة يتحكم فيها علاقات غير شرعية بين المال والسلطة ، وعدم امتلاك رؤية تنموية متكاملة لإحداث التنمية بمفهومها الشامل (الصحن ، 2014).

وبالرغم مما كانت تحققه مصر من معدلات نمو مرتفعة نسبياً قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 (انظر جدول رقم 1) إلا أن توزيع ثمار هذا النمو لم يتحقق بشكل عادل ، وكان هناك تراجع في مستويات المعيشة وشعور سائد لدى العديد من المصريين بعدم الرضا وبأنهم محاصرون في الطبقة المتوسطة الدنيا ينذر الوقوع في براثن الفقر ، بل وكانوا يدركون أن قلة من الأغنياء هى المستفيدة من النمو، بينما لا تزال غالبية السكان تعاني من الفقر (عمارة ، والبحيري ، 2018 ، ص 19) .

وقد نتج عن ذلك تفاقم الفجوة الطبقية ، وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المصريين ، وتردى مستوى ونزاهة الممارسات السياسية . وهو ما فجر غضب الشعب ووحد معظم فئاته خلف وقفة احتجاجية في 25 يناير 2011 ، تحولت بإصرار وتوحد الشعب إلى ثورة أطاحت برأس ورموز النظام الحاكم (الصحن ، 2014) .

ففي 11 فبراير 2011 تم اجبار الرئيس محمد حسني مبارك على التنحي وترك مقاليد البلاد في يد القوات المسلحة برئاسة محمد حسين طنطاوي حتي يونيو 2012 ، وهو نفس التاريخ الذي تولي فيه الرئيس محمد مرسي رئاسة البلاد . إلا أن الأوضاع لم تستقر نتيجة محاولة الأخير الاستئثار بالسلطة وتركيزها في يد حزبه وجماعته، وتردي الأحوال الاقتصادية والصراع ما بينه وبين مؤسسات الدولة ، مما دفع الشعب في النهاية من الخروج عليه في يونيو 2013 ، وهو ما عرف بالموجه الثانية لثورة 25 يناير " ثورة 30يونيو " . وتولى الأمور رئيس مؤقت هو عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا لمدة عام ، وفي يونيو 2014 تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة البلاد بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية (عبد القادر ، 2022، ص 356) .

2- أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة :

لقد بدأت الحكومة المصرية بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 العمل على مسارين متوازيين، تمثل المسار الأول في القضاء على الارهاب وإعادة إرساء أركان الدولة المصرية وتقويتها . أما المسار الثاني وهو مسار التنمية ، فكان الانطلاق وبقوة في مسيرة التنمية بكل جوانبها ، مع التركيز بصفة خاصة

على تدشين عدد من المشروعات القومية الكبرى . وبصفة عامة اتسمت استراتيجية التنمية بمجموعة من السمات من أهمها التوازن والشمول في الأنشطة الاقتصادية ، مع نصيب كبير لأنشطة الطاقة والنقل والإسكان الاجتماعي والزراعة ، وبدرجة أقل الصناعة . وشكل البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمشروعات القومية الكبرى أساس التنمية في هذه الفترة ، كما شكلت استراتيجية التنمية المستدامة 2030 رؤية الدولة في التطلع إلى المستقبل (أبو العينين ، 2021 ، ص 83) .

1- أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة خلال الفترة ما بعد ثورة 25 يناير وحتى عام 2019 .

2- أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة خلال الفترة 2020 وحتى الآن (2023).

1- أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة خلال الفترة ما بعد ثورة 25 يناير وحتى عام 2019 :

عقب قيام ثورة 25 يناير 2011 والإطاحة بنظام مبارك عاني الاقتصاد القومي المصري من أزمة اقتصادية حادة لأسباب يمكن ايجازها كما يشير " فخرى الفقي " استمرار التشوهات الهيكلية التي تمسك بتلابيب الاقتصاد القومي فضلا عن تراجع حصيلة مصر من النقد الأجنبي خاصة خلال العام المالي 2016/2015 . فقد انخفض معدل النمو المتحقق إلى نحو (3.5%) عما كان مستهدفاً (4.5%) بسبب تعطل نحو (10%) من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المصري نتيجة نقص النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج وقع الغيار مما أدى إلى تعثر وتوقف العديد من المصانع والشركات في كافة القطاعات الإنتاجية . فلقد ساهم ضعف قدرة الاقتصاد على النمو وعرض مزيد من السلع والخدمات في مواجهة الزيادة المطردة لمعدلات السيولة المرتفعة في ارتفاع معدلات التضخم (الفقي ، 2016 ، ص 5) .

جدول رقم (2)

بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة 2010/2009 – 2015/2014 (%)

المؤشر	2010/2009	2011/2010	2015/2014
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بسعر السوق	%5.1	%1.8	%4.2
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	%2.8	%0.6-	%1.6
نسبة الاستثمار المحلي للناتج المحلي الاجمالي	%19.5	%17.1	%14.4
الرقم القياسي لاسعار المستهلكين " التضخم "	%11.7	%11	%10.9
العجز الكلي	%8.1	%9.8	%11.5
إجمالي الدين المحلي للناتج المحلي الاجمالي	%63.8	%68	%81.5
إجمالي الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي	%15.9	%15.2	%15
صافي الاحتياطات الدولية	%35.2	%26.6	%20.1

المصدر : الجعفراوي، ابتسام. (2016). الاقتصاد المصري في مرحلة تحول .. نظرة عامة . في نسرين البغدادي "إشراف عام" ، ابتسام الجعفراوي " إشراف وتحرير " . مجلد الاقتصادي ، المسح القومي الشامل للمجتمع المصري ، المرحلة الثالثة . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة . ص 10.

ولقد انعكست الأزمة الاقتصادية للاقتصاد القومي على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج القومي وتزايد عجز الموازنة العامة وإلى زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي . فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي من نحو (5.1%) في عام 2010/2009 إلى نحو (4.2%) في عام 2014 /2015 ، وارتفع العجز الكلي للموازنة من نحو (8.1%) في عام 2010/2009 إلى نحو (11.5%) في عام 2015/2014 ، وارتفع الدين العام المحلي للناتج المحلي الإجمالي من نحو (63.8%) عام 2009 /2010 إلى نحو (81.5%) في عام 2014 /2015 ، وانخفض الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي من نحو (15.9%) في عام 2009 /2010 إلى نحو (15%) في عام 2015/2014 . وانخفاض معدل الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي ربما يرجع إلى المنح والمساعدات المقدمة لمصر من بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والامارات في أعقاب ثورتي يناير 2011 و30 يونيو 2013(انظر جدول رقم 2).

ونتج عن ذلك عدداً من الآثار الاجتماعية السلبية ، فقد ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر القومي من حوالي (25.2%) عام 2010 /2011 إلى حوالي (27.8%) عام 2015 ، حيث يقيس خط الفقر القومي تكلفة

السلع والخدمات الرئيسة للفرد / الأسرة من طعام ومسكن وملبس ومواصلات وتعليم وصحة وبلغ (482.3) جنيه للفرد شهرياً خلال عام 2015 ، فيما يعتبر خط الفقر المدقع مقياس المكون الغذائي فقط في خط الفقر وقد بلغ (322) جنيه للفرد شهرياً وارتفعت نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر المدقع من حوالي (4.8%) عام 2011/2010 إلى حوالي (5.3%) عام 2015 . وقد سجل معامل جيني لقياس عدم المساواة في توزيع الثروة ارتفاعاً من حوالي (29.8%) خلال عام 2012 إلى حوالي (31.8%) خلال عام 2015 مما يشير إلى زيادة نسبة عدم المساواة في توزيع الدخول (موسى، 2019 ، ص 21) .

جدول رقم (3)
معدل البطالة العام في مصر خلال الفترة 2010-2015

السنة	المعدل
2010	%9.0
2011	%12.0
2012	%12.7
2013	%13.2
2014	%13.0
2015	%12.5

Source : United Nations . (2017) . World Economic Situation and Prospects 2017 . New York.p.176.

أما فيما يتعلق بظاهرة البطالة ، فقد تفاقمت ظاهرة البطالة في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير في المجتمع المصري – بسبب مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدل نمو السكان – فقد ارتفع معدل البطالة من نحو (9%) في عام 2010 ، ليبلغ نحو (12.5%) في عام 2015 . (أنظر جدول رقم3).

وكمحاولة لعلاج الأزمات التنموية والاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي لجأت الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولي من أجل دعم الاقتصاد المصري ببرنامج إصلاحي ، حيث بدأت الحكومة المصرية في النصف الثاني من العام 2016 في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يمتد من عام 2016 وحتى عام 2019 ، ويسهم فيه صندوق النقد بقرض للحكومة المصرية بقيمة (12) مليار دولاراً . ويتضمن برنامج الإصلاح بنوداً لإعادة هيكلة سوق الصرف الأجنبي ، السياسات النقدية بشكل عام ، والسياسات المالية ، وبيئة الأعمال ، والاستثمار ، وذلك بغرض إزالة التشوهات في الأسواق المحلية ، وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الكلية للاقتصاد ، وتحفيز القطاع الخاص على وجه التحديد ، ودفع النمو والتشغيل (سليمان ، 2018 ، ص 16) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل نجح برنامج الإصلاح هذا في تحقيق المأمول منه ، وما هو انعكاس نتائجه على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري ؟ وفي هذا الإطار تشير " عالية المهدي " إنه للحكم على الأداء التنموي – الاقتصادي – لأي دولة يتم الاعتماد على عدة مؤشرات حاكمة في توصيف ملامح الأداء وفي مقدمتها معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل البطالة وعجز الموازنة العامة وحجم الدين العام المحلي والخارجي (المهدي ، 2018 ، ص 43- 44) .

جدول رقم (4)
بعض المؤشرات التنموية لأداء الاقتصاد المصري
خلال الفترة 2016/2015- 2018 / 2019

البيان	2016	2017	2018	2019
معدل النمو الحقيقي للناتج المجلي الاجمالي	%4.3	%4.1	%5.3	%5.6
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين " مؤشر التضخم "	%10.2	%23.5	%20.9	%13.9
العجز الكلي للموازنة العامة بالمليار جنيه	2016-2015	-2016 2017	-2017 2018	2018 – 2019
	339.5	379.5	432.7	430.0

نسبة العجز الكلي للموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي	2016-2015	-2016 2017	- 2017 2018	-2018 2019
	%12.3	%10.9	%9.8	%8.2
الدين العام المحلي بالمليار جنيه	يونيو 2016	يونيو 2017	يونيو 2018	يونيو 2019
	2619.6	3160.9	3696.4	4282.1
نسبة الدين العام المحلي من الناتج المحلي الإجمالي	يونيو 2016	يونيو 2017	يونيو 2018	يونيو 2019
	%96.7	%91.1	% 83.3	%80.5
الدين العام الخارجي بالمليار دولار	يونيو 2016	يونيو 2017	يونيو 2018	يونيو 2019
	55.8	79.0	92.6	108.7

Source : Real GDP and Consumer Prices from : International Monetary Fund .(2021) . World Economic Outlook , Recovery During a Pandemic Health Concerns, Supply Disruptions , and Price Pressures . Washington . p.116 - 121 .

- عجز الموازنة العامة والدين العام المحلي والخارجي من البنك المركزي المصري . التقرير السنوي أعوام 2015 - 2016 ، 2016 - 2017 ، 2017 – 2018 ، 2018 – 2019 . القاهرة .

ففيما يتعلق بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي فيكشف الجدول رقم (4) أن معدل نمو الناتج انخفض من نحو حوالي (4.3%) في عام 2016 إلى نحو (4.1%) في عام 2017 ثم ارتفع ليصل إلى نحو (5.3%) في عام 2018 ، ويواصل الارتفاع ليبلغ نحو (5.6%) في عام 2019 .ويكشف هذا المعدل أنه من النوع المتوسط ، ولكن اذا تم مقارنة هذا المعدل بمعدل التضخم خلال نفس الفترة يكشف مدى الفجوة الكبيرة بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم . فمعدل التضخم ارتفع من نحو (10.2%) في عام 2016 إلى نحو (23.5%) في عام 2017 بما يماثل نحو حوالي ستة أضعاف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من اتجاه معدل التضخم في الانخفاض ليبلغ نحو (20.9%، 13.9%) في عامي 2018 ، 2019 على الترتيب إلا أن الفجوة بينه وبين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لاتزال مرتفعة نسبياً فقد بلغ معدل التضخم نحو أكثر من ضعفين ((2.48) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 (انظر جدول رقم (4) .

وهو ما انعكس بالسلب على الموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي الداخلي والخارجي فقد ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة من نحو (339.5) مليار جنيه في عام 2015 /2016 إلى نحو (430) مليار جنيه وهو ما أدى إلى تفاقم كلا من الدين العام المحلي حيث ارتفع من نحو (2619.6) مليار جنيه في يونيو 2016 إلى نحو (4282.1) مليار جنيه في يونيو 2019 أي أن الدين العام الداخلي تزايد بنسبة (163.50%) خلال

الفترة المذكورة . أما الدين العام الخارجي فقد تزايد هو الأخر من نحو (55.8) مليار دولار في يونيو عام 2016 إلى نحو (108.7) مليار دولار في عام 2019 أي أن الدين العام الخارجي قد تزايد بنسبة (194.8%) خلال الفترة المذكورة (انظر جدول رقم 4) .

وترتب على ذلك آثار اجتماعية سلبية عديدة فقد اجتاح المجتمع المصري كما تشير " مي قابيل " موجة غلاء طاحنة ، ووصل معدل زيادة أسعار المستهلكين (التضخم) لمستويات قياسية وسجل نحو (30.7%) في المتوسط خلال عام 2017 وهو العام التالي لتعويم الجنيه ، ثم اتجه المعدل للتراجع خلال عام 2018 (قابيل ، 2019 ، ص 128) .

وفي هذا الإطار يشير " حسين سليمان " إلى أن برنامج إصلاح الاقتصاد القومي يحمل من خلال تأثيره المباشر على عدد من المؤشرات الكلية نتائج اجتماعية قد تهدد الشرائح الفقيرة والهشة في توزيع الدخل في المجتمع المصري . ويأتي على رأس التغيرات الكلية الناتجة من برنامج إصلاح الاقتصاد القومي الارتفاع الحاد للتضخم المشار إليه ، والذي يحمل نتائج اجتماعية مباشرة بسبب التفاوت في تأثيره علي شرائح الدخل المختلفة . فمع ارتفاع التضخم نتيجة تحرير سوق الصرف الأجنبي في نوفمبر 2016 ، بالإضافة لإجراءات الإصلاح المالي ، ستتعرض القوة الشرائية ، أو الدخل الحقيقي ، للشرائح الأفقر إلى تراجع يفوق ما سيلحق بالشرائح الأعلى دخلاً . فالشرائح الأكثر ثراءً عادة ما تملك دخلا مرتبطاً بالتضخم كمدخرات بنكية أو سندات بفائدة متغيرة ، وبالتالي يقل تأثرها مقارنة بالشرائح الأقل ثراءً ، أصحاب الدخول الثابتة في الأغلب (سليمان ، 2018، ص 88). والذين يفتقدون ما يعينهم على مواجهة موجة الغلاء الناجمة عن التضخم .

وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة عن ارتفاع نسبة الواقعين تحت خط الفقر من (27.8%) من اجمالي السكان في عام 2015 إلى (32.5%) من اجمالي السكان في عام 2017 / 2018 ، في استمرار لاتجاه مطرد لزيادة معدلات الفقر والتي كانت نسبتها (16.7%) من السكان في مطلع الألفية الثانية ، بحسب البيانات التي يقدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (قابيل ،2019 ، ص 126) .

وفي هذا الصدد خلصت دراسة من إعداد " أنسيمون تقلا Anasimon Takla " ، تأثير قرض صندوق النقد الدولي 2016-2019 على التنمية في مصر (2021) ، إلى أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها الحكومة المصرية – ومن أهمها تعويم العملة وانخفاض الدعم – أضافة مزيداً من الضغوط على السكان ذوي الدخل المتوسط والمنخفض على الرغم من وعود الصندوق بتيسير التعديلات لإضعاف حجم الصدمة للتدابير مثل تعويم العملة وانخفاض الدعم ، وهو ما فاقم من ظاهرة الفقر في مصر(Takla , 2021) .

ومن ناحية أخرى يعد التعليم والصحة حقين من الحقوق الأساسية للمواطن وضرورتين من ضرورات التنمية، وفي هذا الإطار نص الدستور المصري المعدل في عام 2014 على تخصيص (3%) من الناتج القومي الإجمالي للصحة و(4%) للتعليم، و(2%) للتعليم الجامعي، و(1%) للبحث العلمي (الدستور المصري المعدل 2014، https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar) .

وعلى الرغم من ذلك فإن وزارة المالية خصصت في مشروع موازنة الدولة للسنة المالية 2018 – 2019 نحو (61.8) مليار جنيه كموازنة لقطاع الصحة ضمن مشروع الموازنة العامة للدولة بزيادة نحو (7) مليار جنيه عن موازنة عام 2017 – 2018 ، موزعة وظيفياً بنحو (31.6) مليار جنيه للأجور وتعويضات العاملين ، و(12.4) مليار جنيه لشراء السلع والخدمات ، و(120) مليون جنيه كفوائد (5.22) مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية و(1.24) مليار جنيه كمصروفات أخرى ، و(11.15) مليار جنيه للاستثمارات . والملاحظ " كما تشير " أسماء الخولي" أن مجمل الانفاق الحكومي على قطاعات الصحة – الذي من شأنه ينعكس بشكل

مباشر على الخدمات الصحية المقدمة للمواطن – لا يتعدى فعلياً نسبة (1.7%) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي (2018 -2019) وهي نسبة أقل من نسبة الاستحقاق البالغ (3%) والتي تضمنها الدستور المصري الصادر عام 2014 ، وذلك في المادة رقم (18) التي نصت على " التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن (3%) من الناتج الإجمالي للصحة " (الخولي ، 2018 ، ص 11 – 12) .

وفي هذا الإطار تشير" سلمي حسين " أن عدم التزام الحكومة بتخصيص النسبة المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم المنصوص عليها في الدستور - بسبب خطة التقشف التي اتبعتها الحكومة المصرية في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي- وهكذا وصل العجز في الموارد المطلوبة لتغطية هذا الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم (207.4) مليار جنيه (68 مليار للصحة و 139.4 للتعليم) ، في حين بلغ الإنفاق على الفوائد أكثر من (330) مليار جنيه في العام المالي 2018 – 2019 وهو تقريباً ضعف المبلغ المخصص للفوائد في عام 2014 – 2015 ،أي أن زيادة الفائدة على الدين العام أكلت الموارد التي كان من الممكن توجيهها إلى تحسين نوعية التعليم والصحة (حسين ، 2018 ، ص 36).

جدول رقم (5)
تطور معدل البطالة في مصر
خلال الفترة 2015/2016- 2018 / 2019

السنة	النسبة
2016 – 2015	% 12.5
2017- 2016	% 12.1
2018 -2017	% 9.9
2019 -2018	% 7.5

المصدر : البنك المركزي المصري . التقرير السنوي ، أعوام 2015 - 2016 ، 2016 - 2017 ، 2017 – 2018 ، 2018 – 2019 . القاهرة .

وعلى الرغم من أن معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من النوع المتوسط خلال الفترة 2016- 2019 ، إلا أن ظاهرة البطالة شهدت تحسناً – طبقاً للبيانات الرسمية – ، خلال الفترة 2015/2016 – 2018 / 2019 حيث انخفض معدل البطالة من نحو (12.5%) في عام 2015 – 2016 إلى نحو (7.5%) في عام 2018- 2019 ، (انظر جدول رقم 5). وهذا الانخفاض في معدلات البطالة على الرغم من أن معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من النوع المتوسط وزيادة عدد الداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي الجامعات والمعاهد والتعليم الفني ، قد يرجع ذلك إلى إجراءات التقشف الحكومية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، واتجاه الدولة لعدم تعيين موظفين وعمال محل من ينحال إلى التقاعد قي معظم المؤسسات الحكومية .

وما سبق يوضح أنه برغم المشروعات القومية التي تبنتها الحكومة المصرية بداية من عام 2014 ومحاولة اصلاح الاقتصاد القومي من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج للإصلاح الاقتصادي يغطي الفترة 2016 – 2019. إلا أن مؤشرات التنمية لأداء الاقتصاد المصري تعكس تحسن محدود حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي نحو (4.8%) في المتوسط خلال الفترة 2016 – 2019 ، وقد جاء هذا النمو المحدود للناتج القومي على حساب تفاقم كل من عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم كل من الدين العام المحلي والخارجي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بنحو غير مسبوق بسبب الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في

اطار برنامج إصلاح الاقتصاد القومي والتي من أهمها تعويم سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية ورفع اسعار الطاقة – تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي – وترتب على ذلك آثار اجتماعية سلبية عديدة فقد اجتاح المجتمع المصري موجة غلاء طاحنة ، ووصل معدل زيادة أسعار المستهلكين (التضخم) لمستويات قياسية وسجل نحو (30.7%) في المتوسط خلال عام 2017 وهو العام التالي التالي لتعويم الجنيه .

ولقد انعكست آثارها على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري الأمر الذي فاقم من ظاهرة الفقر وتردى احوال قطاع كبير من أفراد المجتمع المصري. وذلك لأن السياسات التنموية التي تم تنفيذها في إطار برامج إصلاح الاقتصاد القومي ركزت بالأساس على المجالين النقدي والمالي فقط في عملية التنمية ولم تعالج المشاكل الهيكلية للاقتصاد القومي، كما لم تحظى الجوانب الأخرى من عملية التنمية بنفس القدر من الاهتمام – ولاسيما الجانب الاجتماعي – مما أدى إلى عدم نجاحها في تطوير الاقتصاد القومي تطوير نوعي من حيث تنوع الصادرات وقيمتها المضافة ، ولم تجذب بالقدر الكافي استثمارات محلية وأجنبية في قطاعات عالية التوظيف وكثيفة العمالة ، واعتمدت بالأساس على القروض المحلية والخارجية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة . كما غابت العدالة الاجتماعية بشكل كبير عن هذه البرامج ، فتحملت الطبقات الفقيرة والوسطي التأثيرات السلبية العديدة لهذه البرامج الانكماشية وهو ما فاقم من ظاهرة الفقر في المجتمع المصري .

2- أزمات الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة خلال الفترة 2020 وحتى الآن (2023) :

خلال الفترة 2020- وحتى الآن (2023) واجهت دول العالم – ومنها مصر- العديد من الأزمات المتتالية ، والتي بدأت فيما أطلق عليها " أزمة كورونا (كوفيد - 19)" ، والتي لم تستفق منها بعد ، ولا من آثارها على اقتصادات الدول – المتقدمة أو النامية على حد سواء – والاقتصاد العالمي بصفة عامة ، حتى اشتعلت الحرب الروسية الأوكرانية لتضرب باقتصادات العالم عرض الحائط وتؤدي لتفاقم أزمة اقتصادية – أزمة أسعار الغذاء والطاقة في العالم – ، وفي الجزء التالي نعرض تأثير التداعيات الناجمة عن أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري .

- أزمة جائحة كورونا (كوفيد – 19) :

يواجه العالم منذ أواخر عام 2019 تفشياً سريعاً ومذهلاً لفيروس كورونا في كافة أرجائه ، تسبب في سقوط الملايين من الضحايا مما أدى إلى توقف العديد من الأنشطة وارتباك مظاهر الحياة بل وأساليبها في كثير من الدول – ومنها مصر- ولم يقتصر الأمر على كونه مسائل تتعلق بالصحة ، بل امتدت آثاره لتشمل العديد من من المجالات في كافة مناحي الحياة . وتعد جائحة كورونا وباءً غير مسبوق بسبب تطوره من صدمه في الصحة إلى أزمة اقتصادية واجتماعية (عمارة ، 2021 ، ص 43) .

وفي هذا الإطار تشير " أميرة عمارة " إلى أن أغلبية المؤسسات العالمية تجمع على أن الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا تعد على الصعيد التنموي – الاقتصادي والاجتماعي – أشد من جميع سابقتها . فقد أثرت في جانبي العرض والطلب معاً، وكذلك في سلاسل القيمة العالمية ، كما أدت إلى توقف نشاط التصنيع في العديد من الدول وارتفاع معدلات البطالة وتراجع مستويات الأجور وانخفاض ثقة المستهلكين . وبالإضافة إلى ذلك فقد أثرت الأزمة في جميع القطاعات في نفس الوقت (عمارة ، 2021، ص 43) .

ولمواجهة هذه الأزمة وتداعياتها اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من التدابير، تتمثل أهمها في الإجراءات التالية (عطية ، 2022 ، ص 828 – 829) .

- قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة (3%) لتسهيل الحصول على الائتمان وتشجيع المنشآت على مواجهة تداعيات الأزمة.

- تنفيذ خطة احترازية شاملة بلغت تكلفتها (100) مليار جنيه لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا والتخفيف من حدتها .

- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد " القروض الشخصية " لمدة ستة أشهر .

- تخفيض أسعار الطاقة للمصانع .

- تأجيل الضريبة العقارية المستحق سدادها على المصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر .

- تم صرف منحة استثنائية بمبلغ (1500) جنيه للمتضررين من كورونا مقسمة على ثلاث دفعات .

- توجيه الحكومة لأصحاب الأعمال بتخفيض أيام وأعداد تواجد العاملين بمنشآتهم ، عقب اتخاذ هذا القرار في كافة المنشآت والهيئات الحكومية دون المساس بأجورهم .

- أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية :

لم تكد أزمة جائحة كورونا " كوفيد – 19 " تنفرج وتقترب من مراحلها النهائية بما أحدثته من تعطل في سلاسل الإمداد ، وارتفاع في تكاليف الشحن ، وضعف في النظام الصحي العالمي ، وارتفاع في كلفة الغذاء والطاقة ، حتى تفجرت الحرب الروسية – الأوكرانية في 24 فبراير 2022 وهي مستمرة حتى الآن (أكتوبر 2023) . وقد فاقمت هذه الأزمة من تلك التداعيات ، غير أن آثارها ظهرت سريعاً بخلق أزمة غذائية عالمية جديدة نظراً لأن الدولتين المتحاربتين مساهمان بنصيب جوهري في الإنتاج والصادرات العالمية من السلع الغذائية الاستراتيجية . فهما يساهمان مجتمعين بنحو (28%) في الإنتاج العالمي من القمح ، و (29%) في الشعير ، و(15%) في الذرة ، و(75%) من الإنتاج العالمي لزيت عباد الشمس . كما أن روسيا تعتبر مصدراً رئيساً للأسمدة الكيماوية ، حيث تتحكم وحدها في تصدير نحو (15%) من الأسمدة النتروجينية " الغذاء الرئيس للنباتات" ، ونحو (17%) من الأسمدة البوتاسية ، كما يوفر البلدان معاً نحو ثمن مجموع السعرات الحرارية المتداولة في العالم ، وبالتالي تتحكم الدولتان معاً في إنتاج نصيب كبير من الغذاء العالمي وفي مدخلات إنتاجه كذلك (النمر ، 2022 ، ص 71) .

كما تعد روسيا وأوكرانيا – دولتا النزاع – أحد أكبر موردي السلع الاستراتيجية للعديد من دول العالم – ومنها مصر– فعلى سبيل المثال تعد روسيا مصدراً أساسياً للغاز الطبيعي، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام ، حيث تمثل روسيا نحو (25%) من صادرات الغاز الطبيعي العالمي ، و(18%) من صادرات الفحم ، و(11%) من صادرات النفط الخام العالمي، وبالتالي للحرب تأثيرات مباشرة وقوية على أسواق الطاقة والغذاء العالمية (فتح الله ، 2022 ، ص 13) .

فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد – بسبب الحرب – إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة ، ولاسيما أسعار النفط والغاز الطبيعي ، وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل الارتفاع التاريخي في سعر القمح. وقد تأثرت حركة الشحن البحري من منطقة البحر الأسود – بسبب الحرب – مما أدى إلى توقف العديد من من الخطوط الملاحية من وإلى أوكرانيا ، وهو خط مهم لشحنات الحبوب ، والمعادن ، والنفط الروسي إلى بقية دول العالم . وبفعل الحرب ارتفعت أسعار الشحن البحري والجوي بنسبة (20%) ، ويستحوذ الشحن البحري وحده على (80%) من حركة التجارة العالمية التي تأثرت بشكل كبير بسبب المخاطر في البحر الأسود (فتح الله ، 2022 ، ص 16) .

ولمواجهة هذه الأزمة تحركت الحكومة المصرية عبر عدة محاور من أهمها (عبد الرحمن ،2022، تأثير حرب أوكرانيا على الأوضاع حول العالم .. وكيف تصدت مصر للأزمة ؟ ،https://www.elbalad.news/5520037).

- قامت بشراء القمح بسعر مرتفع ولم تقم برفعه على المستهلك.

- إقرار برامج حماية اجتماعية لتشمل شريحة أكبر.

- توسيع قاعدة الحاصلين على الدعم المباشر من خلال بطاقات التموين.

- إقرار علاوات استثنائية 6 مرات للتخفيف عن المواطن أثار وتداعيات التضخم الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية وقبلها أزمة فيروس كورونا المستجد- كوفيد-19.

- توفير السلع بأسعار مخفضة من خلال المنافذ الخاصة بأمان التابعة لوزارة الداخلية والمنافذ الخاصة بجهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة المصرية.

- عدم إقرار أي زيادات في أسعار الخدمات " الكهرباء - الغاز – المياه " لعدم تحميل المواطنين أعباء إضافية.

- تداعيات أزمتي كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة في المجتمع المصري :

ألقت أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية بظلها على الاقتصاد المصري – كما في دول العالم – ففي عام 2020 انتشرت جائحة كورونا وتفاقمت التحديات التي يواجها الاقتصاد المصري فقد ألحقت الجائحة أضراراً كبيرة على السياحة والتصنيع واستخراج النفط والغاز في مصر. فعلى سبيل المثال توقفت السياحة فجأة وهي تمثل نحو (12%) من الناتج المحلي الإجمالي ، و(10%) من العمالة ، وتعد مصدراً رئيساً للنقد الأجنبي (حلمي ، 2022 ، ص 27) .

وفي هذا الإطار أوضحت " وكالة موديز للتصنيف الائتماني " في تقرير لها أن الصدمة التي سببتها تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا للاقتصاد المصري تتمثل بشكل رئيس في الضغط على متطلبات التمويل الخارجي وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج ، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي .وإنه من المتوقع حدوث ارتفاع مؤقت في عجز الحساب الجاري يصل إلى (5.4%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، وأن تتراوح الفجوة التمويلية بين (12) و (13) مليار دولار. كما أن تأثر مصادر النقد الأجنبي حال استمراره حتى نهاية 2020 قد يشكل عقبه أمام عودة النشاط الاقتصادي بكامل طاقته عند تخفيف الإجراءات الاحترازية ، وهو ما يعني ارتفاع الالتزامات الخارجية خاصة على مستوى الواردات وبالأخص مستلزمات الإنتاج (فريد ، 2020، ص 166) .

ونتيجة للتداعيات السلبية لجائحة كورونا تعرض الاقتصاد المصري لضغوط شديدة فقد أدى التباطؤ الاقتصادي إلى انخفاضات الإيرادات الضريبية وتراجع الفائض الأولى للموازنة العامة من (1.8%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 / 2020 إلى (0.9%) في عام 2020 / 2021 ، وبلغ الدين العام المحلي (89.8%) من الناتج المحلي الإجمالي ، كما بلغت مدفوعات الفوائد (43.9%) من إجمالي الإيرادات ،

و(32%) من إجمالي المصروفات واتسع عجز الحساب الجاري إلى (3.5%) في عام 2020 / 2021 (عامر، 2023 ، ص 128) .

وقد فاقمت أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية من أزمات الاقتصاد المصري ، فمنذ اندلاع هذه الأزمة واجهه الاقتصاد المصري تداعيات اقتصادية عديدة ، تمثلت في الآثار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد المصري ، وتظهر الآثار المباشرة في قاطعين بارزين ، هما واردات القمح من البلدين ، فضلا عن تشكيلهما مصدراً أساسياً للسياحة في مصر (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2023 ، ص 242).

وقد انعكست التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لأزمات الاقتصاد القومي – المترتبة على جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

تراجع مستويات الأمن الغذائي المصري :

تعد مصر إحدى الدول التي تضررت بشدة من أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – أزمة الغذاء العالمية التي ترتبت على الحرب الروسية الأوكرانية – نظراً لاعتمادها بشكل كبير على الخارج في استيراد المحاصيل الأساسية وخاصة القمح من أسواق روسيا وأوكرانيا حيث استوردت نحو (12.9) مليون طن في عام 2021 / 2022 بقيمة (3.2) مليار دولار (80% من الواردات من روسيا وأوكرانيا) (عبد القادر ، 2022 ، ص 644) .

وقد عمق من تأثير الأزمة في مصر أنها تعد الأولى عالمياً في استيراد القمح ، ويبلغ معدل استهلاكها منه نحو ضعف المتوسط العالمي . ويشكل الخبز ومنتجات القمح الأخرى نحو (40%) من السعرات الحرارية للفرد في مصر ، ويغطي الاستيراد نحو (60%) من الاستهلاك ، ويتم الوفاء بالنسبة المتبقية عن طريق الإنتاج المحلي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2023 ، ص 242 – 243) .

وفي هذا الإطار يشير " بوعلام غبشي" إلى أن مصر تعد من أكبر الدول التي تضررت بشكل كبير من الحرب في أوكرانيا ، لما سببته من ارتفاع صاروخي في أسعار القمح - الغذاء الأساسي لنحو 104 ملايين مصري - . وتزامنت هذه الحرب مع تلقي الاقتصاد المصري ضربة قاسية إثر التراجع المهول وغير المسبوق للجنيه المحلي أمام الدولار الأمريكي ، الشيء الذي زاد الأسعار التهابا . وهذا ما دعى البنك الدولي إلى تصنيف مصر باعتبارها من بين أكثر الدول تأثراً بالتضخم في أسعار السلع الغذائية ، ووضعها في الرتبة السادسة عالمياً ضمن قائمة البلدان الأكثر غلاء (غبشي ، 2023 ، الحرب في أوكرانيا: هل تتجه مصر نحو أزمة غذائية بسبب غلاء القمح أم تستفيد من النزاع ؟ ، https://www.france24.com/ar) .

وعن تأثير ذلك على الأمن الغذائي المصري تشير " حنان عبد اللطيف " إلى أن التوقعات الخاصة بمستويات الأمن الغذائي المصري تشير إلى تراجع مستويات الأمن الغذائي خلال الفترة المقبلة في ظل استمرار الأوضاع العالمية مدفوعا ببعض العوامل التي تتمثل في (عبد اللطيف ، 2023، ص 16) :

- الارتفاع المتواصل لأسعار الأغذية نتيجة عوامل محلية وخارجية باعتبار مصر مستورداً صافياً للغذاء .

- ارتفاع البطالة ، وتراجع فرص الحصول على وظائف وبخاصة في القطاع الحكومي ، وبالتالي تراجع فرص الحصول على الغذاء بسبب ضعف الدخول .

- اتجاه السياسات التنموية لتخفيض الدعم وبخاصة بعد اتفاق الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي ، ورفع أسعار بعض السلع والخدمات ، مما أدى إلى تراجع الدخول الحقيقية والدخول المتاحة للإنفاق على الغذاء . الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم وانتشار موجه من الغلاء في المجتمع المصري .

- تراجع القيمة الحقيقية للعملة المحلية بعد تحرير سعر الصرف ، مما أثر على القدرة الشرائية الحقيقية للدخول ، وبالتالي تراجع القدرة الشرائية المتاحة لشراء الغذاء .

- ضعف الرقابة على الأسواق ، وتفاوت الأسعار حسب المكان ، ووجود فارق كبير بين أسعار المصنع والمزرعة وأسعار السوق وذهاب جزء كبير من السعر للوسطاء وتحميله للمستهلك . وهو ما يشكل أعباء متزايدة على الفقراء ومحدودي الدخل .

زيادة أسعار الطاقة :

تعتبر مصر بلد مستورد صافي للطاقة ففي عام 2021 – على سبيل المثال – بلغ إنتاج مصر من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي نحو (82.4%) مليون طن مكافئ ، وهو عبارة عن (28.3%) مليون طن من الزيت الخام والمكثفات ، و(53.1) مليون طن من الغاز الطبيعي ، ومليون طن بوتاجاز ، بينما بلغ الاستهلاك المحلي نحو (75.8) مليون طن منها (27.8) مليون طن من المنتجات البترولية (تم استيراد 8.6 مليون طن طن منها بقيمة 5.3 مليار دولار) و(48) مليون طن من الغاز الطبيعي (يستهلك قطاع الكهرباء منها 60%) – طبقاً لبيانات وزارة البترول والثروة المعدنية - . وقد تسببت الأزمة الروسية – الأوكرانية في رفع أسعار الطاقة على المستوى العالمي . وهو ما يشكل أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة (عبد القادر ، 2022 ، ص 667 – 668) .

زيادة قيمة الواردات السلعية :

أدت تداعيات كورونا ومن بعدها الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاعات شديدة في أسعار المحاصل الرئيسة على المستوى العالمي ومنها القمح - الذي تعد مصر أكبر مستورد له على المستوى العالمي - وهو ما يؤدى إلى تفاقم قيمة الواردات السلعية . وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن قيمة الواردات السلعية المصرية (بالأسعار الجارية) قد ارتفعت من نحو (62.8) مليار دولار في عام 2019 / 2020 إلى نحو (70.8) مليار دولار في عام 2020 / 2021 ثم إلى نحو (87.3) مليار دولار في عام 2021 / 2022 (بنسبة زيادة 39% مقارنة بعام 2019 / 2020) . ومن المتوقع في ظل تحرير سعر صرف الجنيه المصري في أكتوبر 2022 وانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الرئيسة الدولية – حيث ارتفع سعر صرف الدولار أمام الجنيه من نحو (15.65) جنيه في مارس إلى نحو (19.60) جنيه في أكتوبر 2022 ، ثم إلى نحو (24.65) جنيه في ديسمبر 2022 (الشربيني ، 2023، ص 23 – 26). – وحاليا في مايو 2023 بلغ أكثر من 30 جنيه – أن تتضاعف قيمة الواردات السلعية ، وهو ما يشكل أعباء إضافية على الموازنة العامة التي تعاني من عجز مزمن .

زيادة عجز الموازنة العامة للدولة :

ونتاجاً لارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة على المستوى العالمي - بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية - فمن المتوقع أن يؤدى ذلك إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة في مصر ، ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار الغذاء والطاقة ، فسوف تتحمل الموازنة العامة هذه النفقات ، كما سوف تقوم الدولة بتخصيص مبالغ موارد إضافية في

الموازنة لتعويض العاملين بالدولة عن هذه الزيادات . وقد أعلنت الحكومة عن نيتها عن زيادة علاوة الأجور بداية من شهر أبريل 2022 ، ومن شأن كل هذا أن يؤدى إلى زيادة العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة . وحسب تصريحات رئيس الوزراء المصري " مصطفى مدبولي " تم تقدير الآثار المباشرة للأزمة على الموازنة بمقدار (130) مليار جنيه ، والآثار غير المباشرة بمقدار (335) مليار جنيه مصري ، ومن ثم يبلغ الأثر الإجمالي للأزمة الروسية – الأوكرانية على الموازنة بمقدار (465) مليار جنيه (عبد القادر ، 2022، ص 671) .

وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة إلى التزايد المستمر في العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ، حيث ارتفع من نحو (339.5) مليار جنيه عام 2016/2015 إلى نحو (484.5) مليار جنيه عام 2022 / 2023. ورغم ذلك هبطت نسبته للناتج المحلي الإجمالي من (12.5%) إلى (6.2%) خلال الفترة نفسها (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2023 ، ص 257) .

تفاقم الدين العام :

جدول رقم (6)
تطور الدين العام المحلي والخارجي وعلاقته بالناتج المحلي في مصر بالمليار جنيه
خلال الفترة 2019 /2020 – 2021 / 2022

البيان	2020 / 2019	2021 / 2020	2022 / 2021
الدين العام الداخلي	4267.6	5054	5971.3
الدين العام الخارجي	1984.8	2153	2942.8
الإجمالي	6252.4	7207	8914.1
نسبة الإجمالي للناتج المحلي	%98.5	%104.1	%112.5
نسبة الدين الداخلي للناتج	%67.8	%73	%75.3
نسبة الدين الخارجي للناتج	%31.5	%31.1	%37.1

المصدر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .(2023). التقرير الاستراتيجي العربي 2022 . الطبعة الأولى ، مؤسسة الأهرام . القاهرة . ص 259 .

أدت تداعيات أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ، وما ترتب عليهما من ارتفاع لأسعار السلع الأساسية والطاقة على المستوى العالمي إلى تفاقم الدين العام الداخلي والخارجي في مصر ، فقد ارتفع إجمالي الدين العام " الداخلي والخارجي " من نحو (6252.4) مليار جنيه في عام 2019 /2020 إلى نحو (7207) مليار جنيه في عام 2020 / 2021 ، ويواصل الارتفاع ليبلغ نحو (8914.1) مليار جنيه في عام 2022 / 2022 (انظر الجدول رقم 6) . وهذا ما يكشف أن هناك اتجاه متزايد من الحكومة المصرية للاعتماد على الديون في تمويل العجز المزمن للموازنة العامة للدولة لمواجهة تداعيات أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية .

عزوف المستثمرين عن المخاطرة بأموالهم:

أثرت ظروف عدم الاستقرار وحالة عدم اليقين – التي ترتب على تداعيات أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – على الاستثمار بمصر حيث أدت إلى عزوف المستثمرين عن المخاطرة بأموالهم ، وتفضيلهم فرص الاستثمار الآمنة وإن كانت أقل ربحية ، مما أدى إلى تراجع معدلات الاستثمارات ، بالإضافة الي رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الأمر الذي رافقه انخفاضاً في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار مما انعكس على معدلات النمو الاقتصاد و حجم الإنتاج والتشغيل ، ففضل المستثمرين ادخار اموالهم في ظل سعر فائدة مرتفع فضلا عن المخاطرة بها (زهران ، 2022 ، الأزمة الروسية الأوكرانية : الاقتصاد المصري على المحك ، http://www.acrseg.org/43012).

تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي :

جدول رقم (7)
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي
في مصر خلال الفترة 2019- 2027

العام	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي
2019	%5.5
2020	%3.5
2021	%3.3
*2022	%6.6
*2023	%4.4
*2027	%5.9

(*) الفترة من عام 2022 إلى عام 2027 توقعات .

Source : International Monetary Fund .(2022) . World Economic Outlook , Countering the Cost-of-Living Crisis . Washington . p.130 .

ونتاجاً لذلك فقد تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من نحو (5.5%) في عام 2019 إلى نحو (3.5% ، 3.3%) في عامي 2020 ، 2021 على الرتيب ، ومن المتوقع طبقاً للتقديرات أوليه لصندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو (6.6% ، 4.4 % ، 5.9 %) في أعوام 2022، 2023 ، 2027 على الترتيب (انظر جدول رقم 7) .

ارتفاع معدل التضخم :

جدول رقم (8)
معدل ارتفاع أسعار المستهلكين " مؤشر التضخم "
في مصر خلال الفترة 2019- 2027

العام	معدل ارتفاع اسعار المستهلكين
2019	%13.9
2020	%5.7
2021	%4.5
*2022	%8.5
*2023	%12

*2027	%7

(*) الفترة من عام 2022 إلى عام 2027 توقعات .

Source : International Monetary Fund .(2022) . World Economic Outlook , Countering the Cost-of-Living Crisis . Washington . p.135 .

وفيما يتعلق بمعدل التضخم فنجد أنه انخفض من نحو (13.9%) في عام 2019 إلى نحو (5.7% ، 4.5%) في عامي 2020 ، 2021 (انظر جدول رقم 8). ومع بداية الأزمة الروسية الأوكرانية – بدأت الحرب بينهما في 24 فبراير 2022 – شهد المستوى العام للأسعار في إجمالي أنحاء الجمهورية ارتفاعاً شديداً خلال الشهور الماضية ، انطلاقاً من مبدأ " التضخم المستورد" الذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج . ونظراً إلى اعتماد مصر على الخارج في تأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة اللذين شهدت أسعارهما قفزات مستمرة وملموسة منذ بدء الحرب الروسية - الأوكرانية. وبناء على ما سبق ، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية بلغ نحو (130.2) نقطة خلال شهر مايو الماضي بنسبة (4.66%) ، مسجلاً ارتفاعاً قدره نحو (0.9%) على أساس شهري أي مقارنة بشهر أبريل 2022 (3.73%) (جمال ،2022، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على السياسة النقدية في مصر ، https://marsad.ecss.com.eg/71100/).

ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو (8.5% ، 12%، 7%) في أعوام 2022 ، 2023 ، 2017 على الترتيب طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي (انظر الجدول رقم 8) .

وفي هذا الإطار خلصت دراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء بعنوان " أثر الأزمة الأوكرانية الروسية على الأسر المصرية " عام 2022 ، إلى أن (19.8%) من الأسر المصرية قد انخفض دخلها منذ بداية الأزمة ، وترتفع النسبة في الحضر عن الريف لتسجل (22.5%) و(17.8%) على الترتيب . كما أفاد (36.9%) من الأسر الذين انخفض دخلهم خلال الأزمة عن معاناتهم من عدم كفاية الدخل خلال الأزمة ، وأوضحت النتائج أن (95%) من الأسر الذين عانوا من عدم كفاية الدخل للوفاء باحتياجاتهم خلال الشهر السابق للمسح ، قد اعتمدوا على الاقتراض للوفاء باحتياجاتهم خلال الشهر الماضي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2022 ، ص 15) .

ونتاجاً لذلك فإن كثير من المصريين كما تشير " زهراء رمال " تزداد مخاوفهم بشأن الوضع الاقتصادي، في ظل موجة الغلاء غير المسبوقة ، وأسعار السلع والخدمات التي تتغير صعوداً كل بضع ساعات ، لا سيما أن الأجور والرواتب التي يتلقاها أرباب الأسر لم تزداد ، لتتوافق مع التضخم المتزايد في البلاد ، وانخفاض قيمة العملة المصرية بنحو الثلث منذ أواخر أكتوبر 2022، ويبلغ التضخم حالياً أكثر من (40%). و" تضيف" أن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الواقع في الحقيقة أسوأ من ذلك بكثير، حيث قدروا أن المعدل غير الرسمي، الذي يشمل الاقتصاد غير الرسمي الضخم في مصر، يصل إلى (101%) ، وفقاً لموقع "دويتشه فيله" الألماني (رمال ،2023، السياسات الاقتصادية في مصر تراكم لأزمات انفجرت في عام 2023، https://www.almayadeen.net/news/economic.).

وتكشف البيانات المتاحة – وفقاً لموقع سكاي نيوز عربية - أن معدل التضخم الأساسي في مصر قفز ، خلال فبراير 2023، بما يفوق التوقعات، إلى (40.26%) ، على أساس سنوي، وهو ما يعتبر أعلى مستوى في تاريخه، بحسب البيانات المتاحة على موقع البنك المركزي المصري (سكاي نيوز عربية ، 2023 ، التضخم الأساسي في مصر يقفز إلى 40.3% خلال فبراير، https://www.snabusiness.com.).

وفي هذا الإطار يرى " أحمد حمدي هاشم " أن ارتفاع معدلات التضخم المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية – بسبب ارتفاع اسعار الطاقة والسلع الغذائية الرئيسة على مستوى العالم – وفي المجتمع المصري

أيضاً – والتي هي موجودة بشكل أو بآخر من بعد عام 2016 بعد تعويم سعر الصرف – الأمر الذي يؤدي إلي تراجع معدلات الطلب لضعف القدرة الشرائية للمواطن المصري ، والذي سيؤدي بدوره إلي زيادة معدلات البطالة ، ومن ثم زيادة معدلات الفقر في المجتمع المصري (هاشم ، 2022، تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي والمصري ، http://www.siyassa.org.eg/News/18242.aspx).

وذلك بسبب كما يشير " أحمد السيد النجار " إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق التملك وبالذات الفئات الرأسمالية المختلفة ، على حساب أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من أصحاب الرواتب والأجور والمعاشات . فأصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من الموظفين والعمال وأرباب المعاشات يتعرضون لأكثر الآثار الاجتماعية السلبية للتضخم ، حيث تنخفض دخولهم الحقيقية التي يقصد بها القدرة الشرائية للدخول الإسمية ، نظراً لأن دخولهم الإسمية تتزايد عادة بمعدلات تقل عن معدل التضخم ، كما أنها لا تزيد إلا بعد حدوث التضخم بفترة ، وبالتالي فإن المعدلات المرتفعة للتضخم تؤدى عادة إلى زيادة سوء توزيع الدخل في المجتمع (النجار ، 2012، ص 83) . وهذا ما ينطبق تماماً على حالة المجتمع المصري حالياً .

اللجوء مجدداً لصندوق النقد الدولي:

ولمواجهة تداعيات أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية لجأت الحكومة المصرية مجدداً لصندوق النقد الدولي للحصول على قرض لمواجهة تداعياتهما على الاقتصاد القومي ، وفي ديسمبر 2022 وافق صندوق النقد الدولي على منح مصر قرض بقيمة (3) مليار دولار مقابل تنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد القومي مدته (46) شهراً ، وتضمن البرنامج التحول إلى نظام سعر صرف مرن للجنيه أمام الدولار والعملات الدولية وتخفيض معدلات التضخم (جريدة الأسبوع ، 2022، عاجل .. بنود قرار صندوق النقد الدولي بشأن مصر، https://www.elaosboa.com/622907/).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا يبدو الاقتصاد القومي هشاً ضعيفاً لا يقوى على مواجهة أي صدمات - سواء داخلية أو خارجية - بدون اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على قروض مالية - بالرغم من تداعياتها السلبية على عملية التنمية في المجتمع المصري المتمثلة في فوائد وأقساط الدين العام وتكلفتها الاجتماعية الباهظة - على الرغم من أن كل دول العالم كله – سواء المتقدمة أم النامية – بلا استثناء تأثرت بأزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ؟

وفي هذا الإطار تنفي الحكومة المصرية عن نفسها دائما أن يكون الوضع الاقتصادي الداخلي هو المسؤول عن الأزمة التي تمر بها البلاد ، وأرجعها رئيس الوزراء " مصطفى مدبولي " إلى الأزمة العالمية، قائلا "إننا نتحدث عن أسوأ أزمة يمر بها العالم بأسره منذ عشرينات القرن الماضي، أي منذ ما يقرب من (100) عام ، وكل العالم يصفها بذلك . وفي حين يرى " سمير الوسيمي" أن الحكومة المصرية تتحمل مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية لأنها لم تستطع جعل الاقتصاد صلباً بما فيه الكفاية لتحمل الهزات العالمية القوية بالاعتماد بشكل متزايد على القروض والمساعدات المالية واستخدامها في مشاريع بنية تحتية ضخمة لا تدر عوائد حقيقية ، وهو ما جعل الاقتصاد المحلي هشاً (عبد الله ، 2022، مرن أم هش.. ما حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر؟ ، https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness).

وتصف مديرة صندوق النقد الدولي " كريستالينا جورجيفا " الوضع الاقتصادي المصري بأنه "متدهور" وتقول إن هناك عددا كبيرا من المواطنين معرضون لأوضاع معيشية صعبة ، لافتة إلى حاجة مصر إلى الاستقرار المالي والاستمرار في الإصلاحات، إلى جانب الحاجة لبرنامج تابع لصندوق النقد يحمي الفئات

الضعيفة (عبد الله ، 2022، مرن أم هش.. ما حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر؟ ،https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness).

وفي هذا الإطار ترى " سهير أبو العينين " أن الدروس المستفادة من تجارب الدول في الأزمة المالية العالمية وغيرها ، أن الدول التي نجحت في الصمود في الأزمات كانت تتسم بمؤشرات تنموية قوية للاقتصاد الكلي، وبهياكل اقتصادية لها سمات وخصائص تكسبها قوة ومرونة في مواجهة الأزمات . ومن أهم هذه المؤشرات معدل الادخار ونسبة كل من عجز الموازنة العامة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وحجم الاحتياطات الدولية (أبو العينين ، 2022 ، ص 118) .

وتضيف " سهير أبو العينين " أنه بمقارنة هذه المؤشرات في مصر وبعض الدول الأسيوية الصاعدة ، يلاحظ انخفاض ملحوظ في حجم الادخار المحلي الإجمالي في مصر مقارنة بالدول الأخرى ، حيث لم يتجاوز معدل الادخار في مصر(13%) في أفضل حالاته في عام 2010 / 2011 في حين لا يقل عن (25%) في الدول الأسيوية الصاعدة ، ويرتفع إلى أكثر من (50%) في بعض الدول ، ففي عام 2019 – على سبيل المثال – بلغ معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي في مصر نحو (9%) في حين بلغ في الهند ، ماليزيا ، اندونيسيا ، الصين ، سنغافورة نحو (28%، 29 % ، 33 % ، 44 % ، 54 %) في نفس العام على الرتيب . وفيما يتعلق ببعض المؤشرات المالية نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي – على سبيل المثال – تعتبر مرتفعة ، ففي عام 2020 بلغت نسبة الدين العام للناتج المحل الإجمالي في مصر نحو (90.6 %) في حين بلغت في ماليزيا والصين نحو (66% ، 66.5%) في نفس العام على الترتب (أبو العينين ، 2022 ، ص 118 – 119).

وهذه المؤشرات التنموية تعكس بصفة عامة أزمات الاقتصاد القومي وهشاشته وعدم قدرته على تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم عدم قدرته علي المساهمة في حل مشكلات البطالة والتضخم والحد من الفقر وتحسين أحوال المواطنين في المجتمع المصري ، وتفسر أيضاً لجوء الحكومة الدائم نحو الاقتراض لتمويل العجز الدائم للموازنة العامة للدولة من صندوق النقد الدولي والاستجابة لشروطه الصعبة – تخفيض قيمة العملة " الجنيه " أمام العملات الدولية باستمرار – الأمر الذي يفاقم من الدين العام ونسبته للناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يشكل مزيد من الضغوط والأعباء على الموازنة العامة للدولة والتكلفة الاجتماعية الكبيرة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل جراء التضخم والتخفيض المستمر للعملة المحلية " الجنيه " ، لاسيما وأن مصر تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من السلع الغذائية الأساسية من الخارج التي يرتفع ثمنها باستمرار نظراً لانخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار هذه السلع في السوق العالمي جراء أي أزمة دولية ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد القومي هشا وأكثر حساسية وتأثرا بأي أزمة سواء كانت داخلية أو خارجية ، وهذا ما ينعكس سلبياً على التنمية الشاملة في المجتمع المصري وتعكسه المؤشرات التنموية الأساسية ، ومن أهما معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وعجز الموازنة العامة وتفاقم الدين العام .

المحور الثاني : نتائج تحليل دليل المقابلة :

1- الخصائص العامة للعينة :

جدول رقم (9)
الخصائص العامة لعينة الدراسة

الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	نوع عائل الأسرة	المؤهل التعليمي	المؤهل التعليمي	المهنة للزوج	المهنة للزوجة	نوع قطاع العمل	نوع قطاع العمل	عدد افراد الأسرة	متوسط الدخل الشهري	محل الإقامة
1	ذكر	54	متزوج	الزوج	عال	عال	وكيل مدرسة	ربة منزل	حكومي	ربة منزل	5	5000	حضر
2	أنثى	50	أرملة	الزوجة	----	عال	----	موظفة	---	حكومي	4	3500	حضر
3	ذكر	56	متزوج	الزوج	عال	متوسط	مدرس	موظفة	حكومي	حكومي	5	7000	حضر
4	ذكر	33	متزوج	الزوج	عال	عال	محاسب	مدرسة	خاص	حكومي	4	5000	حضر
5	ذكر	42	متزوج	الزوج	عال	عال	مهندس زراعي	موظفة	حكومي	حكومي	4	6000	ريف
6	أنثى	52	أرملة	الزوجة	---	عال	---	مدرسة	----	جكومي	4	5000	ريف
7	ذكر	58	متزوج	الزوج	عال	متوسط	مدير مدرسة	ربة منزل	حكومي	ربة منزل	5	5000	ريف
8	أنثى	51	متزوجة	الزوج	عال	عال	بالمعاش	مدرسة	بالمعاش	حكومي	4	5500	ريف
9	ذكر	43	متزوج	الزوج	عال	عال	مدرس	مدرسة	حكومي	حكومي	4	7000	حضر
10	ذكر	38	متزوج	الزوج	عال	عال	محاسب	مدرسة	خاص	حكومي	3	5000	ريف
11	أنثى	35	متزوجة	الزوج	عال	عال	أعمال حرة	مدرسة	حر "خاص"	حكومي	4	5500	حضر
12	أنثى	28	متزوجة	الزوج	عال	فوق الجامعي	مستشار قانوني	مدرس مساعد	حر "خاص"	حكومي	3	9000	ريف
13	ذكر	40	متزوج	الزوج	فوق الجامعي	عال	أستاذ مساعد جامعي	مدرسة	حكومي	حكومي	4	12000	حضر
14	انثى	48	أرملة	الزوجة	---	عال	---	موظفة	---	حكومي	3	5000	حضر

15	أنثى	58	متزوجة	الزوج	عال	عال	محاسب	اخصائية اجتماعية	حكومي	حكومي	4	8000	حضر
16	أنثى	48	متزوجة	الزوج	عال	عال	موظف	مدرسة	حكومي	حكومي	4	7000	حضر
17	أنثى	59	متزوجة	الزوج	عال	عال	محاسب	مدرسة	حكومي	حكومي	4	8000	حضر
18	أنثى	47	متزوجة	الزوج	عال	عال	مدرس	مدرسة	حكومي	حكومي	4	9000	حضر
19	ذكر	46	متزوج	الزوج	عال	عال	موظف	موظفة	حكومي	حكومي	4	7000	حضر
20	ذكر	40	متزوج	الزوج	فوق الجامعي	عال	مدرس	مدرسة	حكومي	حكومي	3	12000	حضر
21	ذكر	45	متزوج	الزوج	فوق الجامعي	عال	أستاذ جامعي	مدرسة	حكومي	حكومي	3	15000	حضر
22	أنثى	59	أرملة	الزوجة	---	فوق الجامعي	---	أستاذ جامعي	---	حكومي	3	20000	حضر
23	أنثى	46	متزوجة	الزوج	عال	عال	أعمال حرة	موظفة	حر "خاص"	حكومي	5	8000	حضر
24	ذكر	33	متزوج	الزوج	عال	عال	محاسب	بدون عمل	خاص	ربة منزل	4	3000	ريف
25	أنثى	35	متزوجة	الزوج	عال	عال	سائق	مدرسة	خاص	حكومي	3	7000	حضر
26	ذكر	40	متزوج	الزوج	عال	عال	مهندس	مدرسة	خاص	حكومي	2	8000	حضر
27	أنثى	36	متزوجة	الزوج	عال	عال	مدرسة	مدرس	حكومي	حكومي	3	7000	حضر
28	أنثى	31	متزوجة	الزوج	فوق الجامعي	فوق الجامعي	مدرس	مدرس	حكومي	حكومي	3	16000	حضر
29	ذكر	40	متزوج	الزوج	فوق الجامعي	فوق الجامعي	أستاذ مساعد جامعة	مدرس	حكومي	حكومي	5	10000	حضر

						ي							
30	ذكر	52	متزوج	الزوج	فوق الجامعي	فوق الجامعي	أستاذ مساعد	مدرس	حكومي	حكومي	4	10000	حضر

- الخصائص النوعية :

جاء تشكيل عينة الدراسة من نحو (30) مفردة بواقع (15) مفرده للذكور، ومثلهم للإناث بنسبة (50%) من إجمالي العينة.

- الخصائص العمرية :

جاء أصحاب الفئة العمرية (40 - 50) في المرتبة الأولى بنسبة (40%) من إجمالي العينة ، ويليهم أصحاب الفئة العمرية (50 – 60) بنسبة (33.33%) ، ثم أصحاب الفئة العمرية (30 -40) بنسبة (23.33%) ، وأخيراً أصحاب الفئة العمرية (30 – 30) بنسبة (3.34%).

- الخصائص الاجتماعية :

بلغ فئة المتزوجين في العينة نحو (26) مفردة بنسبة (86.67%) في حين بلغ فئة الأرامل نحو (4) مفردة بنسبة (13.33%) .

- عائل الاسرة :

بلغ عدد الأسر التي يعولها الزوج نحو (26) مفردة بنسبة (86.67%) ، في حين بلغ عدد الأسر التي تعولها الزوجة نحو (4) مفردة بنسبة (13.33%) وذلك لوفاة الزوج .

- المستوى التعليمي :

بلغ المستوى التعليمي للزوج من أصحاب المؤهل الجامعي نحو (20) مفردة بنسبة (66.67%) ، بينما بلغ أصحاب المؤهل فوق الجامعي نحو (6) مفردة بنسبة (20%) ، وجدير بالذكر انه لم يتم تمثيل (4) مفردة بنسبة (13.33%) هنا لوفاة الزوج . أما المستوى التعليمي للزوجة فقد بلغ أصحاب المؤهل الجامعي نحو (23) مفردة بنسبة (76.67%) بينما بلغ أصحاب فئة المؤهل فوق الجامعي نحو (5) مفردة بنسبة (16.67%) ، في حين بلغ فئة أصحاب المؤهل المتوسط نحو (2) مفردة بنسبة (6.66%).

- الخصائص المهنية :

جاء تشكيل مفردات العينة يضم فئات مهنية مختلفة سواء كانت المفردة كرب الأسرة " الزوج أو الزوجة" ، ففي الحالات التي كان رب الأسرة " الزوج " ضمت الفئات المهنية التالية : أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدير مدرسة ، وكيل مدرسة ، مستشار قانوني ، مدرس ، محاسب ، مهندس ، مهندس زراعي ، سائق ، أعمال حرة ، موظف ، بالمعاش . أما الحالات التي كان رب الأسرة فيها " الزوجة " ضمت الفئات المهنية التالية : أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس مساعد ، مدرسة ، اخصائية اجتماعية ، موظفة ، بدون عمل " ربة منزل " . وهذا التشكيل يوضح أن مفردات العينة تضم فئات مهنية متنوعة ومتباينة .

- قطاعات العمل:

فيما يتعلق بالقطاعات التي تعمل بها الفئات المهنية لمفردات العينة سواء كان رب الأسرة الزوج أو الزوجة ، فالنسبة للقطاعات التي يعمل فيها الفئات المهنية في حالة رب الأسرة الزوج فنجد أن (17) مفردة بنسبة (56.67%) يعملون في قطاع حكومي ، بينما (8) مفردة بنسبة (26.67%) يعملون في القطاع الخاص ، في حين (1) مفردة بنسبة (3.33%) بالمعاش ، وجدير بالذكر أنه لم يتم تمثيل (4) مفردة بنسبة (13.33%) للوفاة.

- عدد أفراد الأسرة :

جاء فئة أفراد الأسرة المكونة من (4أفراد) في المرتبة الأولى بنسبة (50%) ، ويليها الأسر المكونة من (3أفراد) بنسبة (30%) ، ثم الأسر المكونة من (5 أفراد) بنسبة (16.67%) ، وأخيراً جاء الأسر المكونة من (2فرد) في المرتبة الرابعة بنسبة (3.33%) . وهذا يعكس أن معظم الأسر تضم أعداد متوسطة العدد .

- توزيع أفراد العينة حسب الدخل :

جاء في المرتبة الأولى فئة الأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري نحو (7000 – 9000) جنيه بنسبة (33.33%) ، ويليها فئة الأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري نحو (5000 – 7000) جنيه بنسبة (30%) ، ثم فئتي الأسر التي يبلغ دخلها الشهري نحو(3000 – 5000) جنيه ، (11000 - 13000) بنسبة واحدة هي (6.67%) ، وأخيراً جاء الأسر أصحاب المتوسط الشهري للدخل نحو (13000 – 15000) جنيه ، (15000 – 17000) جنيه ، (19000 – 21000) جنيه بنسبة واحدة هي (3.33%) . وهذا يعكس أن تشكيل مفردات العينة يضم شرائح اجتماعية متباينة تنتمي جميعاً إلى الطبقة الوسطى للدخل .

- محل الاقامة :

بلغ عدد مفردات العينة التي تقيم في الحضر نحو (23) مفردة بنسبة (76.67%) من اجمالي العينة ، بينما بلغ مفردات العينة التي تقيم في الريف نحو (7) مفردة بنسبة (23.33%).

2- الوعي بأزمات الاقتصاد القومي وأبعادها :

- تصور أفراد العينة للمقصود بالأزمة :

رأى أفراد العينة أن مفهوم الأزمة بشكل عام يشير إلى :

- حالة أو موقف أو مشكلة يتعرض لها فرد أو جماعة أو مجتمع تحتاج لتصرف تجاهها ، وقد تؤدى إلى حدوث كوارث إذا لم يتمكن من حلها .

- مشكلة تمر بها المؤسسة أو الفرد أو المجتمع لظروف طارئة .

- موقف مفاجئ يؤثر على المستويات الرئيسة للقطاع ويشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقاء المنظمة أو النظام .

- نمط من المواقف أو الحالات التي يتعرض لها الفرد أو الجماعة أو المجتمع ، ويتطلب رد فعل سريع للتعامل معه وحله .

- حالة غير مستقرة يمر بها الفرد أو المجتمع .

- موقف أو حالة غير مرغوب فيها يمر بها الفرد أو المؤسسة أو المجتمع يترتب عليها بعض المعاناة .

- حالة تمر بها المؤسسة أو الدولة تتطلب تدخلا سريعا .

- حدث أو موقف أو حالة لم يعالج بأسلوب ملائم وفي وقت مناسب .

- نمط معين من المواقف أو المشكلات التي يتعرض لها المجتمع أو الدولة .

- حالة غير اعتيادية يتعرض لها الفرد أو المنظمة أو الدولة لم يتم التعامل معها بأسلوب ملائم وفي وقت مناسب .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح المعاني المختلفة لمفهوم الأزمة ، وأنه على الرغم من تعدد هذه المعاني إلا أنه ثمة قاسم مشترك بينها ، وهو أن الأزمة بصفة عامة تشير إلى حالة أو موقف أو حدث يتعرض له الفرد أو المؤسسة أو المجتمع أو الدولة وتحدث بشكل طارئ وغير اعتيادي ، وتتطلب تدخلا سريعاً وفي وقت معين ، وتنشأ نتيجة مجموعة من العوامل ، وتشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقاء المؤسسة أو النظام ، وتؤدى إلى حدوث آثار سلبية عديدة إذا لم يتم العمل معها بأسوب ملائم وفي وقت محدد . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة آية رياض العبد القادر بورزان (2021) .

- تصور أفراد العينة لمفهوم أزمات الاقتصاد القومي :

رأى أفراد العينة أن مفهوم أزمات الاقتصاد القومي يشير بشكل عام إلى :

- اختلال في التوازن الاقتصادي نتيجة لزيادة مصروفات الموازنة العامة للدولة عن الإيرادات العامة للدولة .

- مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي من أهمها نقص العملة الصعبة ، والعجز الدائم في الموازنة العامة للدولة ، وأزمة الدين العام المحلى والخارجي للدولة .

- حالة من الصعوبة يمر بها الاقتصاد القومي نتيجة ظروف غير اعتيادية ومتوقعة وتحدث بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وتحتاج إلى التعامل معها بشكل سريع .

- اختلال في عملية التوازن الاقتصادي للدولة الناشئ عن زيادة الواردات عن الصادرات.

- حالة خلل تصيب الاقتصاد القومي وتحدث نتيجة ظروف غير متوقعة وتحتاج إلى اتخاذ اجراءات ملائمة .

- اضطراب مفاجئ يطرأ على الاقتصاد القومي يحدث بسبب عملية اختلال في التوازن الاقتصادي للاقتصاد القومي .

- مجموعة من المشاكل الاقتصادية تواجه الاقتصاد القومي وتحتاج إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية الصعبة التي يترتب عليها آثار سلبية عديدة على مستوى الأفراد والمجتمع .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح وعي أفراد العينة للمقصود بأزمات الاقتصاد القومي ، وعلى الرغم من تعدد هذه التعريفات ، إلا أنه يلاحظ أن هناك قاسم مشترك بينها وهو أن المقصود من أزمات الاقتصاد القومي حالة من الاضطراب أو الاختلال الاقتصادي تصيب الاقتصاد القومي ، وتحدث بصورة طارئة وغير اعتيادية نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، وتحتاج إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات السريعة والحاسمة في وقت محد ، ويترتب عليها مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية على مستوى الأفراد وعملية التنمية في المجتمع .

- تصور أفراد العينة لأهم أزمات الاقتصاد المصري :

رأى أفراد العينة أن أهم أزمات الاقتصاد القومي في الوقت الحالي هي :

- التضخم وموجة الغلاء وارتفاع معظم أسعار السلع والخدمات .

- العجز الدائم للموازنة العامة للدولة .

- الاعتماد على استيراد معظم السلع الأساسية ولاسيما القمح .

- النقص الحاد في العملات الأجنبية وانتشار السوق الموازية للعملات الدولية " السوق السوداء" .

- النقص الحاد في بعض السلع الأساسية مثل " الأرز وزيت الطعام " والاعتماد على الخارج في توفير هذه السلع.

- ارتفاع الدين العام المحلي والخارجي .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الاقتصاد القومي يعاني من ازمات متعددة ويأتي في مقدمتها العجز الدائم للموازنة العامة ، وارتفاع الدين العام المحلي والخارجي ، والنقص الحاد للعملات الدولية وانتشار السوق الموازية للعملات الدولية " السوق السوداء" ، والتضخم وموجة الغلاء وارتفاع اسعار السلع الغذائية الأساسية لاسيما المستوردة منها ، والنقص الحاد في بعض السلع الأساسية مثل الأرز ، والاتجاه نحو الاعتماد على استيراد معظم السلع الغذائية الأساسية ولاسيما القمح . وهذه الآراء تعكس وعي أفراد العينة بأهم الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المصري. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (أغسطس 2012) ، ودراسة السيد محمد أحمد السريتي (2016) ، ودراسة M.K. Rihan ، Sallay A. Bawady (2018) ، ودراسة إيمان محمد عبد اللطيف (2020) ، ودراسة منال جابرمرسي محمد (2020) ، ودراسة سحر عبود ، أسماء مليجي (2020) ، ودراسة هند مرسي محمد على (2021) ،ودراسة عبد الحافظ الصاوي (2022) ، ودراسة خالد عبد الحميد حسانين (2022) ، ودراسة فادية عبد السلام (2022)، ودراسة البنك الدولي (2022).

- تصور أفراد العينة لأهم أسباب أزمات الاقتصاد القومي :

رأي أفراد العينة أن أهم أسباب أزمات الاقتصاد القومي تتمثل في :

- اتجاه الحكومة المصرية المستمر نحو الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " لتمويل عجز الموازنة .

- الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي بالتخفيض المستمر للجنيه أمام الدولار.

- نقص الإنتاج المحلى من السلع الأساسية واتجاه الحكومة نحو الاعتماد على الخارج في توفير هذه السلع .

- تداعيات أزمتي كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية ، ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة على المستوى العالمي .

- تخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الدولية .

- هشاشة وضعف الاقتصاد القومي أمام الأزمات والتحديات المحلية والدولية .

- الزيادة السكانية وعدم قدرة الإنتاج المحلي من السلع الأساسية على مواجهة هذه الزيادة.

- ضعف معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

- تدنى معدلات الاستثمار وعزوف رجال الأعمال عن ضخ مزيد من الاستثمارات في السوق المصري .

- عدم فاعلية الرقابة على الأسواق التجارية وانتشار الفساد .

- السياسات التنموية الخاطئة وعدم فاعلية الإجراءات الحكومية في مواجهة التضخم والغلاء.

والآراء السابقة لأفرد العينة توضح أن أسباب أزمات الاقتصاد القومي متعددة ومتنوعة ، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين : مجموعة العوامل الداخلية وهي التي ترتبط بطبيعة وخصائص الاقتصاد القومي ، ومجموعة العوامل الخارجية التي ترتبط بطبيعة وخصائص النظام الاقتصادي العالمي . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Samir Radwan (2009) ، ودراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2012) ، ودراسة السيد محمد أحمد السريتي (2016) ، ودراسة M.K. Rihan ، Sallay A. Bawady (2018) ، ودراسة إيمان محمد عبد اللطيف (2020) ، دراسة شكري رجب العشماوي (2020) ، ودراسة منال جابرمرسي محمد (2020) ، ودراسة سحر عبود ، أسماء مليجي (2020) ، ودراسة هند مرسي محمد على (2021) ، ودراسة محمد السيد أبو الفتوح على (2021) ، ودراسة Anasimon Takla (2021) ، ودراسة عبد الحافظ الصاوي (2022) ، ودراسة فادية عبد السلام (يونيو 2022) ، ودراسة البنك الدولي (2022) ، ودراسة سهير أبو العينين " باحث رئيس "(2022) ، ودراسة سحر عبود (2023).

ويمكن تفسير ذلك في إطار اتجاهي مدرسة التبعية والتكاملي في التنمية ، فعلى الرغم من المحاولات المتكررة من الحكومات المصرية المتعاقبة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن لعلاج الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، فلازال الاقتصاد القومي يعاني من أزمات هيكلية متعددة ، وهذا ما تعكسه المؤشرات التنموية المختلفة . فأزمات الاقتصاد القومي ترجع بصفة عامة لمجموعة مركبة من العوامل الداخلية والخارجية . فالعوامل الداخلية ترجع بصفة عامة إلى الاختلال الهيكلي المزمن الذي يعاني منه الاقتصاد القومي ، والذي يتمثل بصفة عامة في العجز المزمن والمتزايد للموازنة العامة للدولة ، وارتفاع حجم الدين العام ، وعدم تناسب نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الاقتصاد القومي مع الزيادة السكانية ، وما يترتب على ذلك من عدم تناسب حجم الإنتاج المحلى من السلع والخدمات مع النمو السكاني ، وهو ما أدى إلى اتجاه الحكومات المصرية إلى الاعتماد على الخارج في توفير الكثير من السلع الاستهلاكية من الخارج لتعويض النقص في حجم المعروض من السلع . وهو ما ترتب عليه تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة . فالعجز المزمن للموازنة العامة للدولة من السمات الثابتة للاقتصاد القومي منذ سبعينات القرن العشرين وحتى الآن . ولسد عجز الموازنة الدائم لجأت الحكومة المصرية نحو المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – للحصول على قروض مالية ، ولقد اشترطت هذه المؤسسات على الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات – من أهم العوامل الخارجية لأزمات الاقتصاد القومي – عرفت " ببرامج الإصلاح الاقتصادي " والتي من أهمها تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسة الدولية وارتفاع أسعار مواد الطاقة. ولقد انعكست الآثار السلبية لهذه الإجراءات على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري – بسبب تركيزها بالأساس على الجوانب المالية والنقدية في عملية التنمية – وهذا ما تعكسه المؤشرات التنموية المختلفة ، ومن أهمها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وعدم العدالة في توزيع

الدخول والثروات ، وشعور قطاع ليس بالقليل في المجتمع المصري بالعوز والحرمان من التعليم والصحة والمستوى المعيشي الملائم.

- رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان هناك علاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والزيادة السكانية :

رأي أغلبية أفراد العينة بنسبة (83.33%) أنه توجد علاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والزيادة السكانية، في حين رأى (16.67) عكس ذلك . وفيما يتعلق بأفراد العينة الذين رأوا أنه توجد علاقة بين الزيادة السكانية وأزمات الاقتصاد القومي وذلك بسبب :

- تمثل تحدياً كبيراً في جهود الدولة نحو توفير الخدمات والاحتياجات المختلفة للمواطنين .
- تقف عائق أمام جهود الدولة في التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات وفرص العمل .
- تمثل مزيداً من الضغط على الموازنة العامة للدولة وعلى الخدمات والمرافق العامة .
- تؤثر سلبياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
- زيادة الاستهلاك لدى الأفراد ، وزيادة نفقات الدولة على الخدمات .
- تزيد من معدلات ظاهرة البطالة في المجتمع.
- ارتفاع أسعار الوحدات السكانية والزحف العمراني والتعدى على الأراضي الزراعية .

أما الذين رأوا أنه لا توجد علاقة بين الزيادة السكانية وأزمات الاقتصاد القومي فبسبب :

- تمثل موردا بشرياً مهما إذا احسن اسغلاله .
- يمكن الاستفادة منهم في المشروعات الصغيرة .

والآراء السابقة توضح أن أغلبية أفراد العينة رأوا أن هناك ارتباط بين الزيادة السكانية وأزمات الاقتصاد القومي في حين رأى الأقلية عكس ذلك . وهذا يؤكد انه اذا لم يتم توظيف الزيادة السكانية والاستفادة منها بالشكل الأمثل مثلما تفعل جمهورية الصين الشعبية – على سبيل المثال – فستمثل تحدياً كبيراً أمام جهود الدولة نحو توفير الخدمات والاحتياجات المختلفة للمواطنين ، وتقف عائقاً أمام جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات وفرص العمل ، وتمثل مزيداً من الضغط على الموازنة العامة للدولة وعلى الخدمات والمرافق العامة . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبد الحافظ الصاوي (2022) .

- تصور أفراد العينة حول ما إذا كان هناك علاقة بين أزمة كورونا وأزمات الاقتصاد القومي :

رأى أفراد العينة بالإجماع بنسبة (100%) أنه يوجد ارتباط بين أزمة كورونا وأزمات الاقتصاد القومي وذلك بسبب :

- توقف كثير من المنشآت عن العمل بسبب الإغلاق العام والحد من انتشار العدوى.
- انخفاض عائدات السياحة وقناة السويس.

- تراجع وانخفاض عائدات النقد الأجنبي .

- انخفاض حركة الصادرات والواردات .

- تباطئ معدلات نمو الناتج المحلى .

- التكلفة المالية الكبيرة التي تحملتها الموازنة العامة للدولة لمواجهة تداعيات الأزمة.

- اضطراب سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة لاسيما العاملين في القطاع غير الرسمي .

- تفاقم ظاهرة الفقر.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن ثمة اجماع على الربط بين أزمة كورونا وأزمات الاقتصاد القومي، وهى تعكس وعي أفراد العينة بالتأثير السلبي لأزمة كورونا على الاقتصاد القومي ، وهذا ما يتضح في توقف كثير من المنشآت عن العمل بسبب الإغلاق العام والحد من انتشار العدوى ، وانخفاض عائدات النقد الأجنبي المصري لانخفاض عائدات قطاع السياحة وقناة السويس ، وحركة الصادرات والواردات ، علاوة على التكلفة المالية الكبيرة التي تحملتها الموازنة العامة للدولة لمواجهة تداعيات الأزمة ، واضطراب سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة لاسيما العاملين في القطاع غير الرسمي ، وتفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سحر عبود ، وأسماء مليجي (2020) ، ودراسة فادية عبد السلام (2022) ، ودراسة سهير أبو العينين " باحث رئيس "(2022) ، ودراسة سحر عبود (2023).

- رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان هناك علاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والأزمة الروسية – الأوكرانية :

رأى أفراد العينة بالإجماع بنسبة (100%) أن هناك علاقة بين أزمات الاقتصاد القومي والأزمة الروسية – الأوكرانية ، وذلك بسبب :

- ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية الأساسية ومواد الطاقة في السوق العالمي بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية لأن دولتا النزاع من أكبر المصدرين للسلع الاستراتيجية ومواد الطاقة على المستوى العالمي.

- انخفاض عائدات قطاع السياحة لاعتماده على السياح القادمين من دولتا الأزمة .

- ارتفاع فاتورة واردات السلع الاستراتيجية لاعتماد مصر على دولتا الأزمة في توفير احتياجاتها من الحبوب الغذائية ولا سيما القمح.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن هناك اجماع في الآراء على وجود ارتباط بين أزمات الاقتصاد القومي والأزمة الروسية – الأوكرانية وذلك بسبب اعتماد الحكومة المصرية على دولتا الأزمة في توفير احتياجاتها من السلع الاستراتيجية الأساسية ولاسيما القمح . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سهير أبو العينين " باحث رئيس "(2022) .

وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن الحكومة المصرية تكبدت نحو (465) مليار جنيه تأثيرات مباشرة وغير مباشرة منذ اندلاع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا مطلع شهر فبراير 2022. فقد أشار رئيس مجلس الوزراء المصري " مصطفى مدبولي " إن الاقتصاد المصري تكلف نحو (130) مليار جنيه تأثيرات مباشرة للأزمة الراهنة ، تمثلت في أسعار السلع الاستراتيجية والوقود بالإضافة إلى أسعار الفائدة

والسياحة. فيما تكبد الاقتصاد المصري فاتورة تقدر بنحو (335) مليار جنيه كتأثيرات غير مباشرة ممثلة في زيادة الأجور والمعاشات والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية (سكاي نيوز عربية ، (2022) ، فاتورة حرب أوكرانيا.. اقتصاد مصر تكبد " رقما خرافيا " ، (https://www.skynewsarabia.com/business.

3- أزمات الاقتصاد القومى والتنمية الشاملة : التأثيرات الاجتماعية :

- رؤية افراد العينة لأزمات الاقتصاد القومى الأكثر تأثيراً على الأسرة :

رأى أفراد العينة أن أهم أزمات الاقتصاد القومي الأكثر تأثيراً على الأسرة هي :

- أزمة كورونا .

- التضخم وموجة غلاء أسعار السلع والخدمات .

- تحرير سعر صرف الجنيه المصري وانخفاض قيمته أمام الدولار.

- نقص السلع الغذائية الأساسية وارتفاع اسعارها ولاسيما الأرز .

- ارتفاع أسعار مواد الطاقة (البنزين والسولار والغاز) .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أزمات الاقتصاد القومي الأكثر تأثيراً على الأسرة هى أزمة كورونا ، والتضخم وموجة غلاء أسعار السلع والخدمات ، وتحرير سعر صرف الجنيه المصري وانخفاض قيمته أمام الدولار، ونقص السلع الغذائية الأساسية وارتفاع اسعارها ولاسيما الأرز، وارتفاع أسعار مواد الطاقة (البنزين والسولار والغاز). وهذه الآراء تعكس وعي أفراد العينة بأهم أزمات الاقتصاد القومي . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة M.K. Rihan ، Sallay A. Bawady (2018) ، و ودراسة هند مرسي محمد على (2021)، ودراسة Anasimon Takla (2021) ، ودراسة عبد الحافظ الصاوي (2022) ، ودراسة فادية عبد السلام (2022).

- رؤية أفراد العينة لجوانب تأثير أزمات الاقتصاد القومى على الأسرة :

رأى أفراد العينة بالإجماع أن أزمات الاقتصاد القومي أثرت بصورة سلبية كبيرة على معظم الأسر في الجوانب التالية :

احتياجات الأسرة من السلع والخدمات :

أضحت كثير من الأسر ليس لديها المقدرة على توفير كثير من السلع والخدمات لأبنائها لاسيما الفئات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود ، وذلك لارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه ، وبدأت بعض الأسر تستغني عن أشياء عديدة لارتفاع أسعارها ، وأصبح لدى البعض منها ما يعرف " بثقافة الاستغناء أو شراء السلع بكميات محدودة والاقتصاد في الاستهلاك" . وهو ما أدى إلى زيادة معاناة كثير من الأسر من الحرمان وتدنى المستوى المعيشي لهم وعدم المقدرة على " العيش" في ظل هذه الظروف الصعبة - وهذا ما كشف عنه كثير من أفراد العينة للباحثين - .

كفاية دخل الأسرة :

أصبحت الكثير من الأسر تعاني من عدم كفاية الدخل لتوفير السلع والخدمات لأبنائها ، وأن هذا الأمر أضحى سمة أساسية لمعظم أسر أفراد الطبقي الوسطى ، ولم يعد قاصراً على فئة الفقراء ، وذلك لارتفاع أسعار السلع الغذائية والخدمات وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية ، وهو ما أدى إلى تدني المستوى المعيشي لكثير من أصحاب الطبقة الوسطى . وأصبح دخل بعض الأسر لا يكفي على الإطلاق لحياة كريمة ، ولا تستطيع تلبية احتياجات أبنائها الضرورية واضرت بعض الأسر إلى " الاقتراض " لتوفير هذه الاحتياجات ، ودخل البعض الآخر منها في دائرة الحرمان والفقر المدقع ، وأصبحت على المحك وحافة الانهيار الاجتماعي .

نمط استهلاك الأسرة من السلع والخدمات :

تغير نمط استهلاك كثير من الأسر من استهلاك السلع والخدمات نتيجة لأزمات الاقتصاد القومي – لاسيما الغلاء وتعويم سعر صرف الجنيه وانخفاض قيمته أمام الدولار – حيث اتجه بعض الأسر نحو الاقتصار فقط على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات ، والبعض الثاني من الأسر اتجه نحو استبدال السلع غالية الثمن بسلع أخرى أقل ثمناً ، واتجه البعض الثالث من الأسر نحو اتباع ثقافة الاستغناء والترشيد في استهلاك السلع، في حين عجزت بعض الأسر – لاسيما الفقراء ومحدودي الدخل – عن توفير بعض السلع لأبنائها .

المستوى التعليمي :

أثرت أزمات الاقتصاد القومي تأثيراً سلبياً على المستوى التعليمي لأفراد الأسر، حيث تردى المستوى التعليمي لكثير من أبناء الأسر- ولاسيما أبناء الأسر من الفقراء ومحدودي الدخل - في ظل عدم تأدية كثير من المدارس الرسمية دورها بالشكل الصحيح لأسباب متعددة من أهمها الكثافة العالية للطلاب في الفصول الدراسية ، والعجز في عدد المدرسين في بعض التخصصات ، وانتشار التعليم الموازي " الدروس الخصوصية " الذي يستنزف مبالغ مالية كبيرة ويساهم في تردى المستوى العام للتعليم بصفة عامة ، علاوة على ارتفاع أسعار المدارس الخاصة بصورة مبالغ فيها ، أما المدارس الدولية ذات التعليم المميز فهى حكر فقط على أبناء الأسر ذات الدخل المرتفع فقط .

الرعاية الصحية :

أثرت أزمات الاقتصاد القومي على الرعاية الصحية لأفراد كثير من الأسر تأثيراً سلبيا – كما هو الحال – في المستوى التعليمي – حيث تردى مستوى الرعاية الصحية لكثير من الأسر ولاسيما – الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل – فقد أدت موجة التضخم والغلاء وارتفاع أسعار كثير من السلع والخدمات وانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الدولية الأخرى إلى تدهور مستوى الخدمات الصحية المقدمة إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وجاء ذلك في صور متعددة منها ارتفاع أسعار الأدوية بشكل غير مسبوق طالت أصناف الأدوية الحيوية التي لا غنى عنها ، ونقص في كثير من أدوية الأمراض المزمنة ، وارتفاع أسعار الكثير منها بصورة كبيرة لاسيما المستورد منها ، وحرمان المرضى من الفقراء - وهم أكثر الفئات الاجتماعية احتياجاً - من تقديم الرعاية الصحية المناسبة ، وكأن المرضي الفقراء لا يكفيهم ألم المرض فجاءت أسعار الأدوية لتزيد من معاناتهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم وهو الحق في العلاج بأسعار مناسبة ، وأصبحوا معرضين للخطر أمام عجزهم عن توفير الأدوية لمعالجة أمراضهم وخاصة الأمراض المزمنة . علاوة على تدنى مستوى الخدمات الصحية في كثير من المستشفيات والمركز الطبية الحكومية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل ، في حين ارتفعت أسعار الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة بصورة كبيرة جداً.

- المستوى المعيشي :

جاء تأثير أزمات الاقتصاد القومي - بصفة عامة - تأثيراً سلبياً على معظم الأسر ، حيث ترتب على موجة التضخم والغلاء وانخفاض قيمة الجنيه أما الدولار تراجع المستوى المعيشي لكثير من الأسر بشكل عام ، فقد أصبح كثير من الأسر تعاني من عدم كفاية الدخل لتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية لأبنائها – لاسيما الفقراء ومحدودي الدخل – ، في حين عجزت البعض منها عن توفير بعض هذه الاحتياجات وأضحى دخلها لا يكفي على الأطلاق لحياة كريمة .

- الاحساس بالأمن الاقتصادي والاجتماعي :

ونتاجاً لما سبق فقدت أغلبية أفراد الأسر – لاسيما الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل – الاحساس بالأمن الاقتصادي والاجتماعي ، وأصبحوا لديهم خوف وقلق من المستقبل نتيجة للارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات بشكل شبه يومي وعدم قدرتهم على توفير الاحتياجات الأساسية والتدهور المستمر للقيمة الشرائية للعملة المحلية " الجنيه أمام الدولار " .

والآراء السابقة لأفراد العينة تكشف أن ثمة اجماع بينهم على التأثير السلبي لأزمات الاقتصاد القومي على غالبية أفراد الأسر من حيث عدم كفاية دخل الأسرة لتوفير الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات ، وهو ما أدى إلى تدنى المستوى التعليمي والرعاية الصحية – ولاسيما للفقراء ومحدودي الدخل – وهو ما زاد من معاناتهم وعجزهم وشعورهم بالحرمان وغياب الاحساس بالأمن الاقتصادي والاجتماعي . وهذه الآراء تعكس وعي أفراد العينة بالتأثير السلبي لأزمات الاقتصاد القومي على غالبية أفراد الأسر، ويمكن القول في هذا الصدد أن أزمات الاقتصاد القومي أصحبت تمثل خطورة شديدة على عملية التنمية الشاملة والاستقرار الاجتماعي بصورة كبيرة ، حيث لم يعد الأمر مقتصر فقط على عدد محدود من المواطنين ، فأصبح كثير من الأسر تعاني من عدم كفاية الدخل لتوفير السلع والخدمات لأبنائها ، وأن هذا الأمر أضحى سمة أساسية لمعظم أسر أفراد الطبقة الوسطى ، ولم يعد الأمر قاصراً على فئة الفقراء ، وذلك لارتفاع أسعار السلع الغذائية والخدمات وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Samir Radwan (2009) ، ودراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2012) ، ودراسة M.K. Rihan ، Sallay A. Bawady (2018) ، ودراسة هند مرسي محمد على (2021) ، ودراسة Anasimon Takla (2021) ، ودراسة عبد الحافظ الصاوي (2022) ، ودراسة فادية عبد السلام (2022) ، و ودراسة البنك الدولي (2022) ، ودراسة سحر عبود (2023).

ويمكن تفسير ذلك في إطار اتجاهي مدرسة التبعية والتكاملي في التنمية ، حيث نجد اتجاه الحكومة المصرية إلى الاعتماد على الخارج في توفير الكثير من السلع الاستهلاكية من الخارج لتعويض النقص في حجم المعروض من السلع ، والاستجابة للشروط المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي " بتخفيض قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار مواد الطاقة ضمن إجراءات برامج إصلاح الاقتصاد القومي للحصول على القروض المالية ، علاوة على تركيز هذه البرامج على النواحي المالية والنقدية في عملية التنمية – على حساب الجوانب الاجتماعية التي لم تحظى بنفس القدر من الاهتمام – ، وهو ما انعكس سلبياً على عملية التنمية الشاملة في المجتمع ، وهذا ما تعكسه العديد من المؤشرات التنموية ومن أهمها ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات لاسيما المستوردة منها لانخفاض القوة الشرائية للنقود ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخول والثروات ، وشعور قطاع ليس بالقليل في المجتمع المصري بالعوز والحرمان.

وفي هذا الإطار نجد أن كثير من أسر الطبقة الوسطى أصبحت على المحك وعلى حافة الوقوع في دائرة الفقر والحرمان في ظل الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع والانخفاض المستمر للقيمة الشرائية للنقود. وهذا ما تكشف عنه وسائل الإعلام المختلفة . وفي هذا الإطار أشارت " وكالة الأنباء الفرنسية " إن شبح الفقر يقترب من أفراد الطبقة المتوسطة بمصر، في ظل الأزمة الاقتصادية المتواصلة وسط خفض قيمة العملة والتضخم المتزايد، مما يدفع أفراد تلك الطبقة إلى تغيير نمط عيشهم بصورة جذرية (كيف دفعت الأزمة الاقتصادية في مصر الطبقة المتوسطة نحو حافة الفقر؟، 2023، https://2m7483.azureedge.net/news/economy).

- رؤية أفراد العينة لأكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من أزمات الاقتصاد المصري :

رأى أفراد العينة أن أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من أزمات الاقتصاد القومي هى :

- الفقراء ومحدودي الدخل.

- أصحاب الدخل شبه الثابت من الموظفين واصحاب المعاشات .

- أصحاب الدخل غير الثابت من فئة الحرفيين والعمال الذين يعملون في قطاع العمل غير الرسمي .

ولا شك ان تحديد أفراد العينة لهذه الفئات يعود لعدم امتلاك هذه الفئات للآليات التي تساعدهم على التكيف مع أزمات الاقتصاد القومي ، حيث لا يمتلكون ثروات وحقوق الملكية مثل الأغنياء التي يزيد سعرها في ظل التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية ، علاوة على أن أصحاب الدخل شبه الثابت من الموظفين والمعاشات تتحرك دخولهم بشكل لاحق على ارتفاع الأسعار وبمعدلات تقل عن معدلات ارتفاع الأسعار. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2012) ، ودراسة هند مرسي محمد على (2021) ، ودراسة Anasimon Takla (2021) .

- رؤية أفراد العينة لأكثر الفئات الاجتماعية استفادة من أزمات الاقتصاد القومي :

رأى أفراد العينة أنه لا أحد مستفيد من أزمات الاقتصاد القومي بشكل عام ، ولكن بشكل خاص أكثر الفئات الاجتماعية استفادة من أزمات الاقتصاد القومي هى :

- بعض رجال الأعمال ولاسيما المحتكرين للسلع منهم .

- التجار ولاسيما الجشعين والمحتكرين للسلع منهم .

- الأغنياء والقادرين مادياً .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح بشكل عام لا أحد مستفيد تماماً من أزمات الاقتصاد القومي ، ولكن بشكل خاص هناك بعض الفئات المستفيدة ، وهى الفئات التي تمثل البرجوازية الرثة الطفيلية التي تحدث عنها " اندريه جوندر فرانك " ، وهى التي تربط مصالحها بالخارج ولا تعير للمصالح الوطنية أي اعتبار .

4- أزمات الاقتصاد القومى والتنمية الشاملة : آليات المواجهة والتكيف :

- رؤية أفراد العينة لمدى فعالية إجراءات الدولة لمواجهة أزمات الاقتصاد القومى من حيث :

ضبط الأسواق :

رأى أفراد العينة بنسبة (66.67%) أن إجراءات الدولة في مجال ضبط الأسواق لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في حين رأى (33.33 %) أنها جيدة . وفيما يتعلق بالذين رأوا أن إجراءات الدولة من حيث ضبط الأسواق إجراءات ضعيفة وغير كافية فذلك من وجهة نظرهم بسبب :

- نقص المعروض من السلع ولاسيما الأساسية مثل الأرز والسكر وزيت الطعام .

- انفلات أسعار السلع الغذائية بصورة غير مسبوقة .

- استغلال وجشع بعض التجار .

- انتشار كثير من السلع غير المطابقة للمواصفات .

- وجود كثير من السلع منتهية الصلاحية .

- احتكار بعض السلع الأساسية من قبل بعض رجال الأعمال .

- الفساد وعدم وجود إجراءات رادعة .

أما الذين رأوا أن إجراءات الدولة في مجال ضبط الأسواق إجراءات جيدة فذلك بسبب :

- توفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة من خلال منافذ ثابتة ومتحركة .

- حملات الرقابة التموينية على الأسواق التجارية.

- الإعلان عن أماكن توافر السلع الغذائية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن غالبية أفراد العينة رأت أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال ضبط الأسواق لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي ضعيفة وغير كافية ، في مقابل أقلية رأت عكس ذلك ، وهذا يعكس أهمية زيادة فاعلية دور الدولة في مجال ضبط الأسواق التجارية .

الرقابة والتفتيش المستمر على الأسواق التجارية :

رأى اغلبية أفراد العينة بنسبة (73.33%) أن إجراءات الدولة في مجال الرقابة والتفتيش المستمر على الأسواق التجارية لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في حين رأى (26.67%) عكس ذلك وأنها جيدة . أما افراد العينة الذين رأوا أن هذه الاجراءات ضعيفة وغير كافية فبسبب :

- ارتفاع الأسعار بشكل مستمر .

- نقص كثير من السلع الضرورية .

- انتشار السوق السوداء لبعض السلع من أهمها " الأرز" .

- عدم وجود اجراءات وتشريعات رادعة لكل من يتلاعب بحقوق المستهلكين .

- غير مستمرة وتوصف إلى حد ما بأنها " رقابة مصطنعة ".

أما أفراد العينة الذين رأوا أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال الرقابة والتفتيش المستمر على الأسواق التجارية جيدة وكافية فبسبب :

- الحملات المعلنة بشكل مستمر في وسائل الاعلام عن ضبط عدد من المخالفات في الاسواق التجارية .

- الإعلان عن مصادرة كميات كبيرة من السلع المخزنة من قبل بعض التجار لبيعها بأسعار مبالغ فيها .

- ضبط كثير من السلع غير المطابقة للمواصفات وغلق هذه الأماكن واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه أصحابها .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أغلبية أفراد رأوا أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال الرقابة والتفتيش المستمر على الأسواق التجارية إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في حين راى أقلية عكس ذلك. وهذا يعكس ضرورة اتخاذ إجراءات رادعة ، والضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بحقوق المستهلكين ، والعمل على ضبط الأسواق .

توفير السلع بأسعار مخفضة :

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (73.33%) أن إجراءات الدولة في مجال توفير السلع بأسعار مخفضة لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في حين رأى أقلية بنسبة (26.67%) عكس ذلك وأنها جيدة . أما افراد العينة الذين رأوا أن هذه الاجراءات ضعيفة وغير كافية بسبب :

- جودة بعض هذه السلع منخفضة .

- الكميات المعروضة من هذه السلع قليلة .

- منافذ بيع هذه المنتجات لا تغطى مناطق كثيرة مثل " السيارات المتنقلة التابعة للقوات المسلحة التي تعرض السلع الغذائية بأسعار مخفضة".

- بعض هذه المنافذ تغطى فقط مناطق وأوقات معينة وغير موجودة بصفة مستمرة مثل " معارض كلنا واحد ".

أما الذين رأوا أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في محال توفير السلع بأسعار منخفضة إجراءات جيدة فبسبب :

- توفير كثير من السلع بأسعار مناسبة للجميع .

- دعم الفئات الغير قادرة ومحدودي الدخل .

- الحد من ارتفاع أسعار كثير من السلع بشكل كبير.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أغلبية أفراد العينة رأت أيضاً أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال توفير السلع المخفضة لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في مقابل أقلية رأت عكس ذلك ، وهذا يكشف أنه من الضروري العمل على مسارين متوازيين : وهما ضبط الأسواق التجارية ، التوسع في توفير منافذ بيع السلع المنخفضة بجودة عالية .

منظومة دعم السلع الغذائية :

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (56.67%) أن إجراءات الدولة في مجال منظومة دعم السلع الغذائية لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في حين رأى أقلية بنسبة (43.33%) عكس ذلك وأنها جيدة . أما افراد العينة الذين رأوا أن هذه الاجراءات ضعيفة وغير كافية فبسبب :

- لا تغطي معظم السلع الأساسية .

- كثير من السلع التي تغطيها ذات جودة متدنية .

- تكلف الدولة مبالغ مالية كبيرة الأمر الذي يدفع الحكومة باستمرار نحو الاقتراض لتوفير هذه الأموال .

أما الذين رأوا أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال منظومة دعم السلع الغذائية جيدة فبسبب :

- توفير السلع الأساسية للأسر الأقل دخلاً .

- تخفيف العبء عن بعض الأسر .

- المساهمة في تحسين المستوى الاقتصادي للفقراء ومحدودي الدخل .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أغلبية الآراء رأت أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال منظومة دعم السلع الغذائية إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في حين رأت أقلية عكس ذلك ، وهذا يوضح أنه من الضروري الاهتمام بجودة السلع التي تغطيها السلع المخفضة ، وأن يصل الدعم للمستحقين له بالفعل ، وأن يتم ذلك مع الاهتمام بتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة لجميع الفئات الاجتماعية.

- تحديد أسعار السلع الأساسية مثل " الأرز " :

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (70%) أن إجراءات الدولة في مجال تحديد أسعار السلع الأساسية " مثل الأرز" لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في حين رأى أقلية بنسبة (30%) عكس ذلك وأنها جيدة . أما افراد العينة الذين رأوا أن هذه الاجراءات ضعيفة وغير كافية فبسبب :

- عزوف بعض الشركات المنتجة للأرز عن الاستمرار في عمليات الإنتاج .

- النقص الشديد في المعروض من كميات الأرز في الأسواق التجارية.

- ارتفاع سعر الأرز بشكل مبالغ فيه .

- احتكار وجشع بعض التجار.

- عدم فاعلية الرقابة على الأسواق التجارية .

أما أفراد العينة الذين رأوا أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال تحديد أسعار السلع الأساسية "مثل الأرز " جيدة فبسبب :

- مواجهة جشع بعض التجار ورجال الأعمال .

- لضبط الأسواق التجارية .

- لعدم استغلال المستهلك .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن غالبية الآراء رأت أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في مجال تحديد أسعار السلع الأساسية " مثل الأ رز " إجراءات ضعيفة وغير كافية ، في حين رأت أقلية عكس ذلك . وهذا يوضح أنه على الرغم من أهمية هذا الإجراء من الناحية النظرية ، ولكن عند التطبيق على أرض الواقع فقد أهميته بسبب مجموعة من العوامل من أهمها عدم فاعلية الرقابة على الأسواق التجارية ، وعدم وجود إجراءات رادعة لمواجه المتلاعبين بحقوق المستهلكين ، وخير دليل على ذلك تراجعت الحكومة المصرية عن هذا الإجراء في 21 فبراير 2023 (مصر.. وقف قرار تحديد سعر الأرز لنقص المعروض.. وانخفاض مبيعات الملابس ، 2023، https://arabic.cnn.com/middleeast/article).

حملات 100 مليون صحة :

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (90%) أن إجراءات الدولة في مجال حملات 100 مليون صحة لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي إجراءات جيدة ، في حين رأى أقلية بنسبة (10%) عكس ذلك وأنها ضعيفة وغير كافية . أما افراد العينة الذين رأوا أن هذه الاجراءات جيدة بسبب :

- المساهمة في تحسين الرعاية الصحية .

- دعم الرعاية الصحية لغير القادرين .

- الكشف عن مرض فيروس سي والأمراض غير السارية .

- الكشف المبكر عن أمراض السرطان .

أما أفراد العينة الذين رأوا أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال حملات 100 مليون صحة لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي ضعيفة وغير كافية بسبب :

- يغلب عليها الطابع الشكلي وخاصة في بعض الأماكن الريفية.

- مجرد دعاية للحكومة وسياستها .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن غالبية الآراء رأت أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال حملات 100 مليون صحة لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي إجراءات جيدة ، في حين رأت اقلية عكس ذلك وانها ضعيفة وغير كافية ، وهذا يعكس أهمية هذه الحملات ومساهمتها في تحسين الرعاية الصحية للفئات الغير قادرة وعلاج مرض فيروس سي والكشف المبكر وعلاج أمراض السرطان والغير سارية .

- رؤية أفراد العينة لكيفية تكيف الأسر مع أزمات الاقتصاد القومى :

رأى أفراد العينة أن الأسر تتكيف مع أزمات الاقتصاد القومي مثل التضخم والغلاء وارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات من خلال الآليات التالية :

- محاولة زيادة دخل الأسرة .

- إعادة ترتيب الأولويات والاقتصار على الضروريات منها .

- الاقتصاد في الانفاق .

- الاستغناء عن الأشياء غير الضرورية.

- استبدال السلع المرتفعة الثمن بسلع أخرى أقل ثمناً .

- ترشيد الاستهلاك .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الأسر تتكيف مع أزمات الاقتصاد المصري مثل التضخم والغلاء وارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات من خلال مجموعة من الآليات من أهمها : محاولة زيادة دخل الأسرة ، وإعادة ترتيب الأولويات والاقتصار على الضروريات منها ، والاقتصاد في الانفاق وترشيد الاستهلاك ، والاستغناء عن الأشياء غير الضرورية ، واستبدال السلع المرتفعة الثمن بسلع أخرى أقل ثمناً.

- رؤية أفراد العينة لطبيعة دور وسائل الإعلام في مواجهة أزمات الاقتصاد القومى :

تباينت آراء أفراد العينة حول دور وسائل الإعلام في مواجهة أزمات الاقتصاد حيث رأى (53.33%) أنها تقوم بدور جيد ومهم ، في حين رأى (46.67%) العكس وانه دور ضعيف .أما أفراد العينة الذين رأوا أن وسائل الإعلام لها دور جيد ومهم في مواجهة أزمات الاقتصاد القومي بسبب :

- توعية الافراد عن أسباب الأزمات وكيفية التعامل معها .

- التوعية بأهمية الاقتصاد في الانفاق وضرورة الترشيد في الاستهلاك .

- المساهمة في تقديم الحلول المختلفة لهذه الأزمات.

- ألقاء الضوء على المشاكل المختلفة التي يعاني منها المواطن .

- مواجهة الاشاعات المغرضة ونشر الأخبار الصحيحة .

أما أفراد العينة الذين رأوا أن وسائل الإعلام دورها ضعيف في مواجهة أزمات الاقتصاد القومي بسبب :

- تعاطي وسائل الإعلام مع الأزمات من حيث الإثارة والتهويل والتهوين .

- عدم مصداقية بعض وسائل الإعلام والإعلاميين .

- نقص المعلومات والبيانات الرسمية التي تتيحها الجهات الرسمية .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن غالبية الآراء رأت أهمية دور وسائل الإعلام في مواجهة أزمات الاقتصاد القومي في مقابل أقلية رأت عكس ذلك ، وهذا يكشف عن أهمية هذا الدور ولاسيما وقت الأزمات وخير دليل على ذلك دورها في مواجهة أزمة كورونا ، حيث لعبت العديد من الأدوار وهي حلقة الوصل بين القائمين بإدارة الأزمة وأفراد المجتمع ، والدور التوعوي ، والدور الوقائي ، والتصدي للإشاعات .

- رؤية أفراد العينة لكيفية علاج أزمات الاقتصاد القومي :

رأى أفراد العينة أنه يمكن علاج أزمات الاقتصاد القومي من خلال مجموعة من الآليات من أهمها العمل على :

- دعم وتوطين الصناعة الوطنية والاعتماد على المنتج المحلي .

- رفع المستوى العام للتعليم والبحث العلمي .

- تحسين المستوى العام للرعاية الصحية .

- محاربة التضخم والغلاء والعمل على استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات .

- تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في النشاط الاقتصادي .

- دعم المنافسة الاقتصادية ومنع الاحتكار في كافة الانشطة الاقتصادية .

- التوسع في المشروعات القومية التي توفر فرص عمل للشباب .

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مصر .

- تشجيع الشباب على إنشاء المشروعات المتوسطة والصغيرة وتذليل الصعوبات التي تواجههم .

- نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك والاقتصاد في الانفاق والتوعية بأهميتهما .

- العمل على توفير العملة الصعبة ودعم العملة المحلية .

- رفع فاعلية إجراءات حماية الفقراء ومحدودي الدخل والعمل على تحسين مستواهم الاقتصادي .

- زيادة الإنتاج المحلى من السلع الاستراتيجية والحد من استيرادها .

- القضاء التام على السوق السوداء للعملة .

- زيادة الموارد المالية العامة والاقتصاد في الانفاق العام والحد من الاقتراض ولاسيما الخارجي .

- رفع فاعلية الرقابة على الاسواق التجارية .

- زيادة فاعلية مكافحة الفساد والمفسدين .

- ضبط الأسواق التجارية واتخاذ اجراءات رادعة مع المتلاعبين بحقوق المستهلكين .

- الحد من استيراد سلع الكماليات الاستهلاكية .

- تشجيع ودعم المزارعين على زراعة السع الاستراتيجية مثل القمح والأرز .

- الأخذ بأحدث الأساليب العلمية في التعامل مع الأزمات بكافة أنواعها من حيث التخطيط والتنفيذ والوقاية والعلاج.

وبناءً على آراء أفراد العينة يمكن القول إنه من الضروري مراجعة السياسات التنموية التي تتبعها الحكومة المصرية ، وتتبنى سياسات تنموية جديدة تقوم على دعم وتوطين الصناعة الوطنية ، والاعتماد على المنتج المحلي ، ورفع المستوى العام للتعليم والبحث العلمي ، وتحسين المستوى العام للرعاية الصحية ، ومحاربة التضخم والغلاء والعمل على استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، وتعزيز دور القطاع الخاص الوطني في النشاط الاقتصادي ، ودعم المنافسة الاقتصادية ، ومنع الاحتكار في كافة الانشطة الاقتصادية ، والتوسع في المشروعات القومية التي توفر فرص عمل للشباب ، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مصر ، وتشجيع الشباب على إنشاء المشروعات المتوسطة والصغيرة وتذليل

الصعوبات التي تواجههم ، وزيادة الإنتاج المحلى من السلع الاستراتيجية والحد من استيرادها ، وزيادة الموارد العامة من النقد الأجنبي والحد من الاستيراد والاقتراض الخارجي ، وضبط الأسواق التجارية ، ورفع فاعلية إجراءات حماية الفقراء ومحدودي الدخل والعمل على تحسين مستواهم الاقتصادي ، والأخذ بأحدث الأساليب العلمية في التعامل مع الأزمات بكافة أنواعها من حيث التخطيط والتنفيذ والوقاية والعلاج ، والعمل على نشر ثقافة الترشيد والاقتصاد في الاستهلاك والانفاق ، وأهمية ذلك خاصة في أوقات الأزمات . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (أغسطس 2012) ، ودراسة إيمان محمد عبد اللطيف (يوليو 2020) ، ودراسة سحر عبود ، وأسماء مليجي (ديسمبر 2020) ، ودراسة فادية عبد السلام (يونيو 2022) .

سابعاً : النتائج العامة للدراسة :

استندت الدراسة في محاولة تحقيق هدفها العام إلى اختيار أدوات بحثية والاستعانة بمفاهيم نظرية، تمكنها من التحقق من فروضها. ولهذا جاء تبني اتجاهي مدرسة التبعية والتكاملي في التنمية في ضوء السياق البنائي لأزمات الاقتصاد القومي في المجتمع المصري. كما تمت الاستعانة أيضاً بأداتي تحليل البيانات الجاهزة ، ودليل المقابلة ، حتي يمكن اختبار فروض البحث . وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- فيما يتعلق بالفرض الأول : يعاني الاقتصاد القومي من العديد من الأزمات الهيكلية منذ منتصف السبعينات وحتى الآن :

اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، فعلى الرغم من تعدد السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات المصرية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن ، ظل الاقتصاد المصري يعاني من العديد من الأزمات الهيكلية ، فلم تفلح هذه السياسات التنموية – على الرغم من تكلفتها الاجتماعية العالية التي تحملتها شرائح عريضة وكثيرة في المجتمع المصري – في إصلاح الاقتصاد القومي وجعله قادر على تحقيق نمو شامل مستدام ، وهو ما انعكس على عملية التنمية في المجتمع المصري . فجهود التنمية في مصر خلال هذه الفترة لم تسفر إلا عن تحقيق معدلات نمو ترتفع وتنخفض من فترة لأخرى ومن عام لآخر. وهذا ما تعكسه مؤشرات تنموية عديدة ، ومن أهمها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخول والثروات وتراجع مستمر في مستويات معيشة المواطنين وما يقدم لهم من خدمات اجتماعية .

2- فيما يتعلق بالفرض الثاني (ليس هناك عامل وحيد لأزمات الاقتصاد القومي) :

اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، فأزمات الاقتصاد القومي تعود بصفة عامة لعوامل مركبة داخلية وخارجية . وفيما يتعلق بمجموعة العوامل الداخلية التي ترتبط بطبيعة وخصائص الاقتصاد القومي فهي عديدة ومتنوعة ، ومن أهمها الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي ويأتي في مقدمتها ، الزيادة السكانية وعدم قدرة الإنتاج المحلي من السلع الأساسية على مواجهة هذه الزيادة، والعجز المزمن للموازنة العامة للدولة واتجاه الحكومة المستمر لتمويل هذا العجز من خلال الاقتراض ، والسياسات التنموية الخاطئة ، وتفاقم الدين العام ، وعدم فاعلية الإجراءات الحكومية في مواجهة التضخم والغلاء، وانتشار الفساد ، وضعف معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وتدني معدلات الاستثمار وعزوف رجال الأعمال عن ضخ المزيد من الاستثمارات في السوق المصري ، وتخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الدولية ، وهشاشة وضعف الاقتصاد القومي أمام التحديات الداخلية . أما عن مجموعة العوامل الخارجية والتي ترتبط بطبيعة وخصائص علاقة الاقتصاد القومي بالنظام الاقتصادي العالمي فهي أيضاً عديدة ومتنوعة ، ويأتي في مقدمتها اتجاه الحكومة نحو الاعتماد غلى الخارج في توفير كثير من السلع الغذائية الأساسية ، وضعف وهشاشة الاقتصاد القومي أمام الأزمات والتحديات الدولية ، واتجاه الحكومة المصرية المستمر نحو الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجز الموازنة ، والانصياع لشروط صندوق النقد الدولي بالتخفيض المستمر للجنيه أمام الدولار، وارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة على المستوى العالمي بسبب تداعيات أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.

3- فيما بتعلق بالفرض الثالث (ساهمت برامج إصلاح الاقتصاد القومي المقدمة والمدعومة من صندوق النقد الدولي في الحد من أزمات الاقتصاد القومي) :

اتضح عدم صدق هذا الفرض ، حيث أوضحت المؤشرات التنموية التي تم عرضها في الدراسة التحليلية بالإضافة إلى آراء أغلبية أفراد العينة ، أن برامج إصلاح الاقتصاد القومي المقدمة والمدعومة لم تنجح في تحقيق المأمول منها وهذا ما تعكسه العديد من المؤشرات التنموية ، وذلك لأن السياسات التنموية التي تم تنفيذها في إطار برامج إصلاح الاقتصاد القومي ركزت بالأساس على المجالين النقدي والمالي فقط – من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال تخفيض سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية ورفع اسعار الطاقة استجابة لشروط صندوق النقد الدولي – في عملية التنمية ، ولم تعالج المشاكل الهيكلية للاقتصاد القومي ، كما لم تحظى الجوانب الأخرى من عملية التنمية بنفس القدر من الاهتمام – ولاسيما الجانب الاجتماعي – مما أدى إلى عدم نجاحها في تطوير الاقتصاد القومي تطوير نوعي من حيث تنوع الصادرات وقيمتها المضافة ، ولم تجذب بالقدر الكافي استثمارات محلية وأجنبية في قطاعات عالية التوظيف وكثيفة العمالة ، واعتمدت بالأساس على القروض المحلية والخارجية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة .

4- فيما يتعلق بالفرض الرابع (هناك تأثيرات اجتماعية سلبية لأزمات الاقتصاد القومي على عملية التنمية الشاملة) :

اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، حيث كان هناك تأثيرات اجتماعية سلبية كبيرة لأزمات الاقتصاد القومي على التنمية الشاملة . فبرغم المشروعات القومية التي تبنتها الحكومة المصرية بداية من عام 2014 ، ومحاولة إصلاح الاقتصاد القومي من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج للإصلاح الاقتصادي يغطي الفترة 2016 – 2019، إلا أن مؤشرات التنمية لأداء الاقتصاد المصري تعكس تحسن محدود ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي نحو (4.8%) في المتوسط خلال الفترة 2016 – 2019. وقد جاء هذا النمو المحدود للناتج القومي على حساب تفاقم كل من عجز الموازنة العامة للدولة ، وتفاقم كل من الدين العام المحلي والخارجي ، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في اطار برنامج إصلاح الاقتصاد القومي ، والتي من أهمها تخفيض سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية ورفع اسعار الطاقة – تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي – ، وترتب على ذلك تأثيرات اجتماعية سلبية عديدة ، فقد اجتاح المجتمع المصري موجة غلاء طاحنة ، ووصل معدل زيادة أسعار المستهلكين (التضخم) لمستويات قياسية ، وسجل نحو (30.7%) في المتوسط خلال عام 2017 .

وجاءت أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ، وما ترتب عليهما من تداعيات تنموية سلبية – من أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية والطاقة على المستوى العالمي لاسيما وأن مصر تعد أكبر مستورد للقمح على المستوى العالم وتعتمد على الخارج في استيراد جانب كبير من السلع الاستهلاكية الأساسية – لتفاقم ازمات الاقتصاد القومي ، ومن أهمها تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة ، والدين العام الداخلي والخارجي ، وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وتفاقم معدل التضخم . ولقد انعكست التأثيرات الاجتماعية السلبية لذلك على عملية التنمية ، وظهر ذلك في شكل موجة تضخم وغلاء غير مسبوقة تجتاح المجتمع المصري حالياً . ونتاجاً لذلك فإن غالبية أفراد الأسر تزداد مخاوفهم بشأن الوضع الاقتصادي - في ظل موجة الغلاء غير المسبوقة - من حيث عدم كفاية دخل الأسرة لتوفير الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات ، وهو ما أدى إلى تدنى المستوى التعليمي والرعاية الصحية – ولاسيما للفقراء ومحدودي الدخل – وهو ما زاد من معاناتهم وعجزهم وشعورهم بالحرمان وغياب الاحساس بالأمن الاقتصادي والاجتماعي . ولم يعد الأمر مقتصر فقط على عدد محدود من المواطنين ، فأصبح كثير من الأسر يعاني من عدم كفاية الدخل لتوفير السلع والخدمات لأبنائها ، وأن هذا الأمر أضحى سمة أساسية لمعظم أسر أفراد الطبقة الوسطى ، ولم يعد الأمر قاصراً على فئة الفقراء ، وذلك لارتفاع أسعار السلع الغذائية والخدمات وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية .

5- فيما يتعلق بالفرض الخامس (اتخذت الدولة إجراءات كافية لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي):

اتضح من خلال المؤشرات التي تم عرضها في الدراسة التحليلية ومن آراء أفراد العينة عدم صدق هذا الفرض ، والدليل على ذلك استمرار موجة التضخم والغلاء والارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في المجتمع المصري حالياً بشكل كبير. وعلى سبيل المثال على الرغم من أهمية إجراء الدولة بتحديد أسعار السلع الأساسية مثل " الأرز " ولكن عند التطبيق على أرض الواقع فقد أهميته ، حيث ترتب على هذا الإجراء مجموعة من الآثار من أهمها نقص شديد في المعروض من كميات الأرز في الأسواق التجارية ، وارتفاع سعر الأرز بشكل مبالغ فيه ، وعزوف بعض الشركات المنتجة للأرز عن الاستمرار في عمليات الإنتاج. وذلك بسبب مجموعة من العوامل من أهمها ، عدم فاعلية الرقابة على الأسواق التجارية ، وعدم وجود إجراءات رادعة لمواجه المتلاعبين بحقوق المستهلكين ، وخير دليل على ذلك تراجع الحكومة المصرية عن هذا الإجراء في 21 فبراير 2023 .

ومما سبق يتضح لنا صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث (لأزمات الاقتصاد القومي تداعيات اجتماعية سلبية على التنمية الشاملة في المجتمع المصري) ، حيث كما عرضنا في الدراسة كان هناك تأثيرات سلبية عديدة ومتنوعة على المستوى الاقتصادي والتعليمي والرعاية الصحية للأسر ، وشعور الأفراد بالأمن الاقتصادي والاجتماعي . وأن عدم كفاية دخل الأسرة لتوفير السلع والخدمات لأبنائها لم يعد مقتصر فقط على فئة أسر الفقراء ، بل أصبح سمة أساسية لمعظم أسر أفراد الطبقة الوسطى .

المراجع

أ - المراجع العربية :

1- أبو العينين ، سهير.(2021). الإصلاح الاقتصادي في مصر والتأسيس للانطلاقة التنموية . في تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 ، التنمية حق للجميع ، مصر المسيرة والمسار. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . القاهرة .

2– أبو العينين ، سهير. " باحث رئيس ".(2022). إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات . في نفين كمال " تحرير". تقرير حالة التنمية في مصر 2020. معهد التخطيط القومي. القاهرة .

3- أبو العينين ، محمد.(2020). " اتجاهات علم الاجتماع النظرية والمنهجية في دراسة بنية النظام العالمي .. مقال مرجعي". المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية (مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية) :(ع 2) : 22 – 59) .

4- أبو النصر ، مدحت محمد محمود.(1999). " مفهوم الأزمات ، منظور إداري واجتماعي" . المجلة العربية للدراسات الأمنية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) : 14 (28) : 361- 402 .

5- أبو هزيم ، طارق زياد & النسور ، هادي عبد اللطيف.(2013). مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) : 41 (4) : 167- 192.

6- - الباجوري ، سمر.(2023). " الإصلاح الاقتصادي بين حتمية التنفيذ وصعوبة التوقيت ". الديقراطية (مؤسسة الأهرام) : (ع 89) : 68 – 73 .

7- البطراوي ، تامر.(2016)." نظرية الثورة على التبعية للرأسمالية الإمبريالية ، الإرهاصات الكلاسيكية والإتجاهات النيوماركسية " . مركز الأبحاث والدراسات العلمانية في العالم العربي .
(https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=537697&ac=2) .

8- البنك الدولي.(2022). مرصد الاقتصاد المصري ، دعم القدرة على الصمود في وجه الأزمات من خلال الإصلاحات المالية مع التركيز على قطاع التعليم. واشنطن .

9- البنك المركزي المصري.(2015 - 2019). التقرير السنوي أعوام 2015 - 2016 ، 2016 - 2017 ، 2017 – 2018 ، 2018 – 2019 . القاهرة .
10- التابعي ، كمال.(1991). تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم الاجتماع . مكتبة النصر للنشر والتوزيع ، جامعة القاهرة .
11- الجعفراوي، ابتسام. (2016). الاقتصاد المصري في مرحلة تحول .. نظرة عامة . في نسرين البغدادي "إشراف عام" ، ابتسام الجعفراوي " إشراف وتحرير " . مجلد الاقتصادي ، المسح القومي الشامل للمجتمع المصري ، المرحلة الثالثة . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة .
12- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). أثر الأزمة الأوكرانية الروسية على الأسر المصرية . القاهرة .
13- الحاج ، عرابة & نور الدين ، تمجغدين. (2012). " أهمية وجود نظام إدارة الأزمات على مستوى الجماعات المحلية " . رماح للبحوث والدراسات (مركزالبحث وتطوير الموارد البشرية رماح) : (ع 9) : 8 – 21 .
14- الحسيني ، السيد محمد .(1984).علم اجتماع التنمية. في محمد الجوهري وآخرون. ميادين علم الاجتماع. الطبعة السادسة. دار المعارف. القاهرة.
15- الحسيني ، السيد.(1993). التنمية والتخلف. دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية.
16- الحمش، منير.(2005). مأزق التنمية في بلدان العالم الثالث في ظل آليات العولمة الاقتصادية . في محمد رضا العدل " محرر ".علم الاقتصاد والتنمية. أعمال المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 28 – 30 مايو 2005. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة .
17- الخولي ، أسماء. (2018). " الموازنة العامة وتحديات تمويل قطاع الصحة " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع 52) : 9 – 14.
18- " الدستور المصري المعدل 2014 ".
.https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar
19- السريتي ، السيد محمد أحمد.(2016). " العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2014 م)". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية) : 53 (1) : 1-43.
20- السيد ، مصطفى كامل.(2005). مقدمة تقرير التنمية الشاملة في مصر 2001 -2003 ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
21- الشربيني ، أحمد رشاد.(2023). " سياسات ترشيد الواردات في مصر ، رؤى مصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع 96) : 22 – 26.
22- الشواربي ، شرين.(2018). برامج الإصلاح الأقتصادي : هل حان الوقت الإنطلاق لمرحلة التحول الاقتصادي ؟. في مجدي صبحي " رئيس تحرير" ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاسترتيجية 2017. الطبعة الأولى. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
23- الصاوي ، عبد الحافظ .(2022). " واقع ومستقبل مصر الاقتصادي". المسار للدراسات الإنسانية.
file:///C:/Users/Administrator/Downloads/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%20%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20(2).pdf.

24- الصحن ، صبري محمد فريد أحمد صبحي.(2014). " رؤية استراتيجية للتنمية الشاملة في ضوء تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية بالتركيز على تنمية الصناعة المصرية ". رسالة مجاستير. التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. القاهرة.
25- العشماوي ، شكري رجب.(2020). " مراجعة واعتماد " آمنة سالم الجبري . الأزمات المالية العالمية ، أزمة كوفيد 19 نموذجاً . دائرة المالية . حكومة دبي .
https://www.dof.gov.ae/enus/publications/Lists/ContentListing/Attachments/647/global%20financial%20crises.pdf.
26- العقيل ، سارة إبراهيم. (2017). التعامل مع الأزمات . مركز الأبحاث الواعدة في البحوث ودراسات المرأة ، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

27- العبسوي ، إبراهيم.(2005). نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملائمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه . في أحمد رضا العدل " تحرير". علم الاقتصاد والتنمية العربية ، أعمال المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة 28 – 30 مايو 2005. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة .
28- الفقي ، فخري.(2016). " برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد الدولي ، خريطة أمل". الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع 26) : 5 – 13 .

29- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2012). الاقتصاد المصري بين الماضي والمستقبل ، آراء في السياسة الاقتصادية. العدد (32). القاهرة.
30- المرواني ، محمد.(2018). "التخلف والتنمية ، دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل". المركز الديمقراطي العربي .

.https://democraticac.de/?p=54648

31- المساعدة ، ماجد عبد الهادي.(2012). إدارة الأزمات ، المداخل – المفاهيم – العمليات . دار الثقافة للنشر والتوزيع . عمان . الأردن .

32- المهدي، عالية.(2018). " مستقبل الإصلاح الاقتصادي " ، الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع 42) : 43 - 48 .

33- المهنا ، محمد فرج متعب.(2021). " تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات في وزارة التربية بدولة الكويت في ضوء خبرات بعض الدول ". مجلة الدراسات والبحوث التربوية : 1 (1): 101 – 144.

34- النجار، أحمد السيد. (2012). الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، فصل إضافي انفجار ثورة يناير ينهي الولاية الأخيرة للديكتاتور الفاسد . الطبعة الأولى . المجلس الأعلى للثقافة . القاهرة .

35- النمر ، هدي .(2022). " الوضع الغذائي بمصر في ظل أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية وآليات المواجهة " . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي) : 30 (2) : 71 – 94 .

36- امزيان ، محمد محمد. (1981) . منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية . الدار العالمية للكتاب الإسلامى . الرياض . السعودية .

37- بن عمر ، حافظ . (2015) . " البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس : العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس " . المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية): (ع 442) :60- 76) .

38- بورزان ، آيه رياض العبد القادر.(2021) . إدارة الأزمات . الجامعة الافتراضية السورية . الجهورية العربية السورية .
39- جاد الله ، إسلام. (2023). " تقديم مسار التنمية في عالم متعدد الأزمات ". الديمقراطية (مؤسسة الأهرام) : (ع 89) : 60 – 67) .

40- جريدة الأسبوع. (17 سبتمبر2022). " عاجل .. بنود قرار صندوق النقد الدولي بشأن مصر".
https://www.elaosboa.com/622907/
41- جعفر ، يونس إبراهيم . (2017) . " أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية : المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس " . مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) : 21 (1) : 293- 324 .

42- جمال ، بسنت. (2022). " تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على السياسة النقدية في مصر". المرصد المصري.
https://marsad.ecss.com.eg/71100/.
43- حسانين ، خالد عبد الحميد.(2022)." العجز التوأم ، دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (1975 – 2020 م)". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) : 23 (2) :35 – 60 .
44- حسين ، سلمى. (2018). " قراءة في أربع محطات اقتصادية وتبعاتها الاجتماعية " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع) : 27 – 38.

45- حلمي ، أمنية أمين.(2022). تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على إدارة الأزمات ، رؤى على طريق التنمية. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . مجلس الوزراء . القاهرة.
46- خليل ، فتحي الحسيني. (1982). التكوين الرأسمالي الثابت وأثره على واقع التنمية في مصر . مذكرة خارجية رقم 1335 . معهد التخطيط القومي . القاهرة .

47- رمال ، زهراء.(2023)." السياسات الاقتصادية في مصر تراكم لأزمات انفجرت في عام 2023 " .
https://www.almayadeen.net/news/economic/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%B5%D8%B1:%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D%A7%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AC%D8%B1%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85-2023.
48- زهران ، شيماء بشرى يوسف . (2022) ." الأزمة الروسية الأوكرانية : الاقتصاد على المحك ". المركز العربي للبحوث والدراسات . القاهرة .

http://www.acrseg.org/43012.

49- - سكاي نيوز عربية.(2023). " التضخم الأساسي في مصر يقفز إلى 40.3% خلال فبراير" .

https://www.snabusiness.com/article/1603896%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%81%D8%B2-403-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1.

50- سكاي نيوز عربية .(2022). " فاتورة حرب أوكرانيا.. اقتصاد مصر تكبد " رقما خرافيا " .

https://www.skynewsarabia.com/business/1522888%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A9%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%94%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D8%AF%D8%B1%D9%82%D9%85%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7.

51- سليمان ، حسين. (2018). الإصلاح الاقتصادي وشبكة الحماية الاجتماعية. في مجدي صبحي " محرر ". تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2017. الطبعة الأولى . مركز اللدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة .

52- سليمان ، حسين. (2018). " معالم السياسات المالية المصرية في أربعة أعوام ". الملف المصري . (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع 42) : 16-21.

53- سليمان ، خليل عرنوس.(نوفمبر 2011). الأزمة الدولية والنظام الدولي ، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة التأثير المتبادل في الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . الدوحة .

54- صابر ، سلوى فؤاد. (2010) . " الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الأسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة . المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة (جامعة الأزهر): (7) 2 : 357- 410 .

55- صن ، أمارتيا . (2004) . التنمية حرية ، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. ترجمة شوقى جلال . عالم المعرفة . العدد 303 . المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب . الكويت.

56- عامر، رانيا.(2014). " الأزمات المالية العالمية ". المجلة الاجتماعية القومية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) : 51 (3) : 105 – 137 .

57- عامر ، رانيا.(2023). " السياسة المالية في مواجهة انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري في ضوء رؤية مصر 2030 " . الديمقراطية ، العدد 89 ،(مؤسسة الأهرام) : (ع 89) : 126 – 131 .

58- عبد الخالق،جودة.(1982).التعريف بالانفتاح وتطوره. في جوده عبد الخالق (محرر). الانفتاح، الجذور.. والحصاد .. والمستقبل. المركز العربي للبحث والنشر. القاهرة .

59- عبد الرحمن ، عواطف. (1984). قضايا التبعية الإعلامية والثقافية. عالم المعرفة. العدد 78 . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت .

60- عبد الرحمن ، نجاة. (2022). " تأثير حرب أوكرانيا على الأوضاع حول العالم .. وكيف تصدت مصر للأزمة ؟ ". ، صدى البلد نيوز.
https://www.elbalad.news/5520037

61- عبد السلام ، فادية.(2022). " اختلال التوازن الخارجي وآليات التحرك لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية بالنسبة لمصر". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي) : 30 (2) : 40 – 70.
62- عبد القادر ، حسام الدين محمد. (2022) . " تقدير النمو الاقتصادي في مصر ما بين الحرب والثورة ". المجلة العربية للإدارة (جامعة الدول العربية): 42 (1): 355 – 372 .
63- عبد القادر ، عيد رشاد. (2022). " الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري ". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (كلية التجارة ، جامعة عين شمس) : 52 (4) : 649 – 676.

64- عبد اللطيف ، إيمان محمد.(2020). " العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961 – 2018) ". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة|) : 21 (3) : 105- 130.

65- عبد اللطيف ، حنان. (2023). " السياسات التجارية الحمائية والأمن الغذائي " . رؤى مصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع 96) : 12 – 17.
66- عبد الله ، محمد. (2022). " مرن أم هش.. ما حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر؟ ".
https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness/2022/6/6/%d9%85%d8%b1%d9%86-%d8%a3%d9%85%d9%87%d8%b4%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%81%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a.

67- عبد المعطي ، عبد الباسط & الهواري ، عادل مختار.(1987). علم الاجتماع والتنمية ، دراسات وقضايا . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية.
68- عبود ، سحر.(2023). " الإنفاق الصحي في مصر وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات ". مجلة السياسة والاقتصاد (جامعة بني سويف) : 18 (17): 305 – 335 .
68- عبود ، سحر & مليجي ، أسماء.(2020). " دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا ". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (معهد التخطيط القومي) : 28 (2) : 57 – 60.
69- عطية ، أشرف إبراهيم . (2022) . " تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري " . المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع (نادى قضاة مصر) : 3 (3) 784 – 835.
70- على ، محمد السيد أبو الفتوح . (2021) . " العوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا وآثارها على الحد من تفشي الفيروس ، دراسة حالة المملكة العربية السعودية ". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) : 22 (1) : 255- 307 .
71- على ، مغاوري شلبي. (2023). " الأبعاد الاقتصادية لسياسات التجارة الخارجية المصرية " رؤى مصرية ، العدد (96) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) :(ع 96) : 3-11.
72- علي،هدى عبد الحميد. (2018)." اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة): 19 (2) : 43-62 .

73- على، هند مرسي محمد. (2021). " سياسات تحرير سعر صرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر". محلة كلية السياسة والاقتصاد (جامعة بني سويف) : 10 (9) : 1 – 37 .

74- عمارة ، أميرة. (2021). " تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر " . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) : 22 (4) : 41 – 68.

75- غبشي ، بوعلام. (2023) . " الحرب في أوكرانيا: هل تتجه مصر نحو أزمة غذائية بسبب غلاء القمح أم تستفيد من النزاع ؟".
https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/20230218%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%81%D9%8A%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D98%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%AD%D9%88%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD%D8%A3%D9%85%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9.

76- فتح الله ، محمود . (2022). " آثار الحرب على التجارة الخارجية بالتركيز على قطاعي الأمن الغذائي والسياحة ". رؤى مصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع 93) : 13 – 18 .

77- فريد ، سالي محمد.(2020). " تداعيات جائحة كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الاجنبي ". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي) : 28 (1) : 155 – 176.

78- قابيل ، مي. (2019) . " قراءة في بيانات بحث الدخل والانفاق 2017 /2018 " . الديمقراطية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع 76) : 126 – 130 .

79- " كيف دفعت الأزمة الاقتصادية في مصر الطبقة المتوسطة نحو حافة الفقر؟ ". (2023).
https://2m7483.azureedge.net/news/economy/2023/1/17/%D9%86%D8%B9%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.

80- محمد، منال جابر مرسي .(2020). " أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر ، دراسة قياسية ". مجلة كلية السياسة والاقتصاد (جامعة بني سويف) : 9 (8) : 72 – 118 .

81- مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية.(2023). التقرير الاستراتيجي العربي 2022. ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأهرام . القاهرة .

82- " مصر.. وقف قرار تحديد سعر الأرز لنقص المعروض.. وانخفاض مبيعات الملابس ". (2023).

https://arabic.cnn.com/middleeast/article/2023/02/21/egyptpricericesalesclothing#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9%D8%8C%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20(CNN)%2D%2D%20%D8%A3%D9%88%D9%82%D9%81%D8%AA,%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82%20%D8%A8%D8%B4%D9%83%D9%84%20%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%20%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8%20%D8%AA%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D9%86%D9%87.

83- موسى، إيمان.(2019). سياسات الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة ، خبرات دولية ودروس مستفادة للتجربة المصرية . بدائل (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) . (ع 32).

84- نوير، عبد السلام. (2020). " نظريات التنمية وأساليب التأزم ، دراسة نقدية ". التفاهم (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) : (ع 68) : 139 – 172) .

85- هاشم ، أحمد حمدى . (2022). " تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي والمصري" .

.http://www.siyassa.org.eg/News/18242.aspx

86- وبستر ، اندرو.(1989). مدخل إلى علم اجتماع التنمية. ترجمة وتعليق عبد الهادي محمد والي ، السيد عبد الحليم الزيات.الطبعة الأولى.دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

ب- المراجع الأجنبية :

1- Abd El–Hai , Mahmoud M. (1993). Economic Reform in Egypt, Motives and Orientations .The Institute of National Planning, Memo. No.1561.Cairo.

2 - Abdou , Doaa S. & Zaazou , Zeinab. (2013) . “ The Egyptian Revolution and Post Socio-Economic Impact “. Topics in Middle Eastern and African Economies (Loyola University Chicago) : 15 (1) : 92-115.

3- Anthony, Payne & Phillips, Nicola .(2010).Development. Polity Press . UK .

4- Chambers, Robert . (2012). Ideas for Development .Bath Press. UK.

5- Dayton , Bruce W. (ed.) . (2004). “ The forum Managing Crises in the Twenty-First Century “. International Studies Review (Oxford Academic) : (NO.6) : 165-194.

6- Foster – Carter, Aidan.(1986).The Sociology of Development. Causeway Press Ltd , London . 1986.

7- International Monetary Fund (2010) . World Economic and Financial Surveys , World Economic Outlook , Rebalancing Growth. Washington.

8- International Monetary Fund . (2015) . World Economic Outlook, Adjusting to Lower Commodity Prices . Washington .

9- - International Monetary Fund .(2022) . World Economic Outlook , Countering the Cost-of-Living Crisis . Washington .

10- International Monetary Fund .(2021) . World Economic Outlook , Recovery During a Pandemic Health Concerns, Supply Disruptions , and Price Pressures ._Washington .
11- Jiri , Subrt. (2014) .“ Theoretical issues , Reflections on the Concept Crisis ” . Economic and social changes: facts, trends, forecast (VolRC RAS): 6 (36):70-84.
12- Oyetunde , Olusola Samuel .(2022). “ Is Dependency Theory Relevant in the Twenty-First Century? “.
https://www.e-ir.info/pdf/98727.
13- Radwan , Samir. (2009). Economic and Social Impact of the Financial and Economic Crisis on Egypt .First Published. International Labour Organization .Sub-regional Office for North Africa .Cairo.
14- Rihan , M.K. & Bawady , Sally A. (2018). “ An Econometric Study of the present and Future Effect of Inflation on Economic Growth in Egypt “.(Arab Univ. J. Agric. Sci. , Ain Shams Univ. Special Issue) : 26 (2A) : 891-905.
15- United Nations . (2017) . World Economic Situation and Prospects 2017 . New York.